جامعة 20 أوث 1955 سكيكدة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسـم العلوم السياسية

الصراع على الموارد و تأثيره على إستقرار الدولة

في غرب إفريقيا – ليبيريا نموذجا–

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص: الدراسات الإقليمية في العلاقات الدولية

إعداد الطالبة:
بوالعينين رقية

إشراف الأستاذة:
براك صورية

شايب بشير	رئيسا	جامعة 20أوث1955 سكيكدة
براك صورية	مشرفا و مقررا	جامعة 20أوث1955 سكيكدة
خنيش محسن الهاشمي	عضوا مناقشا	جامعة 20أوث1955سكيكدة

السنة الجامعية 2016/2015

شكر و تقدير

بعد حمد الله عزوجل والثناء عليه،أتوجه بالشكر الجزيل مع أسمى آيات العرفان والتقدير إلى الأستاذة الفاضلة براك صورية التي شرفتني بموافقتها على تاطير هذا العمل،ولم تتوانف بتقديم مختلف النصائح والتوجيهات مع حرصها على الوقوف على كل صغيرة وكبيرة في سبيل أن يرى هذا العمل النور،كما أتقدم بخالص شكري الى كل الزملاء والزميلات الذين لم يبخلو على بالتشجيع والعون ،الى كل دفعة العلوم السياسية ،والشكر موصول ايضا الى كل من ساعدني من قريب او بعيد في اتمام هذا العمل.

إهـــداء

إلى روح أبي الطاهرة

إلى أمي الغالية

إلى كل أفراد عائلتي

إلى كل الزملاء و الأصدقاء

إلـــــى

كل من أحبني و يحبني و سيحبني يوما

إلى كل طالب علم

أهدي هذا العمل

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الاول : اطار نظري حول علاقة الموارد بالصراع الداخلي.

المبحث الأول : مقاربات تفسيرية للصراع على الموارد.

المطلب الأول : مقاربة الحرمان النسبي.

المطلب الثاني : المقاربة الوسائلية.

المطلب الثالث : مقاربة الاقتصاد السياسي.

المبحث الثاني : دور العوامل الدولية في ربط الموارد بالصراع الداخلي

المطلب الاول: أهمية الموارد في الاقتصاد الدولي المعاصر.

المطلب الثاني::موقع الموارد في الإستراتيجية الجديدة للقوى الكبرى.

الفصل الثاني: الصراع على الموارد في غرب افريقيا وثاثيره على امن و إستقرار الدولة

المبحث الاول: جغرافية الموارد والصراع في غرب افريقيا

المطلب الأول: جغرافية الموارد في غرب إفريقيا

المطلب الثاني: جغرافية الصراعات في غرب إفريقيا

المبحث الثاني :العوامل المحركة للصراعات في غرب إفريقيا

المطلب الأول: العوامل الداخلية المسببة للصراع

المطلب الثاني: العوامل الخارجية المسببة للصراع.

المبحث الثالث: انعكاسات الصراع على الموارد في غرب افريقيا.

المطلب الأول: الانتشار الإقليمي للصراعات.

المطلب الثاني: انهيار الأنظمة السياسية.

المطلب الثالث :ظهور اقتصادات الحرب.

المطلب الرابع :انتهاكات حقوق الإنسان.

الفصل الثالث : واقع الصراع على الموارد في ليبيريا.

المبحث الأول: طبيعة الصراع في ليبيريا

المطلب الأول: خلفية وتطور الصراع في ليبيريا.

المطلب الثاني: أسباب الصراع في ليبيريا.

المبحث الثاني : تعدد القوى المتورطة في الصراع الليبيري

المطلب الأول: ظهور لوردات الحرب وعلاقتها بالشركات متعددة الجنسيات.

المطلب الثاني: ظهور الشركات المرتزقة .

المطلب الثالث: تدخل الأطراف الخارجية في الصراع الليبيري.

المبحث الثالث: مساعي تسوية الصراع في ليبيريا.

المطلب الأول : مساعي الاطراف الإقليمية.

المطلب الثاني : مساعي الاطراف الخارجية.

الخاتمة

جدول المختصرات

Abbreviation	Meaning	المعنى	الاختصار
OAU	Organisation of African Unity	منظمة الوحدة الإفريقية	
A U	African Union	الاتحاد الإفريقي	الافريقي الاتحاد
ECOWAS	The Economic Community of West African States	الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا	الايكواس
ECOMOG	ECOWAS Montoring Group	فريق الرصد التابع للايكواس	الايكوموق
NPFL	National Patriotic Front of Liberia	الجبهة الوطنية القومية لليبيريا	الانبفال
ULIMO	The United Liberation Movement for Democracy in Liberia	حركة التحرير المتحدة من اجل الديمقراطية في ليبيريا	الاوليمو
LURD	Liberian United for Reconciliation and Democracy	الليبيريين المتحدين من اجل المصالحة والديمقراطية	لورد
MODEL	The Movement for Democracy in Liberia	جبهة الحركة من اجل الديمقراطية في ليبيريا	موديل

مقدمة

مقدمـــة:

ركزت التفسيرات المختلفة للصراعات الداخلية في غرب إفريقيا على بعد الهوية كعامل رئيسي في نشوب الصراع الداخلي بين الجماعات المشكلة للدولة،بينما ركز منظور آخر على المعضلة الأمنية التي تنشأ بين الجماعات حيث الإجراءات الدفاعية التي تطورها بعض الجماعات الإثنية تفهم كتهديد أمني من جماعات أخرى منافسة لها، مما يدفعها إلى تبني إجراءات أمنية هجومية، و هذا يخلق معضلة أمنية تساهم في اندلاع الصراع بين الجماعات.

غير أن الدوافع الحقيقية للصراع الداخلي تكمن في الخوف من ندرة المواد و عدم حصول الجماعات على نصيبها الكافي من هذه الموارد، مما يدفعها إلى استخدام العنف للسيطرة عليها و حرمان الجماعات الأخرى. و اللجوء إلى العنف لحيازة الموارد سواء من قبل الدولة أو الجماعات الإثنية يؤدي إلى تنافس شديد بين الأطراف يتطور إلى صراع مسلح عنيف و مستمر يفرز تأثيرات خطيرة على الاستقرار الإقليمي برمته.

و يعتبر الباحثون أن الأقاليم الغنية بالموارد الطبيعية تشهد تركز الصراعات و الحروب فيها، حيث كتب إيمانويل و لرشتاين عن إقليم كاتنجا في أزمة الكونغو الديمقراطية بأن الإقليم الغني يجعل مطالب الجماعات للانفصال وإستخدام العنف قوية وبالتالي كل الدول الإفريقية يوجد بها إقليم كاتنجا.

و تعد الدول الإفريقية خاصة دول غرب إفريقيا الأكثر بروزا فيما يخص الصراع على الموارد و تفجر النزاعات الداخلية، و تسعى أطراف الصراع للسيطرة على ثروات البلاد ما يمنح مصدرا للقوة و السطوة، كما تسمح باكتساب إمكانات قوة يمكن توظيفها في شراء الأسلحة و تمويل الحروب و إطالة أمدها، و هذا ما يزيد من حالة عدم الاستقرار السياسي للدولة. "وتشير دراسة للبنك الدولي إلى الدور الذي تلعبه العوامل الاقتصادية في إشعال الحروب الأهلية في القارة الإفريقية حيث اندلعت حروب في 161دولة في الفترة الممتدة بين 1960 إلى 1999 ، أغلبها كان في إفريقيا التي شهدت اغلب دولها منذ بداية تسعينات" القرن الماضي، سلسلة من الحروب الداخلية وعمليات تطهير عرقي وانتهاكات لحقوق"

الانسان . "وتبعا لإحصائيات الأمم المتحدة، فإن 14 دولة من إجمالي 53 دولة إفريقية عانت نزاعات مسلحة سنة 1996 فقط."

أهمية الدراسة: لهذه الدراسة أهمية علمية وأخرى عملية

الأهمية العلمية:

بعد نهاية الحرب الباردة تراجعت الحروب بين الدول مقابل زيادة في كثافة و حدة الصراعات الداخلية، مما دفع بالباحثين للاهتمام بدراسة طبيعة الصراعات الجديدة و أسبابها و آثارها على الأمن و الاستقرار الدولي. و حصلت معظم هذه الصراعات في القارة الأفريقية التي أهملت طوال فترة الحرب الباردة من الباحثين و النظر إلى الصراعات الحاصلة بها كنتاج للتنافس الدولي بين القوتين العظيمتين.

الأهمية العملية:

تكتسي الدراسة أهمية كبيرة من حيث تطرقها لطبيعة الأوضاع الداخلية في دول غرب إفريقيا المتمثلة في ضعف البناء المؤسساتي و الطبيعة المجتمعية المعقدة كالتعدد الاثني واللغوي و الديني و ميراث تاريخي من العداء الاثني باندلاع الصراعات الداخلية العنيفة والممتدة. كما تهدف الدراسة إلى التعرف على الطبيعة الدولية للصراع الداخلي في غرب إفريقيا بتورط العديد من الأطراف الدولية و غير الدولاتية.

أسباب اختيار الموضوع:

على ضوء أهمية الموارد التي تمتلكها دول غرب إفريقيا من ثروات طبيعية متنوعة و التي لعبت دورا هاما في العديد من الصراعات الداخلية تبلورت معنا أسباب اختيار هذا الموضوع تتمثل في:

الأسباب الذاتية:

أهم الأسباب الذاتية التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع هي:

- الانتماء إلى القارة الإفريقية مما شكل دافعا للاهتمام بدراسة الصراعات التي تعاني منها الدول الإفريقية.
- التطرق لمعاناة الشعوب الأفريقية بتناول قضاياهم و إيجاد سبل معالجتها.
- الاهتمام بتخلف هذه الدول رغم امتلاكها لثروات طبيعة هائلة.
- محاولة إفادة مكتبة العلوم السياسية بمجالات جديدة للدراسات،وفتح الآفاق امام بحوث في نفس المجال.

الأسباب الموضوعية:

تعتبر الدول الإفريقية من أكثر الدول التى عانت من الصراعات الداخلية وعجزت عن تسويتها وتحقيق الاستقرار الأمني والمجتمعي بعد نهايتها،فمعالجة المجتمع الدولي(منظمات دولية، دول،..) والباحثين لهذه الصراعات من منظور جزئي لايسمح بفهم ديناميكية هذه الصراعات والآليات الفعالة لتسويتها .لدا تحاول هذه الدراسة تقديم منظور مختلف للكشف عن المتغير الرئيسي المسبب لهذه الحروب.

الإشكالية:

تحتوي دول غرب إفريقيا ثروات طبيعية متنوعة وهامة جعلتها مسرح لمختلف الصراعات والحروب الأهلية ومطمع للعديد من الأطراف الداخلية والخارجية، فعلى عكس الاعتقاد السائد الذي كرسه العديد من الباحثين الذي يرجع أسباب الصراع لعامل الهوية ، وضحت

الدراسات الاقتصادية ان الموارد النادرة لها دورا كبيرا في نشوب النزاعات الداخلية العنيفة واستمرارها .فغياب العدالة في توزيع الموارد الطبيعية بما يعنيه ذلك من هيمنة النظام على الثروة واستجابتها لمطالب جماعات بعينها دون اخرى ، ينشب الصراع الداخلي بين الجماعات التي تسعى للحصول على نصيب من الثروة ،أو من قبل الجماعات التي ترغب في إستمرار حصولها على الامتيازات بمفردها.

ومنه نصوغ الاشكالية التالية:

-كيف يساهم التنافس على الموارد بين الجماعات المتمردة و الدولة في اندلاع الصراعات الداخلية العنيفة و الممتدة في غرب إفريقيا و في عدم إستقرارها؟

تتطلب الإشكالية طرح تساؤلات فرعية تتمثل في:

- فيما تتمثل أهمية الموارد في الاستراتيجية الجديدة للدول بعد نهاية الحرب الباردة؟
- ما علاقة ندرة الموارد بالصراع؟
- ما هي انعكاسات الصراع على الموارد على أمن و استقرار الدولة في غرب إفريقيا؟
- ما هي الأطراف التي تورطت في الصراع داخل دول غرب إفريقيا بدافع الطمع الاقتصادي؟
- كيف ساهم الماس في قيام حرب أهلية في ليبيريا و إطالتها؟

الفرضيات:

هي إجابة مؤقتة عن الإشكالية يتم تحليلها من خلال عرض المضمون، و اعتمدنا على فرضية رئيسة تدعمها فرضيات ثانوية تشرح أبعادها.

الفرضية الرئيسية:

إن التنافس على الموارد في غرب إفريقيا بين الجماعات المتمردة و الدولة باستخدام العنف هو العامل الرئيسي و المسبب للصراعات الداخلية العنيفة.

- اكتسبت الموارد أهمية بالغة في الاستراتيجيات الجديدة للدول على حساب الاعتبارات الجيو سياسية.
- يدفع عامل الندرة في الموارد إلى انتشار الخوف بين الجماعات من الحرمان والشعور بالتهديد مما يدفعها للحصول على أكبر قدر ممكن من هذه الموارد.
- أنتج التنافس على الموارد في غرب إفريقيا صراعات داخلية أثرت على تماسك النظام السياسي و السلم المجتمعي و الاستقرار الاقليمي.
- كلما سيطرت الجماعات المتمردة علي مناطق الموارد الطبيعية ،كلما زادت حدة الصراعات واطالة امدها وتعقيدها.

أدبيات الدراسة:

تناولت مجموعة متنوعة من الأدبيات هذه الدراسة وتمثلت في:

- كتب:

-أحمد إبراهيم محمود، **الحروب الأهلية في إفريقيا:** (القاهرة، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية، 2001) .

تناول الحروب الأهلية في إفريقيا بصفة عامة، اسبابها ، خصائصها و النتائج المترتبة عن هذه الحروب على جميع المستويات ،وتطرق لبعض الحروب الاهلية في غرب إفريقيا.

-Abiodum Alao, **Natural ressource conflict in Africa : the trajedy of endwment** ,(london: university of Rechester press, 2007).

تطرق الى الصراع على المعادن الصلبة خاصة الذهب والماس في سيراليون وليبيريا وكذا الجغرافية السياسية للموارد الطبيعية في إفريقيا.

-Emmanuel Wekem Kotia, Leberia : **History of the Origins of war and profiles of actors**,(Kennesow state University, 2012)

تناول خلفية الصراع الليبري و تطوره منذ تأسيس دولة ليبيريا سنة 1847 و التركيز على فترات رؤساء ليبيريا و أسباب الصراع في ليبيريا.

-Haven Olagiwola sarki, **THE Economic community of west African states (Ecowas) challenge of sustainable peace in the sub region**, (A thesis submitted to the united nations peace operations training Institute, in partial Fulfilment of the requirement for the award of certificate of training in peace support opeartion, 2009).

تناولت الدراسة دور منظمة الإيكواس في تسوية الصرارعات في غرب إفريقيا و تطرقت إلى آليات حل الصراع في كل من ليبيريا و ساحل العاج و غينيا بيساو.

- رسائل علمية :

-سلافة عبد الرحمن أحمد عثمان، "الصراعات في القارة الافريقية دراسة حالة السودان"، (بحث تكميلي لنيل درجة ماجستير العلوم في العلاقات الدولية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم السياسية، جامعة الخرطوم، 2005).

تناولت هذه الدراسة طبيعة الصراعات في إفريقيا وركزت في الفصل الرابع على أهم العوامل للصراعات الداخلية في إفريقيا وكذا ظاهرة الحروب الاهلية .

وتختلف دراستنا عن نظيراتها في:

التركيز على الموارد وتبيانها في النموذج الليبيري بالتطرق الى معاملات الماس والدور الجديد للشركات المرتزقة بعد نهاية الحرب الباردة ،التي أصبحت الأنظمة الإفريقية تستأجرها للقيام بمهام مؤسساتها العسكرية. وبروز ظاهرة لوردات الحرب التي تقيم شبكات عالمية للتجارة بين اسواق عالمية ،منظمات الجريمة المنظمة،سماسرة سلاح،ودول للقيام بانشطة إقتصادية لتحقيق الربح الشخصي. ماساهم في اطالة امد الصراعات في غرب افريقيا وتعقيدها وتاثيرها على الاستقرار على المستوى المحلي والاقليمي.

حدود الدراسة:

حدود زمنية: تتناول الدراسة العلاقة بين الصراعات في دول غرب إفريقيا و الموارد الموجودة فيها و زيادة حدة الصراعات و كثافتها بعد نهاية الحرب الباردة إلى يومنا (من سنة 1990)

حدود مكانية: تركز الدراسة على منطقة غرب افريقيا الى جانب تناول نموذج تطبيقي على دولة ليبيريا.

مناهج الدراسة:

إن طبيعة الدراسة و موضوع البحث هو الذي يفرض علينا المناهج التي ينبغي اعتمادها و ويتطلب موضوع الصراعات الداخلية و تأثيرها على استقرار الدولة في غرب إفريقيا الاستعانة بالمناهج التالية :

المنهج الوصفي: استخدم المنهج لوصف أسباب الصراعات الداخلية و علاقتها باستقرار الدولة في غرب إفريقيا ، و نغوص في حيثيات الصراعات الداخلية من خلال فهم و تحليل و تفسير المتغيرات المتداخلة و المتشابكة، و تحديد المتغير الرئيسي المسؤول على اندلاع هذه الصراعات و تبيان أثره في تعقد طبيعتها و تعدد أطرافها و صعوبة تسويتها.

المنهج التاريخي: يساعدنا في التتبع التاريخي لتطور الصراعات الداخلية في غرب إفريقيا عامة و ليبيريا خاصة و أطرافها و النتائج التي تفرزها كل مرحلة.

منهج دراسة الحالة: تم استخدام هذا المنهج لدراسة النموذج الليبيري الذي يوضح بصورة جلية علاقة الموارد بالصراعات الداخلية.

المقاربات النظرية لدراسة الصراع على الموارد:

مقاربة الحرمان النسبي: وتعتمد على تحليل الأسباب الحقيقية الداعية للتمرد على النظام السياسي لأجل الحصول على الاحتياجات الأساسية التي من المفروض أن يضمنها له.

مقاربة الاقتصاد السياسي: تبحث في العلاقة المعقدة بين القوى المحلية والاقليمية و الدولية في الحروب الداخلية ودورها في ظهور اقتصادات الحرب العنيفة ،وتوزيع فوائد الحرب بين مصادر متنوعة مرتبطة مع اسواق عالمية رسمية وشبه الرسمية، كما تلعب المساعدات الإنسانية والعسكرية وهبات الشتات دورا هاما في اقتصادات الحرب.

صعوبات الدراسة: واجهتنا العديد من الصعوبات في دراستنا تتعلق بـ:

- نقص المراجع التي تتركز على دور الموارد كمتغير رئيسي في قيام الحروب الداخلية في إفريقيا، فمعظم الدراسات أرجعت هذه الصراعات إلى عوامل بنيوية(ضعف بنية النظام السياسي) و الاثنية و عدم تطابق الحدود السياسية مع الاختلافات الاثنية.
- نقص الادبيات باللغة العربية مما دفعنا للاعتماد بكثرة على المراجع الأجنبية التي تحتاج إلى وقت للترجمة.

المفاهيم المتعلقة بالموضوع:

تعد مشكلة تحديد أو تعريف أي مفهوم من المشكلات الأساسية التي تواجه الباحثين في مجال العلوم السياسية والإجتماعية بصفة خاصة .إذ تتعدد وتتداخل التعريفات للمفهوم الواحد الأمر الذي خلق نوعًا من الغموض واللبس عند الاستعمال ،ويعود ذلك إلى إعتبارات عديدة منها أن الظواهر السياسية والإجتماعية ظواهر مركبة، كما أنها تأتي نتاج لخبرات إجتماعية مشتركة، تختلف بإختلاف الزمان والمكان بما ينعكس على معاني المفاهيم، كما أنها تتغير بتغير الظروف والبيئة ومرور الزمن فتختفي مفاهيم وتظهر أخرى جديدة بين فترة زمنية وأخرى ومن بيئة إجتماعية إلى أخرى ومن ثقافة إلى أخرى مغايرة المضمون والمحتوى المفاهيمي والقيمي ، لذا إذا رغب شخص في تحديد معنى مفهوم فإنه يلجأ إلى تبني أحد تعريفات ذلك المفهوم بقصد البحث العلمي، وهذا ما سيتبعه الباحث في هذا المبحث[1] .

[1] محمد فؤاد ارسلان،**الصراع الدولي دراسة تطور الاسرة الدولية المعاصرة**،(القاهرة:مطابع الهيئة الرسمية العامة للكتاب ،1986) ،ص8.

مفهوم الصراع:

تعتبر ظاهرة الصراع هي الأكثر تعقيدًا في العلاقات الدولية بسبب تعدد أبعادها، تداخل مسبباتها ومصادرها، تشابك تفاعلاتها وتفاوت المستويات التي تحدث عندها من حيث المدى والكثافة والعنف.

طرحت عدت تعاريف لمفهوم الصراع من بينها:

عرفه **لويس كوسر lewiss kosser** (وجدهذا التعريف قبولا من عدد كبير من العلماء والدارسين) ويرى الصراع بأنه" النضال المرتبط بالقيم والمطالبة بتحقيق الوضعيات النادرة المميزة –القوة والموارد– حيث تكون اهداف الفرقاء تحييد أو إيذاء أو القضاء على الخصوم. فالصراع البشري إذا هو عملية تفاعل بين البشر ولا يتضمن صراع الإنسان ضد بيئته الطبيعية[1].

وينظر لمفهوم الصراع في الادبيات السياسية على انه "ظاهرة ديناميكية"،فالمفهوم من جانب يقترح موقفا تنافسيا معينا،يكون كل من المتفاعلين فيه عالما بعدم التوافق في المواقف المستقبلية المحتملة،كما يكون كل منهم مضطرا لإتخاد موقف غير متطابق مع المصالح المدركة للطرف الاخر.من هنا كان هناك اتجاه ينصرف الى التركيز على البعد التنافسي في تعريف الصراع باعتباره احد اشكال السلوك التنافسي بين الجماعات ،وعادة يحدث عندما يتنافس طرفان او اكثر حول اهداف غير متوافقة ،او حول الموارد المحدودة.

التنافس: هو التسابق في تحقيق الأهداف مع عدم وجود تصادم بين الأطراف المتنافسة

ويختلف الصراع عن المنافسة في ان الافراد قد يتنافسون على شئ نادر دون ان يدركوا ذلك، أو قد يتنافسون دون أن يسعى احدهم لمنع الآخر من تحقيق أهدافه .لكن المنافسة قد تتطور إلى صراع عندما يحاول أحد دعم مركزه على حساب الآخرين أو منعهم من تحقيق أهدافهم.[2]

---

[1] سلافة عبد الرحمان احمد عثمان،"الصراعات في القارة الافريقية دراسة حالة السودان" ،(بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير العلوم في العلاقات الدولية ،كلية العلوم السياسية ،جامعة الخرطوم، 2005)،ص،13.

[2] محمد نصر مهنا ،**العلوم السياسية دراسة في الاصول والنظريات**،(المكتب الجامعي الحديث ،د ط،2005)،ص280.

تعريف النزاع

يعرفه **يوسف ناصف حتى** بأنه "تصادم أو تعارض بين اتجاهات مختلفة، أو عدم توافق في المصالح بين طرفين أو أكثر مما يدفع بالأطراف المعنية مباشرة إلى عدم القبول بالوضع القائم ومحاولة تغييره.

تعريف توماس شيليغ Thomas Chiling: "هو مواجهة يسعى كل طرف أثناءها جاهدا لتحقيق الربح، عندئذ يوصف سلوك الخصم بواسطة ألفاظ مثل واعي، سليم، رفيع، .... ويتجه الأطراف في هذه المواجهة إلى البحث عن قواعد تسمح لهم بضمان أفضل الفرص للنجاح[1]

ويعرف النزاع على انه"ظاهرة محورية في المجتمع بين فئاته وطبقاته المختلفة ولابد من التوازن بين قوى المجتمع من أجل أن لا يتحول النزاع الى صراع وتعارض في الأهداف."[2]

مفهوم الحرب :

الحرب ظاهرة غير طبيعية في المجتمعات البشرية ويعتبرها البعض ظاهرة مرضية، وهي عنصر من عناصر عدم الإستقرار في المجتمعات البشرية من مختلف النواحي، السياسية والتاريخية ،والإقتصادية، والإجتماعية وغيرها من الظواهر. وهي تعد مظهر من مظاهر الصدام المسلح بين جنود يمثلون قوة فاعلة مختلفة على الصعيد الدولي بهدف تحقيق كل طرف لمطالبه عن طريق العنف وتعتبر اكثر نماذج الصراعات دراماتيكيا.[3]

فهي تعني التراع المسلح بين دولتين أو فريقين من الدول لتحقيق مصالح وطنية، أو هي القتال المسلح الذي ينشب بين دولتين أو أكثر في سبيل تحقيق هدف سياسي أو عسكري تخوض غمارها جيوشها النظامية بعد إخفاق جميع المساعي الدبلوماسية لإيجاد تسوية سلمية، تحاول كل دولة فرض إراد القوة على الدولة الثانية .[4]

---

[1] يوسف ناصيف حتي ،**النظرية في العلاقات الدولية**_،(بيروت :دار الكتاب العربي،ط1985،1)،ص،165.

[2] اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، "الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية"،(القاهرة،ددن)،ص،451.

[3] منير محمود بدوي "دراسة في الاصول النظرية للاسباب والانواع"دراسات مستقبلية ،العدد 3،1997،ص،36.

[4] سلافة عبد الرحمان عثمان،مرجع سابق، ص11.

وأعتبر **برتراند راسل**":الحرب بمثابة نزاع بين مجموعتين تحاول كل واحدة منها قتل و تشويه أو تعطيل أكبر عدد ممكن للمجموعة الأخرى للوصول إلى هدف تعمل من أجله".[1]

تعريف الحرب الاهلية:

وردت تعريفات عدة للحرب الأهلية منها ما ذكره تيد روبرت جارTed robert jaarمن ضمن إطار دراسته عن الإقليات في العالم، حيث اعتبر الحروب الأهلية هي إحدى اشكال الثورة التي تقوم بها الجماعة الإثنية لأجل تحقيق مصالحها .وتحارب فيها وحدات عسكرية تابعة للجماعة الاثنية المعنية ضد قوات النظام الحاكم أو ضد قوات الجماعة الإثنية الأخرى، وتنطلق تلك الجماعات من مناطق معينة تعتبرها كقاعدة تمركز لها ويكون الهدف منها إجراء تغيرات أكثر جذرية في الحكومات أو علاقات القوى بين الجماعات .تجاهل هذا التعريف إن الحرب الأهلية يمكن أن تحدث لاعتبارات غير أثنية ربما تكون الأيديولوجيا هي العامل المحرك للنزاع، كما يمكن أن تكون الإنقسامات أو التحالفات الأثنية غير واضحة.[2]

مفهوم الاثنية:

اهتمت العديد من الدراسات بالظاهرة الإثنية وتناولتها من جوانب ومداخل مختلفة، بيد انه ما يهمنا من ذلك هو دراسة الموضوع من زاوية سياسية أي الإثنية سياسية الطابع وذلك للدور الذي تلعبه في تأجيج الصراعات في مختلف الدول وخاصة دول العالم الثالث .

عرفها علم الإجتماع بأنها جماعة ذات تقاليد مشتركة لها شخصية متميزة كجماعة فرعية في المجتمع الأكبر لذلك يختلف أعضاؤها من حيث خصائصهم الثقافية عن الأعضاء الأخرين في المجتمع او في الجماعات الأخرى وقد يكون لهم لغة خاصة، دين خاص أو أعراف خاصة. وينظر البعض إلى الإثنية من منظور أنها كيانات بدائية تقوم على أسس دينية لغوية ثقافية بيولوجية ويعتبرها البعض بأنها أداتيه أي أداة تنشئها أو تقلل من شأنها النخب السياسية الطامحة للسلطة.

فالظاهرة الإثنية ظاهرة موجودة في كل المجتمعات ولا تقتصر على البلدان المتخلفة أو النامية، إنما تعانيها حتى الدول المتقدمة وإن كانت أكثر وضوحًا في دول العالم الثالث لاقترانها بالتفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين الجماعات الإثنية المختلفة وانعكاس ذلك على

---

[1] يوسف ناصيف حتي، مرجع سابق ،ص165.

[2] سلافة عبد الرحمان عثمان،مرجع سابق،ص،16.

درجة تأثيرها السياسي مما يؤدي لبروز الحرب الأهلية .كما أنها ليست بالحديثة أو المستحدثة بل مشكلة قديمة وحديثة في آن واحد.[1]

تعريف الموارد : هي كل ما تؤمنه الطبيعة من مخزونات طبيعية يستلزمها بقاء الإنسان أو يستخدمها لبناء حضارته. تتراجع الموارد الطبيعية نتيجة الاستغلال المفرط والإهمال،وهي تتمثل في الطاقة وعلى راسها البترول وكذا المعادن الثمينة. وهذه الموارد تشكل الأساس المادي لعمليات الإنتاج المختلفة، وهي مهمة جداً لوجود المجتمع البشري، ومن أجل تحسين المستوى المادي والمعيشي للإنسان، وتوفير الحاجات والمتطلبات المادية والمعنوية له[2].

تبريـــــر الخطـــــة:

إعتمدت الدراسة على خطة تتكون من ثلاث فصول يقدم الفصل الأول إطارا نظريا عن علاقة الموارد بالصراع و أهمية الموارد في الاقتصاد العالمي و استراتيجيات الدول الكبرى بعد نهاية الحرب الباردة.

و تطرق الفصل الثاني لدراسة الصراعات الداخلية في غرب إفريقيا مع توضيح للعوامل المحركة للصراع الداخلي سواء كانت داخلية أو خارجية و انعكاساتها على أمن و استقرار الدولة. أما الفصل الثالث فخصص لدراسة الخلفية التاريخية للصراع في ليبيريا و دور الماس في تصعيد الصراع و اتساع نطاقه و بروز أطراف جديدة ساهمت بشكل كبير في استمراره و تعقيده.

---

[1] المرجع نفسه ،ص،12.

[2] الموارد الطبيعية، تم تصفح الموقع في2016-05-12 في :http://dustour.org/main/content.php?alia

الفصل الأول:

إطار نظري حول علاقة الموارد بالصراع الداخلي

الفصل الأول: اطار نظري حول علاقة الموارد بالصراع الداخلي:

يعتبر الصراع من الظواهر الأكثر تعقيدا سواء على المستوى الداخلي للدولة أو على المستوى الدولي بسبب تعدد أبعادها و تداخل مسبباتها، ومصادرها، تشابك تفاعلاتها، وتفاوت المستويات التي تحدث عندها من حيث المدى و الكثافة و العنف.

و يختلف معظم الباحثين و الدارسين في تحديد أسباب الصراعات خاصة في إفريقيا، حيث هناك من يرى أن ظاهرة الصراع و الحروب الأهلية تضم مجموعة معقدة من الأسباب المتفاعلة مع بعضها البعض، و يشكل الصراع على السلطة، وتوزيع الثروة دعامتها الأساسية.[1]

المبحث الأول: مقاربات تفسيرية الصراع على الموارد.

تعددت المقاربات التفسيرية للصراعات الداخلية التي وضعها الباحثون لفهم العلاقة بين أسباب الصراعات و الحروب و التمرد داخل الدول خاصة الإفريقية، و المرتبطة بعوامل متعددة داخلية منها و خارجية، وقد ركزنا في بحثنا على المقاربات التالية.

المطلب الأول: مقاربة الحرمان النسبي:

قدمت مقاربة الحرمان النسبي من طرف "تيد روبرت جير" و الذي يرى أن الأزمة تنشأ نتيجة لوجود فقر و قهر لأفراد المجتمع، وهدفه من طرح المقاربة هو الإجابة عن السؤال: لماذا يتمرد البشر؟. [2] و الحرمان الذي تعاني منه بعض الجماعات قد يكون من الأسباب الأساسية و الهامة الداعية إلى التمرد على النظام السياسي لأجل الحصول على المزايا والتسهيلات التي من المفروض أن يكفلها له، [3] فحرمان الفرد من حاجاته الأساسية المختلفة كالأمن و الرفاهية، وعدم العدالة في توزيع الثروة في ظل محدودية الموارد التي

---

1 – "الحدود الاستعمارية و أثرها في مشكلات إفريقيا"،تم تصفح الموقع في: 2016/05/06 في:
www.meshkat.net/node

2 – أحمد ايبدابير، "التعددية الأثنية و الامن النجتمعي: دراسة حالة مالي"،(رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الاعلام، جامعة الجزائر 03،2012) ،ص،33.

3 – سلافة عبد الرحمان أحمد عثمان،مرجع سابق،ص، 17.

تستحوذ عليها الجماعات المسيطرة على أجهزة الدولة و إشباع حاجاتها أولا، وإهمال وتهميش المناطق الأقل ديناميكية يولد الإحباط، ويخلق التوتر بين الجماعات المهمشة على الرغم من أنها تشكل الأغلبية.[1]

إن حرمان جماعة معينة من حقوقها الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية داخل الدولة، وكذا تفاوت التمييز المطبق بين المواطنين، و بين الجماعات الإثنية و التقسيم الاجتماعي و الشعور بالحرمان النسبي مقارنة بالوضعية العامة السائدة تؤدي إلى انفجار الأوضاع و تكون سبب لكثير من الحروب الداخلية.[2] فالمطالب الاقتصادية و الاجتماعية تثور من الظروف التي لا يمكن تجاهلها و التي تسعى الجماعات المحرومة للحصول عليها.[3]

مقاربة الحرمان النسبي جاءت كردة فعل على تفسيرات محدودة للمشاكل الاجتماعية ،فعندما كانت المجتمعات عبارة عن أسر صغيرة أو وحدات قبلية، كان هناك قدر كبير من الاهتمام على الصعيد الاجتماعي و التعاون فيما بينها، لكن مع تزايد عدد السكان زادت القدرة على المنافسة كنتيجة لتضارب المصالح و بالتالي قسم الناس على مستوى شخصي ،أو طبقي و ليس مجتمعا واحدا.

فالاحتياجات التي تحبطها المؤسسات و القواعد سوف يسعى الفرد لتحقيقها بأي طريقة كانت، هذه الاحتياجات هي ربما جوهرية مثل الغذاء و المأوى، وما هو معنوي كالاعتراف بالهوية الشخصية، فرفض المجتمع الاعتراف بهوية معينة يؤدي إلى سلوكات بديلة كالعنف و الحروب.[4]

---

1 – المرجع نفسه، ص18.

2 – ظريف شاكر،"البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل و الصحراء الإفريقية، التحديات و الرهانات"، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية الحقوق،جامعة باتنة،2008)،ص،43.

3 – روبرث جار،ترجمة: مجدي عبد الحكيم وسامية الشامي، **أقليات في خطر**، (القاهرة:مكتبة مدبولي،1995)،ص،137

4 –John burtan, **conflict resolution : the humain dimension**,(london: the international journal of peace studies, volume3, number1, 1998), p22.

ووفقا لتشارلي غابرييل مبوك (sharly gabrial mbock) فإن جميع مصادر النزاعات خاصة الداخلية منها هي نتاج المشاكل الاجتماعية التي لم يتم التعامل معها بشكل صحيح، وتنبع من عدم وجود الوعي الاجتماعي، و يكون مصدرها وجود أشخاص لم تقدم لهم الأدوار المناسبة داخل النظام الاجتماعي.[1]

إن النظم الاقتصادية التمييزية و الصعوبات الناجمة عن التنمية الاقتصادية والتحديث في فترات مختلفة، تخلق مشكلات عديدة تتمثل في الفقر و البطالة و المنافسة على الموارد تسبب توترات اجتماعية تساعد على تهيئة البيئة للصراع. ومن جهة أخرى سواء كان التميز قائم على الأساس الطبقي أو إثني يمكن أن يسبب في بروز مشاعر الإحباط والتذمر و السخط لدى الطبقات أو الجماعات الإثنية المقصية و غير المستفيدة من إقتصاد الدولة، وهذا يؤدي إلى ظهور الصراعات الداخلية و العنف. والتنمية الاقتصادية في هذه الدول لا تقدم الحل بالضرورة لهذه المشاكل بما تؤدي إلى تفاقمها، لأن النمو الاقتصادي عادة ما يفيد بعض الأفراد أو الجماعات أو المناطق أكثر من غيرها.[2]

إن التمييز الثقافي ضد الأقليات و الذي يشمل فرض قيود قانونية و سياسية على مجموعة من الحقوق المشروعة التي يجب أن يتمتع بها الفرد داخل الجماعات المختلفة ، فتقيد الحريات الدينية، وفرض قيود على تدريس اللغات، وعدم تكافؤ الفرص التعليمية ، ومحاولة إذابة الأقلية من خلال برامج التوطين لأعداد كبيرة من أفراد الجماعات الأثنية الأخرى في مناطق الأقلية المستهدفة، بالإضافة إلى ارتباط الجماعة بتاريخها و مدركاتها تجاه ذاتها و اتجاه الآخرين، حيث أن الكثير من الجماعات لديها أحقاد ضد جماعات أخرى بسبب جرائم ما ارتكبت بحقها بالماضي. و بعض هذه الأحقاد يكون لها أساس تاريخي مشروع، ومع ذلك فمن المؤكد أن الجماعات تتجه نحو تمجيد تاريخها مع تحقير تاريخ الآخرين.[3]

---

1 – سمية بلعيد،"النزاعات الاثنية وتاثيرها على مسار الديمقراطية فيها،الكونغو الديمقراطية نموذجا"،(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات ،كلية الحقوق قسم العلوم السياسية العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة،2010) ،ص، 40..

2 – روبرث جار, مرجع سابق, ص,138.

3 – أحمد إبراهيم محمود, مرجع سابق, ص, 41

تستخدم هذه الجماعات عادة وسائل سياسية للمطالبة بحقوق أكبر من اجل القضاء على عدم المساواة و إضعاف التمييز المفروض عليهم، ومن المعروف أن خاصية الهوية الثقافية تعطي قوة دفع خاصة لمطالبهم و انه في أحوال كثيرة يلاحظ أن التجربة التاريخية لهذه الشعوب مع الاستقلال و الانقسام الذي تعرضت له إنما تقوي هويتهم و تساهم بإحساسهم بالظلم الاجتماعي.[1]

كما تشكل العوامل السياسية المتمثلة في وجود مؤسسات تمييزية، و أيديولوجيا وطنية إستبعادية، ووجود سياسات نخبوية مصدرا للعنف و نشوب حروب داخلية، فالنسبة لوجود مؤسسات تمييزية يذهب الكثير من الدارسين إلى أن الصراع داخل الدولة يتوقف على مدى قبول نوع و عدالة النظام السياسي، فمن المحتمل أن تخلق النظم السياسية المغلقة درجة عالية من السخط و المرارة، خاصة إذا كان الاهتمام بمصالح بعض الجماعات الإثنية، بينما يتم تجاهل مصالح الجماعات الأخرى و يصبح الصراع الداخلي محتملا بصورة خاصة إذا استخدم القمع و العنف من جانب الدولة.[2] و لهذا السبب نجد جون بورثون (J.burton) مهتما بالسياسة العامة باعتباره أنه يرجع هذه السلوكيات المنحرفة و الصراع إلى الفشل على مستوى النظام و خلله الهيكلي، فهو يربط هذه الحالات بشكل عام بالتنمية الاقتصادية و السياسات الاجتماعية التي تركز على الحاجات الإنسانية.[3]

أما بالنسبة للأديولوجيا الوطنية الإستبعادية فإنه يتوقف على طبيعة الأديولوجيا المتبعة في الدولة، ففي بعض الأماكن تعتمد بعض المذاهب الوطنية و فكرة المواطنة على التمييز الإثني، أكثر من اعتمادها على فكرة أن كل فرد يعيش في الدولة يتمتع بنفس الحقوق والمزايا.[4] فاهتمام الدول بعد استقلالها بالسياسات الهادفة إلى استيعاب أعضاء الجماعة الإثنية، وإعاقة استقلالهم الذاتي واستنزاف مواردهم لصالح الدولة و مواجهة الجماعات المحرومة من حقوقها السياسية و الوصول إلى المناصب العليا مقارنة مع الجماعات

---

1 – روبرث جار، مرجع سابق، ص، 45.

2 أحمد إبراهيم محمود، مرجع سابق، ص، 39.

3– Stewalt mills, "conflict resolution theory",12-04-2016 in : http//www.w3.org/1999/xhtml.

4 – أحمد إبراهيم محمود،المرجع نفسه ، ص، 39.

الأخرى، يخلق نوع من التذمر و العنف لهذه الجماعات و تلجأ الدول إلى تكريس الموارد الخاصة النادرة لشن الحرب ضد المتمردين.[1]

إن إشباع الحاجات الأساسية أو كبتها في المجتمعات الحديثة يتم تنظيمها بواسطة الدولة، فإذا اهتمت النخب الحاكمة أو الطبقة السياسية بحاجات الإنسان الأساسية، وعمدت إلى تقسيم السلطة و الموارد، فإن ذلك يكون مرضيا للجميع، أما إذا شعرت الجماعات خاصة تلك التي تشهد تعددا إثنيا بالحرمان أو ضعف الدولة، فإن ذلك يثير لديها الشك و يولد التمرد.و توجد عوامل أخرى تحد من قدرة الدولة على الاستجابة لمطالب الجماعات كالفقر و نذره الموارد والنمو السكاني المتزايد ما يولد العداوة بسبب التنافس على تلك الموارد.

كما تتعلق الدولة بالنظام الدولي في تلبية الحاجات الأساسية حيث الاعتماد على النظام الاقتصادي الدولي يحد من حرية الدولة و يعيد صياغة النظم الاقتصادية الداخلية من خلال تراكمات رأس المال الدولي و المحلي، والتغيرات التي طرأت على اقتصاديات الدول في نهاية عقد الثمانينات خلقت نوع من عدم الاستقرار السياسي، كما أن لسياسات التكييف الهيكلي دورا كبيرا خاصة في الدول الفقيرة.[2]

وتحدث جون برثون عن الحروب الأهلية و قدم في نظرياته" humain need theory of conflict" تفسيرات عن دوافع الحروب الإفريقية و بدأ بفرضية أنه بالإضافة إلى الاحتياجات البيولوجية كالغذاء و المأوى هناك احتياجات سيكولوجية تتعلق بالتنمية و النمو و تشمل الندرة و الاعتراف و المشاركة، وان الصراع ينشأ بسبب تجاهل احتياجات التمنية التي يجب أن توفرها المؤسسات إذا ما كانت مستقرة ولا تعاني صراعا.[3] ومن جهة أخرى يؤكد تيد روبرث جيير على دور الحرمان لاسيما الناتج عن المقارنة بين التوقعات بالمنفعة و بين معطيات الواقع الموضوعي، ولكن هذا الحرمان لا يقتصر على الجانب

---

1 – روبرث جار، مرجع سابق، ص، 39

2 – سلافة عبد الرحمان أحمد عثمان، مرجع سابق، ص،17.

3 –احمد ايدابير،مرجع سابق،ص،33.

الاقتصادي بل انه يتجسد في المجالات النفسية و الاجتماعية و السياسية، على عكس النظريات التي تحصر الحرمان في ذلك الذي ينشأ عن حالة الفقر.[1]

و يكتب أيضا " تيد روبرث جير" عن أرسطو الذي يرى أن السبب الرئيسي للثورة هو الطموح إلى تحقيق المساواة الاقتصادية و السياسية من جانب عامة الشعب الذين يفتقرون عليها، وطموح القلة الحاكمة إلى تحقيق المزيد من عدم المساواة التي لديهم.[2]

إن التمايز الاقتصادي و السياسي و الثقافي بين الجماعات في الدول الإفريقية هي المسؤولة مباشرة عن التفاوت بين الجماعات الإثنية المشكلة للدولة في إفريقيا، والمسببة لحالات الفقر و البطالة، فغياب الحاجات الأساسية للأفراد يخلق السلوكيات المنحرفة والعنف والصراع داخل المجتمع الذي قد يمتد إلى المستوى الدولي، والتي لا تنفع لمعالجتها القيود و العقوبات فلابد من البحث عن مصدر المشكلة و القضاء عليها.[3]

المطلب الثاني: المقاربة الو سائلية.

تتباين المجموعات الإثنية فيما بينها من حيث طبيعة المطالب التي تسعى إلى تحقيقها، و كذا أسلوب طرحها لتلك المطالب و أسبابها التي تدفعها لذلك و توقيت إتخادها قرار المطالبة بالانفصال، أو حقوق اقتصادية وسياسية أوسع، و يرجع ذلك التباين في جانب كبير منه إلى طبيعة الجماعة الإثنية و مدى تقدمها و تخلفها و كذلك طبيعة الإقليم الذي تقطنه الجماعة الإثنية من حيث الغنى و الفقر.[4]

تفترض المقاربة الوسائلية ان تسييس الانتماء الإثني لابد في النهاية أن يؤذي إلى عنف، واضطراب سياسي، واجتماعي وهذا التسييس هو جزء من إستراتيجية تهدف إلى الوصول

---

1 – جيمس دورتي، بالستغراف روبرث، ترجمة: وليد عبد الحي ،**النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** ،(الكويت: كاظمة للنشر و التوزيع و المؤسسة الجامعية للنشر و التوزيع، 1985)، ص، 231.

2 – أحمد إيبدابير، مرجع سابق،ص98.

3 – روبرث جار، مرجع سابق،ص ،74.

4 – محمد عاشور مهدي، **التعددية الإثنية إدارة الصراعات و إستراتيجيات التسوية**، (القاهرة: المركز العالمي للدراسات السياسية)، ص،110.

إلى السلطة و زيادة المكاسب الشخصية بالسيطرة على موارد الدولة. و في كتاب لرين ايمارشو (Ren lemachaud) حول النزاع بين الهوثو و التوتسى في بورندي، فإن بلورة مجموعة من الهويات ليست عشوائية الحدوث ومن ثم نعزوها إلى إستراتيجيات محددة ومنتهجة، تركز على تعبئة ولاءات الجماعة نيابة عن المصالح الجماعية، وتعبئة الإثنية واستخدامها هي الوسيلة المثلى لاستغلال فرص الوصول إلى السلطة و السيطرة على الموارد الطبيعية للدولة.[1]

تختلف الجماعات الإثنية في نوعية مطالبها انطلاقا من مركزها في الدولة و هناك أربعة أنماط تبين مطالب الجماعة الإثنية.

- **جماعة متخلفة في إقليم فقير:** و تطالب هذه الجماعة عادة بتوزيع نسبي لوظائف الخدمة المدنية و النفقات العامة، وقد يؤذي تجاهل مطالبها أو رفضها إلى المطالبة بالانفصال، رغم التكلفة الاقتصادية المترتبة على ذلك، وغالبا ما تكون هذه المطالب في مرحلة مبكرة و متكررة من أمثلة هذه الحالة مملكة " التورني" أوغندا و أوغادين و أومورو في أثيوبيا، و الهوسا في نيجيريا.[2]

في الواقع إن مطالبة الجماعات المتخلفة في الأقاليم الفقيرة بالانفصال، رغم الأعباء الاقتصادية التي يتوقع أن يتحملها، يمكن تفسيرها ببعدين أساسيين، احدهما مادي و الأخر معنوي، فأما البعد المادي فهو اعتقاد الجماعات المذكورة انه يمكن استثمار الإقليم بعد انفصاله على نحو أفضل مع الأمل بإمكانية وجود ثروات غير معلومة كالبترول أو غيره من معادن ثمينة، و أما البعد المعنوي فيتمثل في الكرامة و الشرف، ويدل على ذلك ما علق به الانفصاليون بإقليم الهوسا بشمال نيجيريا عام 1966 بقوله " بماذا تفيد النقود إذا تعلق الأمر بالكرامة".

ومن الجدير بالذكر، أن الأعباء الاقتصادية المترتبة على انفصال الجماعة غالبا ما تتحملها الجماهير، ممثلة في صورة الحرمان من المساعدة الحكومية، و ذلك بعكس الحال

---

1 – سمية بلعيد، مرجع سابق, ص،27.

2 – أحمد ايبدابير، "مرجع سابق ، ص،33.

بالنسبة للنخب و مصالحها و التي يمكن أن تتزايد في ظل ما يتيحه استقلال الجماعة من فرص لم يكن يأتي لهم توليدها في ظل الدولة الموحدة.[1]

- جماعة متقدمة في اقليم فقير:

تطالب هذه الجماعة بعدم التميز النسبي، أو حجز الفرص و الحصص، وان يترك اختيار الوظائف و التسهيلات حسب الكفاءة، و على أساس المساواة و تعاني عادة من عنف يستهدفها من الجماعات الأخرى، و تطالب بالانفصال في حال مواجهة أعباء البقاء في إطار الوحدة أو في حال تعاظم فوائد الانفصال، و تكون مطالبها عادة في مرحلة متأخرة، ومن أمثلة هذه الحالة جماعات السكان الأصليين في إقليم " كاتنغا" بالكونغو.[2]

إن الجماعات الإثنية المتقدمة في الأقاليم المتخلفة قلما تقدم على المطالبة بخيار الانفصال إلا في أقسى الظروف لأن خيار الانفصال يحرم الجماعة من عوائد و فرص العمل لأبناء هذا الإقليم في بقية أقاليم الدولة، و سيؤدي إلى حركة نزوح عكسية للعمالة التي رغم مهارتها يضيق إقليم الجماعة عن استيعابها، كما أن الانفصال سوف يعرض ممتلكات أبناء الجماعة المتقدمة، في الأقاليم المتخلفة إلى المبادرة بطلب الانفصال رغم ما تعرض له من ضغوط.[3]

- جماعة متخلفة في إقليم غني:

تطالب بنسبية الوظائف و الإنفاق و تعاني من تجاهل مطالبها و رفضها و إستبعاد من المناصب، وقد يكون الاستبعاد مرده إلى أسباب موضوعية، وتطالب عادة بالانفصال بغض النظر عن الفوائد و الخسائر المتركبة على ذلك، ومن أمثلة هذه الحالة جماعة " اليوروبا" في نيجيريا، و "الباغندا" في اوغندا, و "الكيكويو" في كينيا، و "الطوارق" في النيجر، و في مالي.

---

1 – محمد عاشور مهدي، مرجع سابق، ص–ص، 112–113.

2 – محمد إيبدابير، نفس المرجع، ص،33.

3 – محمد عاشور مهدي، مرجع سابق،ص،118.

هذا وقد أرجع العديد من الكتاب و المراقبين أسباب ازدياد النشاط العرقي خاصة في فترة التسعينات من القرن الماضي إلى أسباب عديدة منها أن انهيار الثنائية القطبية، المصاحبة لفترة الحرب الباردة و تفكك الاتحاد السوفياتي، حمل رسالة مباشرة تلقتها الأقليات و الأعراق الأخرى، مفادها أن الجماعات العرقية و الأقليات خاصة المغلوبة على أمرها، لها حق تقرير المصير، سواء بالمشاركة في الحكم أو إختيار شكل النظام السياسي المناسب، وانه لا مكان لسيطرة الدولة و ديكتاتورية الحزب الواحد في العهد الجديد.[1]

وعلى الرغم من التكاليف و الأعباء الاقتصادية التي قد تنتج من جراء الانفصال فان الجماعات الفقيرة في الأقاليم الغنية تقدم على طلب الانفصال، على أمل أن يحقق لها الانفصال قدرا أكبر من عوائد الإقليم الذي تقطنه و الذي يسهم في كثير من الأحيان في عوائد الدولة ككل الأمر الذي يشعر أبناء الإقليم بان الأقاليم الأخرى الأفقر تعيش في عوائد الدولة ككل ،وباتالي فهي تعيش عالة عليهم.[2]

-جماعة متقدمة في إقليم غني:

تتسم مطالب هذه الجماعات بأنها يغلب عليها الطابع الاقتصادي، ذلك أن الأقاليم الغنية في البلاد عادة ما تسهم بالنصيب الأكبر من الناتج القومي، وغالبا ما تقوم بدعم الأقاليم الفقيرة داخل الدولة. و على الرغم من الاعتقاد السائد بان الجماعات في الأقاليم الغنية تكون أكثر ميلا و مطالبة بالانفصال، فان الواقع يشهد بان أمثلة هذه المطالب اقل كثير مما هو مفترض، ويرجع ذلك في جانب منه إلى مجموعة من العوامل التي تمثل كوابح للرغبات الانفصالية في تلك الأقاليم بسبب إن الجماعات غالبا ما تتخذ من بقية الأقاليم مجالا لاستثماراتها و تصدير عمالتها و أموالها، فضلا عن اعتمادها على قدرات الدولة و إمكاناتها في حماية استثمارات الجماعة في خارج البلاد.

---

1 – محمد ايبدابير، مرجع سابق،ص،34.

2 – المرجع نفسه، ص، 34.

ومن أقرب الأمثلة لتلك الجماعات في الساحة الإفريقية، جماعة "اليوروبا" في نيجيريا و "الباجاندا" في اوغندا.[1]

المطلب الثالث: مقاربة الاقتصاد السياسي:

مع نهاية الحرب الباردة تحول الاهتمام من القضايا العسكرية إلى قضايا أكثر أهمية تتمثل في قدرة تكيف الدولة مع الأوضاع الاقتصادية الصعبة بما في ذلك مناقشة و معالجة الخلافات المحيطة بإدارة مواردها الطبيعية، و كانت الدول الإفريقية من الدول الأكثر تأثرا بهذا التغير على اعتبار أنها دول هشة و دول ضعيفة سواء في المجال الاقتصادي أو السياسي، إضافة إلى الطبيعة المتناقضة في هياكلها، فمن جهة الضعف الذي تعاني منه من حيث البنية الأساسية، و قدرتها على تحمل بعض التحديات ما بعد الاستقلال، ومن جهة أخرى استخدامها للقمع و التلاعب مع جماعات المصالح، باستخدام هياكل قسرية قوية ضد المطالبين بحقوق سياسية و اقتصادية أوسع.

وتتسم الدول الإفريقية بخاصية انتشار الصراعات و الحروب الأهلية الداخلية مقارنة بالحروب بين الدول التي ميزت الحرب الباردة فكانت التطورات مروعة في العديد من الدول بالغرب الإفريقي خاصة في ليبيريا و سيراليون. فالتوترات بين الجماعات دون الوطنية الناجمة عن انهيار الأنماط القديمة للعلاقات، وكذا عدم قدرة الدول على إدارة الشؤون الداخلية و استغلال مواردها بطريقة تعود بالمنفعة على الدولة و المجتمع، إضافة إلى الصراعات حول تقاسم الموارد الذي يحدث فوارق كبيرة في الثروة بين المجموعات المختلفة داخل نفس الدول، يترتب على هذا النضال من أجل إصلاح النظم الاقتصادية لضمان التوزيع العادل للثروة.[2]

---

[1] – محمد عاشور مهدي، مرجع سابق، ص، 120.

[1]– Abiodun alao, **natural resources and conflict in africa**, the tragedy of endowment, (London: university of Rechester press,2007),p,36

لقد لعبت العوامل الاقتصادية دورا هاما في استقرار الدولة الداخلي و في علاقتها مع الدول الأخرى على مدى التاريخ، فقد كانت الأهداف الاقتصادية و الموارد على الدوام عناصر هامة في الصراعات التي قامت بين الجماعات السياسية.[1]

لقد ساهم ظهور الموارد الطبيعية و توفرها في تطور النظرية الاقتصادية في مرحلتين الكلاسيكية و الكلاسيكية الجديدة، وكتب الاقتصاديين الكلاسيكيين حول هذا الموضوع في القرن الثامن عشر، و القرن التاسع عشر و هي فترة الثورة الصناعية و زيادة الإنتاجية الزراعية في أوروبا و أمريكا الشمالية و من بين علماء الاقتصاد البارزين نجد آدم سميث adam smith ، ثوماس مالتوس tomas maltos و جون ستيوارث jon stewart . و دأب علماء الاقتصاد على تحقيق هدفهم من خلال دراساتهم و هو البحث في سبيل زيادة ثروة الأمم، و البحث في ماهية الثروة و سبل تكوينها من خلال عناصر الإنتاج المعروفة (العمل و الطبيعة و رأس المال)، ليتم توزيعها بعد ذلك على الأفراد.[2]

مقاربة الاقتصاد السياسي تبحث عن الكيفية التي تؤثر بها الدولة و عملياتها السياسية المقترنة بها على الإنتاج، وعلى توزيع الثورة و بالأخص على كيفية تأثير القرارات السياسية و المصالح السياسية على مواقع الفعاليات الاقتصادية، وتوزيع كلفة و منفعة هذه الفعاليات.[3] فالصراع الداخلي يكون في أحيان كثيرة انعكاسا للتنافس على الموارد الطبيعية الثمينة كالبترول و الذهب و الماس، والماء، فالتمرد يحتاج لمصادر تمويل تضمنها له هذه الموارد وتحقق لهم مدا خيل كبيرة لم تستطيع تحقيقها من خلال الدولة، فالجشع و الطمع هي حوافز للحروب الداخلية.

وهناك فهما مشتركا بين السياسيين والاقتصاديين لتفسير الصراعات والحروب الداخلية بمعنى أن الظلم ينتج عنفا داخليا متصاعدا والذي من المحتمل أن ينتشر على المستوى الإقليمي،

---

1 – روبيرث غيبليين، ترجمة: مركز الخليج الأبحاث، **الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية** ،(الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث, 2004) ،ص، 19.

2 – ويليام جيفرنس، ترجمة :على أو الفتوح و آخرون، **الاقتصاد السياسي**،(مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة، 2002) ص،15.

3 – روبرث غيبليين, مرجع سابق, ص, 19.

فتوظيف الاختلافات السياسية و الاقتصادية يجعل تحريك الصراعات الداخلية أمرا ممكنا بوجود آليات و مؤسسات تلهم الأفراد و تعبئهم للقتال.[1]

إدارة الموارد الطبيعية و الصراعات:

وتعني كل الاعتبارات الداخلية و الخارجية التي تأتي للعب دور في إدارة الموارد الطبيعية، و تشمل القوانين المحلية، و الأحكام الدستورية، و الممارسات الثقافية و القوانين العرفية، و جميع المعاهدات و الالتزامات الدولية التي تحكم قضايا مثل الملكية و الإدارة الاستخراج و تقاسم الإيرادات و القدرة على التنفيذ و إجراءات المعالجة والمخاوف والمظالم على الموارد الطبيعية.

إن معرفة إمكانية أن يكون المورد عامل مهم في تأجيج الصراع بسبب غياب هيكل فعال لإدارة الموارد الطبيعية داخل الدولة على اعتبار ان الآليات المؤسساتية والارادة السياسية جزء لا يتجزأ من إدارة الموارد الطبيعية و صلته بالصراع ،و ليست ندرة أو وفرة الموارد أو قيمتها بشكل خاص.[2]حيث)تختلف مصادر إدارة الموارد الطبيعة في الدول الإفريقية و تفتقر طريقة الإدارة الى تفاصيل محددة، من سيادة القانون العام، والتأثير المتبادل. ومفهوم إدارة الموارد يملأ هذه الفجوة لأنه يحدد نوع معين من الحكم و الهياكل و الجهات الفاعلة التي تحفز أو تقلل مخاطر الصراعات العنيفة، وتقدم إمكانية لمنع الصراعات وحلها.

يمكن تقسيم مصادر إدارة الموارد في الدول الإفريقية عامة و دول إقليم غرب إفريقيا خاصة إلى ثلاثة مصادر:

– المصادر الوطنية و الإقليمية و العالمية: حيث تعطي للوطنية كل القضايا القانونية التي تتحكم في إدارة الموارد الطبيعية، ودور المنظمات الدولية في تسيير شؤون أعضاءها في القضايا التي تهم إدارة الموارد الطبيعية و تهتم بأنشطة الفاعلين الرئيسيين مثل البنك الدولي، ووكالات التنمية و المنظمات غير حكومية الدولية. فتنوع هذه المصادر نشأ بسبب السطحية

---

[1] – أحمد إيدابير, مرجع سابق, ص–ص،98–99.

[2] Abodun alao,op.cit ,p31.

المتأصلة في إدارة الموارد لنموذج الدولة الإفريقية ما بعد الاستعمار، و التي لا تزال تناضل من اجل إيجاد الحلول المناسبة لإدارة مواردها الطبيعية كذلك التباين الموجود في التنسيق بين المطالب المحلية و الشروط التي تفرضها المصادر الإقليمية و العالمية مما يصعب في التحكم وإدارة هذه الموارد على المستوى المحلي،و يخلق صعوبات قد تؤدي إلى صراعات داخلية بسبب المظالم المرتكبة.[1] كما تلعب الجماعات الداخلية و اللاعبين المحليين دورا مهما في إدارة الموارد الطبيعية للدولة و يمكن تقسيمها إلى مصدرين: المصادر المحلية، و الخارجية.

فالمصادر المحلية هي كل الجهات الفاعلة القانونية و غير القانونية بما في ذلك أمراء الحرب و الجماعات المتمردة ،والجزء المحلي من الشركات متعددة الجنسيات، والمناطق غير الحكومية المحلية و غيرها. في حين المصادر الخارجية تضم كافة الجهات الدولية التي تعتبر أنشطتها المركزية لإدارة الموارد الطبيعية في الدول الإفريقية.

وتعتبر أدوات إدارة الموارد الطبيعية أكثر تعقيدا خاصة و أنها مشتتة بين العديد من الجهات، القانونية و غير قانونية، داخلية و خارجية، رسمية و غير رسمية.حيث ان النتائج الكارثية للصراعات التي تنشأ حول الموارد تتطلب استخدام أدوات و آليات متخصصة للنظر في الجهود المبدولة لإدارة هذه الموارد، ومن هذه الأدوات الرئيسية هي استخدام القوة من قبل الحكومات أو الوكالات الدولية للسيطرة على الوضع و تمكن الدولة من التحكم في مواردها الطبيعية[2]

1- ibid,p33.

1-ibid,p,34.

المبحث الثاني: دور العوامل الدولية في ربط الموارد بالصراع الداخلي.

يرى بعض علماء الاقتصاد السياسي أن أهم العوامل التي تؤدي إلى النزاعات السياسية الخطيرة هي العوامل الاقتصادية، فالنمو الاقتصادي المتفاوت يؤدي إلى إحداث نزاع بين الدول على الموارد الاقتصادية و التفوق السياسي. و يرجع مختلف المحللين تفسير أسباب الظواهر السياسية، و الصراعات المختلفة إلى المحفزات الاقتصادية ،و حروب الموارد و السيطرة على الثروات خاصة في ظل زيادة الاستهلاك لهذه المصادر من ناحية ،وندرتها في السوق الدولية من ناحية أخرى، فالضغوط الاقتصادية التي تعيشها العديد من الدول سواء كانت الكبرى أو الصغرى تشكل محفزا نفسيا خطيرا يدفع باستمرار التوتر السياسي، والصراع من أجل تحقيق مصالحها، والتاريخ يثبت بما ليدع للشك بأن السعي لامتلاك الموارد الاقتصادية كالنفط و الغاز و الثروات المعدنية و غيرها من مصادر الطاقة كانت و لازالت و ستبقى من أبرز الأسباب لاندلاع الصراعات و الحروب.[1]

المطلب الأول: أهمية الموارد في الاقتصاد الدولي المعاصر.

لعبت الموارد الطبيعية دورا واضحا في تاريخ الصراعات المسلحة، وتعددت الأسباب الدولية حول الصراع على هذه الموارد التي ترتكز عليها الدول في تقدمها و تطورها الاقتصادي.[2] ومن غير الممكن تفسير القوى المحركة لشؤون الأمن العالمي بدون اعتراف بالأهمية المحورية للمنافسة على الموارد بالنسبة لكل بلد تقريبا في العالم، واصبح السعي وراء الموارد الأساسية أو حمايتها سمة كبرى في تخطيط الأمن القومي. في حين أن التنافس على الموارد قد لا يكون الشيء الوحيد الذي يكمن في صميم كافة العلاقات الدولية، فإنه يساعد على تفسير الكثير من الصراعات التي تحدث في العالم.[3]

---

1 – محمد بن سعيد الفطيسي، " مستقبل النزاعات في ظل الازمات الاقتصادية"، تم تصفح الموقع في 20126/04/09 www.alwatan.com.

2 – محمد البربري، " إستنزاف الموارد الطبيعية"، تم تصفح الموقع في 2016/04/10 في، www.maspolitique.com/mas/index.php.

3 – مايكل كلير،" الحروب على الموارد العالم, أزمة الموارد"، تم تصفح الموقع في 2016/04/16 في ressources crisis.com/population-grouth

أسباب الاهتمام الدولي بالموراد

إن السعي وراء السيطرة و الاستغلال سببه الطلب المتزايد على السلع الأساسية المختلفة على إثر النمو الديمغرافي المتزايد، و حالات النقص المحدقة ببعض الموارد الأساسية و الأولوية الممنوحة للاعتبارات الاقتصادية من قبل الزعماء السياسيين و هي من أسباب الرئيسية للصراع على هذه الموارد. ومن بين أسباب الاهتمام الدولي بالموارد نجد:

- النمو الديمغرافي:

النمو السكاني الهائل سوف يؤذي إلى زيادة الطلب على الموارد الطبيعية ما يشكل ضغوط غير عادية على أسواق المواد الأولية، كما يمكن أن يؤذي لحدوث صراعات على الصعيد المحلي و الإقليمي و الدولي لاسيما على أساليب الوصول لتلك الموارد و طرق استغلالها و التحكم فيها.[1])ومن المؤكد أن الارتفاع الهائل لعدد السكان يؤدي إلى استغلال الموارد الطبيعية و تدمير البني نتيجة عدم التوازن بين الإثنين نظرا للتضخم السكاني من جهة يقابله عدم توفر الموارد و الغداء و السكن من جهة أخرى.[2]

لقد أصبحت مشكلة النمو السكاني في المجتمعات الصغيرة و الكبيرة الغنية و الفقيرة إحدى أهم معضلات التنمية، وإحدى أهم التحديات المستقبلية ويعتبر الاقتصادي الكلاسيكي (روبرتو مالثوسR .malthos) من أوائل المفكرين الذين اهتموا بهذه العلاقة حيث كتب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر عن هذه العلاقة و ربطها بقانون تناقص الموارد الذي يعالج أثره زيادة معدل النمو السكاني على مساحة محدودة من الأرض ، وطبقا لهذا القانون فإن زيادة الاستهلاك للموارد سيؤدي إلى تناقص الإنتاج الإضافي في هذا المورد، و يرى مالتوس أن قانون تناقص الموارد هو النتيجة الحتمية للزيادة المطردة للسكان التي تؤذي إلى انخفاض مستمر في معدل الإنتاجية العامة، و يرى انه مع استمرارية الوضع سيؤذي إلى

---

1 – جيفيري كمب،" الصراع على موارد العالم– ازمة الموارد"،تم تصفح الموقع في 2016/04/16 في crsis.com/ future/world–ressources.http://resource

2 – عمر المنصوري، " النمو السكاني المتسارع و أثره على البيئة"، تم تصفح الموقع في 2016/04/06 في ressourcecrisis.com /population–grouth

استغلال أكثر للموارد و استنزافها، ويبقى عدم التوازن بين حجم السكان و الموارد المتاحة يولد تنافس كبير يصل لحد الصراع العنيف للإستحواد على الموارد الهامة.[1]

إن العلاقة بين الموارد و السكان لها تأثير كبير على البيئة، حيث تمثل البيئة الإطار العام للعلاقات بين الكائنات الحية و غير الحية، ويمثل الإنسان أهم المكونات من حيث تأثيره على بقية العناصر، و لذا فإن هناك علاقة متبادلة بين السكان و البيئة تتمثل في زيادة حاجات السكان من الموارد الطبيعية و مطالبة البيئة بتغطية هذه الاحتياجات ، فالانفجار السكاني أدى إلى الطلب أكثر على الموارد الأساسية، ما عمل على إستنزاف الموارد خاصة غير المتجددة و أثرها على التوازن البيئي.[2]

تمثل الزيادة في النمو بالإضافة إلى الاستهلاك غير المستدام من اكبر التحديات التي يواجهها العالم، حيث يبلغ عدد سكان العالم حوالي 7 مليارات نسمة و تشير معظم التوقعات إلى زيادة العدد ليصبح من 8 إلى 11 مليار نسمة بحلول عام 2050، و سوف تتركز هذه الزيادة السكانية في الدول المنخفضة الدخل في حين مؤشر مستويات الاستهلاك للفرد في الدول المتقدمة في الوقت الذي يعاني فيه 1,3 مليون شخص من فقر مدقع عاجزين عن تلبية حاجياتهم الأساسية، و عليه فإن قضايا السكان و أنماط الاستهلاك يجب أن تحظى باهتمام كبير لدى صناع السياسة للأسباب التالية:

– لأنها تحدد معدلات استغلال الموارد الطبيعية و قدرة الأرض على توفير الغذاء و الماء و الطاقة و غيرها من الموارد الأخرى التي يطلبها السكان بصورة مستدامة، حيث أن أنماط الاستهلاك الحالية خاصة في الدول ذات الدخل المرتفع تؤذي إلى حدوث ارتفاع رأس المال الطبيعي.

---

1 – محمد جعفر، " معضلة النمو السكاني– أزمة الموارد" جريدة الوطن البحرينية, 2010، تم تصفح الموقع في 2016/04/16 في ressourcecrisis.Com /population-grouth

2 – سلوى أبوبكر تبدا و أنس محمد عصمان, " السكان و البيئة", مجلة السودان للعلوم الثقافية ، العدد167 ،2001.

- تمثل قضية السكان عنصر هام في العمليات المعقدة التي تحدد التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للدولة، و لهذا فإن الزيادة في معدل النمو السكاني يشكل عائقا في طريق تحسين مستوى معيشة الفرد والقضاء على الفقر والدول الفقيرة .

- الدمج بين أنماط الاستهلاك غير مستدام و خاصة في الدول ذات الدخل المرتفع و بين عدد السكان على وجه كوكب الأرض يؤثر بشكل مباشر على قدرة الأرض على دعم تنوعها البيولوجي الطبيعي.[1]

- ندرة الموارد:

إن العديد من العوامل التي تتولد نتيجة النمو السكاني المتسارع ،وزيادة الطلب على الموارد و التي لها أثر كبير على إستنزاف موارد البيئة و نضوبها بشكل مستمر و خاصة الموارد غير المتجددة، فوفقا لخبراء عالميين و لدوائر الاستخبارات الأمريكية الأرض آخذة في التحول بالفعل إلى كوكب جديد، وهناك اثنان من السيناريوهات المخيفة ندرة الموارد الحيوية ذات الاستهلاك العالمي و تغير المناخ، و قد بدأت هذه الظواهر تتواجد ومن المرجح أن تنتج موجة عارمة من الإضرابات و التمرد و المنافسة و الصراع، ويحذر الخبراء من حروب المياه على غرار الأنهار المتنازع عليها، و أعمال الشغب بسبب الغذاء العالمي الذي شهد ارتفاعا بارزا في أسعار السلع الأساسية و الهجرات الجماعية بسبب انهيار النظام الاجتماعي أو انهيار الدول.

هذه الفوضى من المرجح أن تنشأ إلى حد كبير في إفريقيا و ومناطق الجنوب المتخلفة و لكن في الوقت المناسب سوف تتأثر جميع المناطق على سطح الأرض، و يعتبر النفط السلعة الأهم في الاقتصاد العالمي على الرغم من إمدادات النفط قد تنمو في العقود المقبلة إلا أن العديد من الخبراء يشككون بأنه يمكن تلبية احتياجات الطبقة الوسطى الصاعدة.

كذلك المياه خاصة التي تقدمها الطبيعة لا تزال غير ثابتة و العرض المتاح هو غالبا ما يكون محدود في العديد من المناطق ذات المستويات السكانية العالية، إمدادات المياه هي

---

1 – محمد حسن, " بيان JAP عن السكان و الاستهلاك", تم تصفح الموقع في 2016/04/20 في:
www.underacademies.net/file.aspw.

بالفعل متفرقة نسبيا، لاسيما في إفريقيا حيث لا تزال تنمو نتيجة لارتفاع معدلات الزيادة السكانية و التوسع العمراني و ظهور الصناعات الكثيفة للمياه.

قد تشهد إمدادات الموارد الحيوية ارتفاعا و هبوطا ولكن نادرا ما تفوق الطلب، ومع ذلك فان الندرة أو الندرة الوشيكة قد تؤذي بانتظام إلى القلق و الاستياء و العداء، وشهدت العديد من الحضارات القديمة مستويات أعلى من نقص الموارد.[1] الناجمة عن النمو السكاني و فساد المحاصيل، أو الجفاف و كان القلق على الغذاء عاملا مهما في غزو اليابان لمنشوريا في عام 1931، و غزوات المانيا لبولندا في عام 1939 و الإتحاد السوفياتي في عام 1941.

إن العديد من الدول عرضة لصدمات الموارد الطبيعية التي تؤذي إلى تدهور التنمية الاقتصادية و إحباط محاولات إضفاء الطابع الديمقراطي و تزيد من مخاطر عدم الاستقرار التي تهدد النظام و تؤذي إلى تفاقم التوترات الإقليمية.[2]

المطلب الثاني: موقع الموارد في الإستراتيجية الجديدة للقوى الكبرى.

إن اعتماد سياسة أمنية ترتكز على الاقتصاد يؤدي بشكل شبه دائم إلى تشديد زائد على الموارد على الأقل بالنسبة للدول التي تعتمد على واردات المواد الخام لأجل قوتها الاقتصادية، كذلك الاختفاء شبه كامل للصراعات الإيديولوجية في عالم اليوم قد ساهم أيضا في مركزية قضايا الموارد، حيث تسعي وراء المواد الحيوية وحمايتها بوصفها إحدى الوظائف الأولية للدولة، ويضاف إلى ذلك أن بعض الموارد تساوي مقدارا هائلا من المال ولذلك ينظر إلى امتلاكه على نطاق واسع على أنه شيء يستحق الاقتتال عليه.[3]

---

[1] – مايكل كلير," نذرة الموارد تقود الانفجار", تم تصفح الموقع في 2016/04/16 قي resources crisis.com/future/ scarcity-resourceses.

[2] – مايكل كلير، المرجع نفسه.

[3] –مايكل كلير،ترجمة: عدنان حسن الحروب على الموارد الجغرافيا الجديدة، (بيروت:دار الكتاب العربي،2002) ص، 21.

ولكن هذه العوامل بمفردها لا تفسر المركزية الراهنة لقضايا الموارد، حيث هناك بضع سمات للموارد نفسها تبدو ذات أهمية في هذه المعادلة. وتشتمل هذه العوامل الطلب العالمي المتصاعد على الموارد المختلفة، البروز المحتمل لحالات الندرة في الموارد والنزاعات على ملكية المصادر الثمينة للموارد الحيوية.

إن السمات المميزة لهذه الإستراتيجية الجديدة تبدو مختلفة جدا عن حقبة الحرب الباردة، بكثلتيها العسكرية ومناطق المواجهة، فالمناطق التي كانت فيما مضى تحتل المسرح المركزي ستفقد كل أهمية إستراتيجية، في حين أن مناطق كانت مهملة طويلا من قبل المجتمع الدولي مثل بحر قزوين، وبحر الصين الجنوبي سوف تكتسب أهمية واسعة، وستجذب أعظم الاهتمام تلك الأماكن التي تحوي على مخزونات وفيرة على نحو خاص من الموارد الهامة التي تتنافس الدول الكبرى خاصة على السيطرة على هذه المناطق واستغلال الموارد اللازمة.[1]

ويرجع التركيز في السياسة الإستراتيجية للدول الكبرى على الموارد إلى الطلب المرتفع على الطاقة والبضائع الاستهلاكية، والذي كان واضحا في الدول الصناعية وبشكل خاص في آسيا وحافة المحيط الهادي حيث كانت وتيرة التصنيع والنمو الاقتصادي سريعة بشكل ملحوظ ،وتجدر الإشارة تحديدا بهذا الخصوص على ارتفاع النمو في الصين فيما بين 1990و 1996 بنسبة استثنائية بلغت 93٪.[2] وهذا ما أحدث طلبا كبيرا على مختلف التجهيزات، والمنتجات الاستهلاكية الأخرى، ما تطلب لتزويد كل هذه السلع بالطاقة، حيث استهلكت الصين كميات هائلة من النفط والفحم والخشب والمعادن والموارد الأساسية الأخرى، ويعتقد معظم الخبراء علاوة على ذلك أن الاقتصاد الصيني سوف يتابع توسعه السريع في العقود القادمة مؤديا إلى تعزيز حاجته إلى المواد، ووفقا لآخر توقعات وزارة

---

[1] –جفري كمب، مرجع سابق.

[2] –مايكل كلير، **الحروب على الموارد الجغرافيا الجديدة**، مرجع سابق، ص، 21.

الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية فإن استهلاك الطاقة من قبل الصين سوف يرتفع بنحو 4,3٪ ما بين 1997،2020 تقريبا أربعة أضعاف المعدل في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية .وهذا ما يتبع ازديادا في استهلاك النفط بنسبة 150٪ ويتوقع نمط مشابه في الأمم الأخرى الآخذة بالتصنيع.[1]

فالطلب على الموارد الأساسية سوف يستمر في النمو في العقود القادمة، هذا النمو سيكون مدفوعا كما من قبل بالازدياد السكاني والتوسع الاقتصادي، فالمجتمع البشري يتوسع بحوالي 80 مليون نسمة كل عام ويتوقع ارتفاع دخل الفرد نحو 2٪ كل عام وعلى مدى السنوات القليلة القادمة، وإذا استعملت هذه الثروة الإضافية لأجل استمرار في الحصول على الموارد الأساسية، فإن الطلب في كل أنحاء العالم سوف يكون أكبر.[2]

وإذا استمرت الزيادة في عدد لسكان وبشكل كبير فإنه في عام 2050 سيستهلك ثلاث مرات مزيد من المواد الخام، مما يؤدي إلى تجاوز الحد المحتمل لإستنفاذ موارد الأرض ، حيث تستهلك 140 مليار طن من المعادن، والنفط ،والثروة الحيوية مثل الخشب والمحاصيل والثورة الحيوانية، ما يؤدي لنقص في أغلبية الموارد الطبيعية خاصة غير المتجددة منها، وإنقراض البعض الآخر، ويكون الطلب عليها أكبر بكثير من ما هو معروض.[3] إن القلق بشأن الإمدادات في المستقبل غالبا ما يكون أيضا عاملا في الصراعات التي تندلع للوصول إلى النفط أو السيطرة على احتياطات البحر المتنازع عليه من النفط والغاز الطبيعي، فمجموع الصراعات على الموارد قد يرتفع نحو نقطة الغليان بين

---

[1] –المرجع نفسه،ص، 23.

[2] –المرجع نفسه،ص، 24.

[3]– Fabrice nodé ,"L'umanité épuise les ressources naturelles" ,le figaro economie, 2011 .sur site internet: www. le figaro.fr.

الصين وجيرانها وجنوب شرق آسيا عندما يتعلق الأمر بالسيطرة على احتياطات النفط والغاز في بحر الصين الجنوبي.[1]

ومن اهم الدول التي تبني استراتيجياتها على أساس تمركز الموارد الطبيعية على الخريطة الجغرافية هي:

الإستراتيجية الاقتصادية الأمريكية.

رغم ما تتسم به الإستراتيجية الأمريكية من أنها إستراتيجية كونية، لا تقتصر على قارة أو إقليم أو منطقة، بل تشمل العالم كله، إلا أن هناك بعض المناطق تشكل لها مجالا حيويا أكثر من غيرها لما تتميز به من موقع استراتيجي، أو ثروات حالية أو محتملة ولعل هذا ما يجعل منطقة غرب إفريقيا ضمن السياق العام للأهداف الكونية لإستراتيجية المحافظين الجدد واليمين الديني الأصولي المتطرف في شقية الأمريكي والصهيوني، ومراكز القوى التي تشكل عصب المركب الصناعي العسكري الممسك بزمام صناعات النفط والسلاح والإعلام ورأس المال.

فالحاجة الملحة لأمن الولايات المتحدة من النفط حيث تستهلك ربع بترول العالم جاءت القارة الإفريقية ضمن الرؤية التي كونتها الولايات المتحدة في العالم الذي أصبح ساحة مفتوحة تحقق فيها مصالحاه وكما ذكر الرئيس بوش الأسبق أن حدود الولايات المتحدة الأمريكية هي حدود نهاية مصالحها، ولأن مصالحها كونية ينبغي أن تكون حدودها والفكرة المحورية في الاهتمام الاستراتيجي الأمريكي بمنطقة غرب إفريقيا في النفط أولا حيث تحاول الولايات المتحدة تقليل اعتمادها على نفط الشرق الأوسط خاصة من منطقة الخليج، وزيادة الضغط على الدول المصدرة للنفط لزيادة إنتاجها وصولا إلى خفض الأسعار وإيجاد

[1] –مايكل كلير، نقص الموارد، مرجع سابق.

حالة من الانقسام بين الدول المنتجة من جهة ثانية، ومن ثم تتجه الولايات المتحدة إلى الاستثمار في بترول غرب إفريقيا ولاسيما نيجيريا.

وإذا كانت دول غرب إفريقيا تقوم حاليا بتغطية 15 بالمائة من واردات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط، فإن مجلس المعلومات القومي يتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى 30 بالمائة بحلول 2020 .

واهتمام أمريكا بالنفط في غرب إفريقيا يرجع إلى : [1]

-وضع اليد الأمريكية على مخزونات المنطقة خاصة مع زيادة الكميات المكتشفة بواسطة التنقيب في أعماق البحار الأمر الذي دفع شركات أمريكية عملاقة للتوجه وإقامة فروعا ضخمة لها مثل"أكسون موبيل" و"شيفرون" خاصة في خليج غينيا الاستراتيجي.

- الحصول على النفط بأسعار منخفضة وذلك لأن النفط الإفريقي يتمتع بميزات متعددة بالنسبة للولايات المتحدة منها قرب المسافة وطرق الشحن آمنة.

- تنويع مصادر الولايات المتحدة من النفط.

- إحكام سيطرة الولايات المتحدة على مخزونات النفط العالمية إلى جانب سيطرتها العسكرية وهذا ما يسهل تحكمها في الاقتصاد العالمي واقتصاديات الدول المنافسة.

- على العكس من سيطرة الدول العربية والإسلامية على منظمة الأوبك، فإن دول غرب إفريقيا تتميز بتنافرها العرقي والثقافي، وهو الأمر الذي يعوق تبنيها مستقبلا لسياسة نفطية موحدة تجاه واشنطن.

---

[1] -عمروعبد الكريم، "الإستراتيجية الأمريكية في غرب إفريقيا"، ثم تصفح الموقع في 2016/04/26 في.www.almoslim.net/node/85835

- الرغبة في تحجيم الدور الصيني المتنامي في القارة.[1]

الإستراتيجية الاقتصادية الصينية.

ان توسع الاقتصاد الصيني بمعدل نمو سنوي قوى انعكس على ازدياد الطلب على الطاقة والحاجة المتزايدة عليها، فكان لابد من توجه الأنظار إلى الخارج للبحث عن مصادر بديلة، وتشير التقديرات إلى أن 25٪ من واردات الصين الإجمالية تأتي من إفريقيا، مما حدى بها أن تضع في أعلى سلم أولوياتها الاحتفاظ بعلاقات قوية مع موردي الطاقة الإفريقية خاصة من إقليم غرب إفريقيا حيث تعتبر الصين أهم شريك في التزويد بالبترول والقطن.

ومع تضاعف واردات الصين للنفط من إفريقيا في فترة ما بين 1998و2005 و أصبحت بذلك ثاني مستهلك عالمي للبترول بـ 06 مليون برميل يوميا، ومن ثمة وجد الصين في غرب إفريقيا البديل لتنويع مصادر تمويلها بالطاقة من جهة وإبقائها بمنأى عن النزاعات والصراعات من جهة ثانية، ويبدو أن الطرفين نجحا في التأسيس لأرضية فعالة للتفاهم والتعاون الاستراتيجي الاقتصادي والتجاري، والطاقوي، والعسكري،هذا الأخير جعل من الدكتاتوريات الحاكمة لدول غرب إفريقيا زبائن دائمة لسوق السلاح الصيني.[2]

ويرجع سبب اعتماد الصين على إقليم غرب إفريقيا خاصة كمنطقة إمدادات نفطية، لما عرفته المنطقة من موقع مهم في خريطة النفط العالمية، حيث تعد احتياطات القارة عامة من

---

[1] -سمير قلاع الضروس،" التصورات الدولية للأمن في منطقة الساحل الإفريقي"، تم تصفح الموقع في 2016/04/26 في: www.quiraat African.com/home/new.

[2] -جميلة علاق، "استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء، "مجلة العلوم الاجتماعية، ع، 19، 2014،ص 343.

النفط الخام حوالي 80 مليار برميل وفقا لتقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أي ما نسبته8٪ من الاحتياط العالمي الخام، وتتميز هذه الاحتياطات خاصة في خليج غينيا.[1]

ورغم المنافسة الأمريكية الشديدة على موارد هذه المنطقة واعتمادها على إستراتيجية جديدة استطاعت الصين أن تضمن موضع قدم لها في نيجيريا وغينيا الاستوائية، وتسعى لاختراق خليج غينيا الغني بالنفط.

الإستراتيجية الاقتصادية الفرنسية.

حاولت فرنسا منذ التسعينات رسم إستراتيجية جديدة تتلاءم مع المعطيات المستجدة، والأحداث والتطورات الدولية، والتغيرات التي لحقت بالنظام الدولي مع نهاية الحرب الباردة، وإنفراد الولايات المتحدة الأمريكية بوضعية القوة العظمى والقطب الأوحد في ظل النظام العالمي الجديد.[2] وما يتبع ذلك من تمدد للنفوذ الأمريكي والصيني وتأثيره على مصالح فرنسا في هذه الدول، ولمواجهة هذه المستجدات حاولت فرنسا أن تعتمد إستراتيجية جديدة لضمان مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية خاصة في مستعمراتها السابقة والتي تعتبرها منطقة نفوذ تابعة لها.[3] حيث حاولت فرنسا من قبل بعد استقلال هذه الدول مباشرة جمع الدول الفرنكوفونية في كتلة واحدة وإدخالها في اتحادات جمركية ونقدية بغية تكاملها الاقتصادي، والحفاظ على مصالحها في هذه الدول ولعل أهم تلك المحاولات هي:

---

[1] –خالد حنفي علي،" الشركات العالمية لعبة الصراع والموارد في إفريقيا، "السياسة الدولية، ع 169، 2007،ص، 9.

[2] إجلال رأفت، " السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء"، السياسة الدولية، ع 145 ، 2001.

[3] –المرجع نفسه.

الاتحاد النقدي لدول غرب إفريقيا الذي أنشا سنة1962 وضم سبع دول ،ونص على إنشاء بنك مركزي ،وفي سنة 1983 وقعت اتفاقية جديدة أعادت تنظيم الاتحاد وأنشأت بذلك بنك التنمية لغرب إفريقيا حاولت فرنسا من خلالها استمرار السيطرة على ثروات هذه الدول.[1]

فعلى خلاف الإرث الاستعماري لفرنسا واعتمادها على مستعمراتها في إفريقيا عامة ودول إقليم غرب إفريقيا خاصة كركيزة أساسية تدعم بها قوتها في المجتمع الدولي فهناك أسباب أخرى أكثر أهمية تتمثل في:

- تصريف السلع الفرنسية المصنعة.

- البحث عن موارد أولية لتنمية الصناعات الفرنسية.

- المصالح الإستراتيجية المتمثلة في الوصول إلى الموارد الطبيعية الإستراتيجية التي تمتلكها دول الإقليم خاصة.[2]

وتدخل النيجر مثلا ضمن أهم التحديات الجيوإستراتيجية لفرنسا نظرا للثروات الهامة التي تمتلكها هذه الدولة، وخاصة اليورانيوم الذي تعتمد عليه فرنسا بشكل كبير في اقتصادها، وتعتبر النيجر خامس أكبر منتج لليورانيوم في العالم وتستورد فرنسا نسبة 33٪ منه، وتعتبر شركة أريفا هي المسيطرة على ثروة النيجر من اليورانيوم، كما تسعى للسيطرة على ثروات دول أخرى مثل النفط في مالي والكاكاو من كوت ديفوار والسنغال وغيرها.

فالدور الفرنسي في إقليم غرب إفريقيا هو محل تنافس حقيقي من قبل قوى دولية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.[3]

---

[1] -لويا زكريا،" الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا Ecowas"، ثم تصفح الموقع في 2016/05/05 في www.siyassa.Aoloum.org/té23topic

[2] -إجلال رأفت، مرجع سابق.

[3]- Ines Brester ,"Mali why France is fighting for west Africa" 05/05/2016in www.the foreign report.com

تعتمد الكثير من الدول في دخلها بشكل كبير على الموارد الطبيعية ويمكن أن يكون للسيطرة على الموارد الطبيعية تبعات مهمة للمجتمعات المحلية في دول كثيرا ما تحكم بشكل ضعيف. فأصحاب المصلحة التنافسية بالأحقية في ثورات الموارد الطبيعية أو في الحصول على موارد شحيحة يمكن أن تزيد من إمكانية حدوث الصراعات.[1]

إن اتساع الطلب على الموارد على نطاق عالمي، وظهور عجز هام في هذه الموارد، وتكاثر الخلافات على الملكية تشكل ضغوطا جديدة على النظام العالمي، وكل عامل سوف يقوي النزاعات المزعزعة للاستقرار للعوامل الأخرى. فاستهلاك الموارد يزداد ، و العجز يظهر بشكل أسرع وستقع الحكومات تحت ضغط متفاقم لحل المشكلة بأي ثمن، هذا بدوره سوف يضاعف من نزعة الدول إلى السعي للتحكم الأقصى بمصادر الإمداد المتنازع عليها. يمكن لقوى السوق العالمية أيضا أن تزيد احتمال الصراع، لاسيما عندما ينظر إلى مورد متنازع عليه على أنه ذو قيمة نقدية لا يرغب أحد من الأطراف المعنية المدعية بالقبول بفقدانها، وهكذا ساد الحال في سيراليون حيث تصارعت عدة أطراف محلية وقوى خارجية على حقوق المعادن النفيسة كالماس في هذا البلد.[2]

تعتبر الموارد الطبيعية المهمة، كالأرض، والغابات، والمياه، والمراعي، المحددة بحقوق الدخول والاستعمال من أهم الموارد لرزق الأغلبية من السكان. لذلك كان من الضروري التشديد على التوجهات المتعلقة بالوصول إلى الموارد وتوزيعها بين مختلف الجماعات داخل الدولة، نظرا إلى أنه بات من البين أن التغيرات النسبية في هذه الأزمات تشجع على النزاع، وتشكل عوامل تعبئة مهمة في صفوف الجماعات السكانية المختلفة.

ويبدو أن حيازة الموارد، ومهما كانت هامشية، باتت محددا حاسما لاستدامة الإعالة الجماعية وآفات التنمية المستقبلية.[3]

---

[1] –دانيال كورين،" كيف يشعل ثراء موارد الحروب؟ راقب"، 2005، ثم تصفح الموقع في: 2014/04/13 www.ral.com

[2] –مايكل كلير، الحروب على الموارد، مرجع سابق، ص،31،30.

[3] –بيتس، دوما ،ترجمة: حسني زينة، **النزاعات الأهلية من منظور اجتماعي اقتصادي**،(معهد الدراسات العراقية، 2003)، ص، 26.

خلاصة الفصل الأول

أصبحت الموارد العوامل الرئيسية في تخطيط الأمن القومي للدول الكبرى ،والتحول نحو الاعتماد على سياسة أمنية ترتكز على الاقتصاد ومركزية قضايا الموارد باعتبارها إحدى الوظائف الأمنية الأولية للدولة . بالإضافة إلى أن بعض الموارد ذات القيمة العالية والتي تعد مصدر أساسي للدخل القومي للدولة ولذالك ينظر إلى امتلاكها على نطاق واسع على أنه شئ يستحق الاقتتال عليه.

فالسياسة الإستراتيجية للدول الكبرى ركزت اهتمامها على المناطق التي تحتوي على الموارد خاصة النادرة منها والتي تدخل في إستراتيجياتها الاقتصادية ،خاصة مع الطلب المتزايد على هذه الموارد مقابل نقص كبير في مخزونها بشكل ملحوظ ما يدفع للسعي لامتلاك هذه الموارد والسيطرة عليها كالنفط، والغاز، والثروات المعدنية، وغيرها والتي تعد من أبرز الأسباب لاندلاع الصراعات والحروب العنيفة.

الفصل الثاني:

الصراع على الموارد في غرب إفريقيا و تأثيره على أمن و استقرار الدولة

الفصل الثاني: الصراع على الموارد في غرب إفريقيا وتأثيره على أمن واستقرار الدولة.

إقليم غرب إفريقيا يقع في المناطق المدارية أي بين الصحراء إلى الشمال والمحيط الأطلسي، والمنطقة الاستوائية في الجنوب، يمتد جغرافيا من موريتانيا غربا حتى النيجر شرقا، ومن موريتانيا شمالا حتى ليبيريا جنوبا، ومن ليبيريا غربا حتى نيجيريا، يحده من الشمال الصحراء الكبرى، ومن الغرب و الجنوب المحيط الأطلسي، ومن الشرق من خط طول 10 درجة أو من جبل الكامرون إلى بحيرة تشاد، يبلغ عدد سكان الإقليم حوالي 375 مليون نسمة حسب إحصائيات 2014، ومساحة تقدر ب 7 مليون كم مربع، و يبلغ متوسط النمو السكاني السنوي 3% والمتوقع أن يصل عدد السكان إلى 430 مليون نسمة سنة 2022، ويضم هذا الإقليم 15 دولة مابين دول فرنكوفونية و أنجلوفونية و لوزوفونية.[1]

شكل رقم(1) يوضح خريطة اقليم غرب افريقيا

المصدر: /search?qhttps://www.google.dz

1 – احمد يونس،"إقليم غرب إفريقيا" ، تم تصفح الموقع في 2016/04/18 في : geo2all.man9.com

يعتبر إقليم غرب إفريقيا الكيان الجغرافي الذي يضم مجموعة من الدول على أساس السمات المشتركة الثقافية واللغوية والدينية المنتشرة في جميع أنحاء المنطقة ،فالعديد من هذه دول تعاني من الفقر المدقع وإنتشار الأمراض، ويرجع ذلك إلى ضعف و هشاشة الدول وإنتشار الفساد في السلطة و الثروة من جانب قادة الدول، على الرغم من الثروات الطبيعية المتنوعة والهائلة التي تمتلكها هذه الدول.[1]

إن غلبة الصيغة التنافسية في التعامل مع مسألة المصالح في البيئة المحلية خاصة في الدول الإفريقية، حيث يعتبر تركيز الموارد في أقاليم دون غيرها، وتهميش وذهاب معظم هذه الموارد لفائدة المركز، وضعف السياسات الكلية كل ذلك أفرز واقعا سمته العنف كوسيلة للحصول على الحقوق والاستفادة من موارد الإقليم.[2]

المبحث الأول: جغرافية الموارد والصراع في غرب إفريقيا.

تزخر القارة الإفريقية عامة وإقليم غرب إفريقيا خاصة بثروات طبيعية كبيرة و متنوعة، باطنية منها وفوق الأرض، تتباين وجودها ونسبتها من دولة إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى داخل الدولة الواحدة، ما جعلها مطمع للعديد من الجهات الداخلية والخارجية للحصول عليها و كانت سببا في نزاعات داخلية و بين الدول.[3]

المطلب الاول : جغرافية الموارد

التوزيع الجغرافي للموارد الطبيعية في دول غرب إفريقيا يختلف من دولة إلى أخرى ومن إقليم إلى آخر داخل الدولة، فقد يكون متوافرا في جميع الأماكن بحيث لا يواجه الإنسان أية صعوبة في سبيل الحصول عليه، ومن تم لا يصاحب عملية إنتاجية أو توزيعه أية مشكلة اقتصادية، ومن أمثلة ذلك الأكسجين الموجود في الهواء بالرغم من أنه حديثا أصبح على الإنسان لكي يحصل على الأكسجين الذي يكون مصدره الهواء، أن يدفع في

2–" western Africa", 18/04/2016 :in www.new worldency clopedia :org/ western africa .

2 – سلافة عبد الرحمان أحمد عثمان،مرجع سابق ،ص،4.

3 – محمد خضر،" بحث عن الموارد الطبيعية"،تم تصفح الموقع في 2016/04/18 في: www.madoo3.com

سبيل ذلك مقابلا غير مباشر يتمثل في تكاليف تنقية الهواء الجوي من التلوث المصاحب للتقدم الصناعي.

في حين تكون الموارد الطبيعية متوافرة في أماكن متعددة، وتتفاوت درجة توافرها أو ندرتها من إقليم لآخر، و بالتالي يكون لها سعر يتعين أداؤه في مقابل الحصول عليها و يتحدد هذا السعر كما هو الحال بالنسبة لأي سلعة من السلع بتفاعل قوى مع قوى العرض والطلب، مثل الأراضي الصالحة لمختلف أغراض الاستغلال الاقتصادي كالزراعة والرعي، كذلك قد تتوافر في أماكن دون أخرى، الأمر الذي تنجم عنه مشاكل اقتصادية تتعلق بتسعيرها نظرا لاختلاف ظروف الطلب عليها، مثل البترول الذي يتركز تواجده في دول غرب إفريقيا كنيجيريا التي تمتلك مخزون كبير من هذا المورد و تتفاوت درجة تواجده من إقليم إلى آخر داخل الدولة نفسها مما يساهم في إختلال التوازن في التنمية بين الأقاليم نظرا لما يشكله هذا المورد من قيمة إضافية للدولة، بالإضافة لبعض الموارد الطبيعية كالمعادن النادرة والمتنوعة في مناطق قليلة في هذه الدول والتي تثير العديد من المشاكل السياسية والعسكرية في المناطق التي تتواجد فيها.[1]

فمعظم دول غرب إفريقيا لديها موارد طبيعية كافية لتلبية احتياجاتهم وتلبية احتياجات سكانها في حالة إدارة هذه الموارد بشكل صحيح وتوزع بشكل عادل.[2]

يمكن تصنيف الموارد الطبيعية في دول غرب افريقيا إلى أربع فئات رئيسية وهي:

الموارد الزراعية: وتعتبر من أهم الفئات الموجودة في دول غرب إفريقيا، وهي من أكبر مصادر العمالة و الرزق ومصدر للنقد الأجنبي، وتشمل المحاصيل الزراعية كل من الحبوب، والألياف، والأشجار وتركز هذه المحاصيل على زراعة الكاكاو والقهوة و النخيل لاستخراج الزيت منه، والمطاط ، وجوز الهند، والأخشاب ويزرع في مناطق كبيرة

---

[1] – محمد ادم, الموارد الاقتصادية و انواعها, تم تصفح الموقع في 2016/03/30 من :
.org /nba5a/mawred.html.www.annabaa

[2]–Abiodun alao,op. cit 7, p41.

في غرب إفريقيا، والمنتجين الرئيسيين هم الكامرون وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ليبيريا، نيجيريا.

الثروة الحيوانية: دول غرب إفريقيا لديها نشاط رعوي، حيث يمثل الرعي النشاط البشري الوحيد الممارس في المناطق الغير صالحة للزراعة، ويلجأ إلى تربية الحيوانات و التركيز على أنواع معينة من الماشية في مثل هذه المناطق، والموارد الحيوانية الرئيسية هي الأبقار والأغنام والماعز والخيول والبغال وغيرها، وتهتم بهذه الثروة الحيوانية كل من نيجيريا، مالي، النيجر، السنغال.

الموارد المعدنية: تزخر إفريقيا عامة بالثروات المعدنية وتعتبر مهد الأنشطة التعدين وهذا ما يجعل دول إقليم غرب إفريقيا لا تفتقر لمثل هذه الثروة حيث تتنوع الموارد المعدنية على مختلف مناطق الإقليم الغربي لإفريقيا وتتفاوت نسبتها من دولة إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى. وتعتبر المعادن المختلفة في هذه الدول في الذهب،الحديد ،النحاس، و الماس ، وغالبا ما تكون مصدرا للثروة للعديد من الدول والجهات، [1] كما ترتكز الثروة النفطية في هذه الدول في كل من نيجيريا و غينيا الاستوائية ، والكونغو، والغابون وتعتبر مورد مهم ومصدر دخل كبير لهذه الدول.[2].

وتتمثل أهمية الموارد فيما تتيحه للدولة من قدرات مالية، وتمثل عنصر قوة مزدوج (مورد+ قدرة)، والأساس المادي للنمو الاقتصادي، وتتفاوت الدول بشدة من حيث امتلاك أو عدم امتلاك مثل هذه الثروات، وتأثيرها في قوتها في حالة وجودها أو عدم وجودها.[3]

1- abiodun allao,pp,50-52

2 – علاء الذين السيد, افريقيا ثروات بلا حدود, تم تصفح الموقع في 2016/03/30 من:
www.sasapost.com/amazing-resources-in-africa.

3 – عوامل قوة الدولة, تم تصفح الموقع في, 2016/03/30 من, http//bohoth.blogspot.com

جدول يبين موارد دول غرب إفريقيا

الدول	الموارد
ليبيريا	الماس، الذهب، الحديد، الخشب، المطاط ، النفط
نيجيريا	فحم، ذهب، حديد، غاز ، نفط، فوسفاط، ملح, قصدير ، الزنك
سيراليون	النحاس، ذهب، حديد، الخشب، اللؤلؤ ، البوكيست
السنغال	فوسفاط، ملح، الحديد، النفط، الغاز ، الفول السوداني، القطن، الذرة ، الأرز ،
توغو	فوسفات، البوكيست، الحديد، الخشب، التيتانيوم، المنغيز ، الذهب
بوركينافاسو	نحاس، الماس، الذهب، مانغيينز ، الحجر الجيري، الملح, الرخام، الفوسفاط، اليورانيوم
كوت ديفوار	ذهب، منغييز ،النفط ,الغاز الطبيعي، الماس، الحديد، الكوبالث ،البوكسايث ،النيكل، السيلكا,الكاكاو
غانا	الماس، المنغنيز ، ذهب، النفط، الحجر الجيري، ملح، مطاط، النفط، الفضة، الأخشاب
غامبيا	القصدير ، التيتانيوم، الزيركون، رمل السيلكا، الأرز ، الفول السوداني، الذرة
مالي	ذهب،فوسفاط، ملح, الحجر الجيري،اليورانيوم،الجبس، الغرانيث،البوكاست، الحديد،النحاس
بنين	القطن، الغاز ، النفط، المنتجات الزراعية
الرأس الأخضر	الحجر الجيري، الجبس، قصب السكر ، البن، الذرة، الملح، الأسماك
غينيا بيساو	ذهب، حديد، نفط، اليورانيوم، الخشب، الغرانيث، الحجر الجيري، الفوسفاط
النيجر	حديد، ملح، قصدير ، اليورانيوم، البترول، الفحم، الذرة، الأرز
غينيا	الماس، الحديد، التيتانيوم، المنغير ، اليورانيوم، الذهب، البترول.

من انجاز الباحثة

المطلب الثاني: جغرافية الصراعات في غرب إفريقيا.

تمثل البيئة المحلية لإقليم غرب إفريقيا حيزا ملائما لتحقيق فرضية العلاقة بين الصراعات والموارد، إذ إننا أمام منطقة يشكل فيها النشاط الإستخراجي القطاع الأول السائد في الحياة الاقتصادية، ولعل أبرزها استخراج المعادن بكمياتها المتوافرة والنادرة في مناطق مختلفة في الإقليم، وداخل الدولة نفسها.

يعتبر الماس والبترول هما اللعنتان اللتان أصابتا العديد من دول غرب إفريقيا وجعلها مطمع لدول وأطراف خارجية وكذا جماعات داخلية، كذلك الحكم الديكتاتوري وما صاحبه من فساد ،و القبلية والعرقية هي من المخاطر التي تنخر جسد دول الإقليم الغربي لإفريقيا لتزيد من حالة عدم الاستقرار السياسي فيه.[1] ورغم أن الدولة محدودة الموارد قد تتردد في دخول حرب، فإنها تضطر إلى دخولها من أجل تعويض نقص الموارد عن طريق الإستلاء.[2] حيث أصبح الإستلاء على الموارد الاقتصادية له طرق غير الإستلاء على الأرض و احتلالها، بل هناك أساليب عديدة لتحقيق السيطرة الاقتصادية دون السيطرة المباشرة على هذه المصادر.[3]

كما تحاول الدول المحافظة على سيطرتها على الموارد الخام خاصة النادرة منها وربما يؤدي ذلك إلى نشوب صراعات بينها وخاصة في الأقاليم الغنية بهذه الموارد داخل الدولة ما يدفع بهذه الجماعات أو الدول في حد ذاتها الاستفادة من مداخيل هذه الموارد ذات القيمة العالية. وفي الواقع السؤال المهم يتعلق بأثر توزيع الموارد و تباين توافرها من منطقة إلى أخرى على احتمالات حدوث صراعات عليها، و اعتبار التوزيع المتكافئ للموارد المتاحة بين الدول من شانه أن يؤذي إلى تخفيف الصراعات.

---

1 – هيثم الأشقر," إفريقيا من صراع الماس إلى حروب النفط"، تم التصفح الموقع 2016/03/30 في:
www.rayo.com

2 – " توزيع الموارد"،تم تصفح الموقع في 2016/03/30 في: www.alukah.net

3 – محمد عبد الغني سعودي, **الجغرافيا السياسة المعاصرة،دراسة جغرافية والعلاقات السياسية**،(القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية, 2010)،ص،74.

إن احتمال الحرب بين الدول المختلفة في كمية الموارد المتاحة أقل من احتمال الحرب بين الدول المتكافئة في هذه الموارد لأن الدول الضعيفة أو الطرف الضعيف لا يجرأ على مهاجمة الطرف الآخر القوي.[1]

الحروب و الصراعات في غرب إفريقيا تنقسم إلى نوعين إما حروب، ندرة الموارد، أو حروب وفرة الموارد، و الحروب الأكثر انتشارا هي ندرة الموارد و تتصل بالسيطرة على حقوق الرعي و الماء، و كذلك الدول التي تعتمد إقتصاداتها على الموارد الطبيعية مثل النفط والمعادن، حيث تتنافس الجماعات داخل الدولة من أجل السيطرة عليها وضمان تحقيق احتياجاتها، كما أن الاستغلال غير المنصف للموارد في المناطق المعنية به يمكن أن يؤدى إلى المطالبة بالانفصال، كما يمكن لوفرة الموارد في دول وأقاليم معينة أن تجذب التدخل الأجنبي.[2]

وتلعب الموارد الطبيعية دورا واضحا في تاريخ الصراعات المسلحة حيث تحول الصراع من المنافسة على الحيوانات البرية ومناطق الرعي إلى الرأسمالية التجارية والحروب الاستعمارية بدافع الموارد الحيوية والمعادن الثمينة، وتمويل أنشطة العنف للعديد من المتحاربين، و انخفاض حاد في المساعدات الخارجية للعديد من الحكومات والجماعات المتمردة الناتجة عن نهاية الحرب الباردة، أصبح المتحاربين أكثر اعتمادا على تعبئة خاصة لمصادر الدعم للحفاظ على أنشطتها العسكرية و السياسية.[3]

تعتمد الكثير من الدول في غرب إفريقيا في دخلها بشكل كبير على الموارد الطبيعية ويمكن أن يكون للسيطرة على الموارد الطبيعية تبعات مهمة للمجتمعات المحلية في دول كثيرا ما تحكم بشكل ضعيف.

---

[1] – لويد جونسون, توزيع الموارد, تم تصفح الموقع في 2016/03/30 من www.alukah.net

[2]– "The causes of conflict in Africa", departement for international developement,2001in: www.transcend.org /tms/2011/02

[3] – شريف محمد علي البريري" الحرب الاهلية في سيراليون، تم تصفح الموقع في 2016/03/30 من www.maspolitiques.com

تعد الموارد الطبيعية باختلاف أنواعها عنصرا بالغ الأهمية في عملية الإنتاج، و تؤثر بشكل مباشر في أداء الاقتصاد ونموه، إلا أن معظم الموارد الطبيعية غير قابلة للتجدد بالنظر إلى مخزونها الذي يظل محدودا، ويتضاءل بزيادة الاستهلاك، ونفادها في يوم من الأيام مما يزيد من التنافس عليها و الوصول إلى صراعات وحروب في عديد المناطق التي تتواجد فيها هذه الموارد.[1]

تنتشر الصراعات في غرب إفريقيا من دولة إلى أخرى وتتوزع داخل الدولة الواحدة في الأقاليم الغنية خاصة بالموارد الطبيعية،ويؤكد بعض المفكرين أن البنية غير المتوازنة لمعظم إقتصادات ما بعد الاستعمار وهشاشتها، والتناحر من أجل السيطرة على الموارد وتسليح الحروب تزيد من حدة الصراعات و إطالتها.[2]

وتلعب الجغرافيا دورا كبيرا في المعادلة كلها لأن الصفات والحدود الجغرافية للإقليم تعمل على شرح أسباب ومظاهر بعض الصراعات، و إفريقيا لديها بعض الملامح الجغرافية المميزة التي قد تأهب لنشوب الصراعات على الموارد الطبيعية و أن هذه الموارد غير موزعة بالتساوي بين الدول أو بين مختلف المناطق داخل الدولة نفسها.[3]فوفرة الموارد في أقاليم معينة يمكن أن يسمح لطرف بالسيطرة على الدولة أو على الإقليم وترسيخ قبضته على السلطة السياسية ما يمكن أن يولد عدم الاستقرار والعنف ويحرض على تبني سياسات قمعية تجاه المعارضة، ما يؤدي إلى صراع مفتوح و حرب أهلية طويلة.[4]

ومن بين الصراعات المنتشرة في العديد من دول غرب إفريقيا و لها ارتباط بالموارد نجد:

الصراع في نيجيريا: تعد نيجيريا من أغنى و أكبر البلدان الإفريقية، وهي تعتبر من الدول الغنية بالبترول، حيث تحتوي على 2.6 % من احتياط النفط في العالم، كما تتمتع بثروات و موارد طبيعية متنوعة، كوجود مناجم للقصدير والكوبلبيت في هضبة جوس بأواسط نيجيريا، بالإضافة إلى خام الحديد والرصاص والزنك والغاز الطبيعي، مع هذا فإن أغلب

---

1 – توزيع الموارد، مرجع سابق.

2 – ايمن رفعت،" لعنة الثروات تنهك افريقيا"، تم تصفح الموقع في 2016/03/30 من www.alarab.co.vk.

3– abodun alao,p,41

4علاء الدين السيد،"افريقيا ثروات بلا حدود"،تم تصفح الموقع في 23-04-2016 في:www.sasapost.com

سكانها تحت خط الفقر، فضلا على ذلك تعتبر نيجيريا من أكبر البلدان في غرب إفريقيا من حيث عدد السكان، حيث يبلغ عدد سكانها أكثر من 160 مليون نسمة موزعة على 36 ولاية و مشكلة من أكثر من 300 أثنية، يشكل المسلمين أكثر من 60% من السكان، و يتمركزون بشكل كبير[1] في المنطقة الشمالية التي تفتقر للموارد، بينما يتمركز المسحيين في الإقليم الجنوبي، الغني بالنفط و يعيشون من عائدات ثرواتهم وخاصة النفطية التي تجعل من نيجيريا أول مصدر للنفط في إفريقيا، فضلا عن سيطرتهم أيضا على جميع الشركات و المؤسسات المالية والأمنية والسياسية و الحكومية.[2]

إن التنوع الهائل في البيئة والإقليم والتنظيم الاجتماعي والوضع الاقتصادي والانتماء الطائفي و مستوى التخلف في المعيشة، والنظام السائد تجد نيجيريا نفسها أمام صعوبة في كيفية التعامل مع هذا النسيج المركب، ومحاولة السيطرة على الموارد وخاصة النفط من أكثر الأسباب المفجرة للإضطرابات في ظل ظاهرة التوزيع غير عادل للثروات وتهميش أقاليم معينة من الاستفادة من عائدات النفط الكبيرة.[3]

فالإضطرابات القديمة و المزمنة التي تجرى بين جماعة الدلتا الغنية بالنفط و نضالهم وكفاحهم المسلح يدخل ضمن نطاق رفضهم للتبعية، و دعوة الحكومة إلى منحهم السلطة و إستغلال أرضها نظرا لشدة الفقر وتدني الأوضاع والحرمان التي تعيشها هذه المنطقة[4]

التفاوت في عدد السكان بين المجموعات الآتية حيث يختلف عدد السكان من مجموعة إلى أخرى، إن تشكل ثلاث مجموعات أكثر من نصف سكان نيجيريا، هذا التفاوت في السكان

---

1 – "نيجيريا ماذا وراء صراع الحكومة مع بوكوحرام"،تم تصفح الموقع في 2016/03/31 في: www.sasapost.com.

2 – "نيجيريا منطقة صراع جديد، مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية"،تم تصفح الموقع في: 2016/03/31 في: www.mcsr.net/news 105

3 – محمد الخضر بن عبد الباقي، "العوامل الداخلية لأزمة نيجيريا"، تم تصفح الموقع في 2016/03/31 : www.aljazeera.net

4 Etho religions and the search for elusive peace and security, africain euscule,2013 ,14-05-2016 in:www.african newscircle .com

بالإضافة إلى الاختلاف في النفوذ السياسي بينهما.[1] ويشكل دافع للتنافس على تحقيق أهداف كل جماعة في ظل سوء المعاملة و الاستغلال و حرمان الطرف الأخر من الوصول إلى الموارد التي يتمتع بها الإقليم الذي تنتمي إليه هذه الجماعة.)

وينشأ الصراع نتيجة للنضال من أجل تحقيق مكاسب سياسية و مادية من قبل القادة والأطراف التابعة على حد سواء، فالقيمة المادية و الجدوى الاقتصادية للإقليم هي التي تعطي حيوية لديناميات الصراع، حيث يعتبر الإقليم الغني بالموارد الطبيعية مصدر للصراع و السيطرة عليه.[2] وترتكز معظم الصراعات في نيجيريا على الرغم من تحولها من نظام عسكري استمر أكثر من عقدين من الزمن، اعتمد فيه على القمع كوسيلة للحكم وهو ما نتج عنه فساد سياسي وإداري واقتصادي، ودخولها في عهد التعددية السياسية لم يمنع من استمرار الصراع الدموي بين طوائفها[3].

تمركزت معظم الصراعات في الأقاليم الغنية بالموارد وأماكن الموارد النادرة[4] سواء بين الجماعات المشكلة للإقليم أو بين الجماعات والدولة، فتحديد أماكن تواجد الموارد يدلنا على وجود صراع حولها، فارتباط العامل الجغرافي بالصراع ارتباط وثيقا خاصة في ظل وجود (الاستقرار في الدولة) مؤسسات حكم قوية قادرة على السيطرة على إقليم الدولة وما حولها. إن التباين الواضح بين الأقاليم في نيجيريا من حيث تمتعها بالثروات الطبيعية يجعل منها مسرح للتنافس والصراع على ما تمتلكه ومثال ذلك إقليم دلتا النيجر الذي يعاني حالة تناقض بين فقر المنطقة وتخلفها، وتوليد الثروات الطبيعية من أراضيها من جهة أخرى، مما جعل مشاعر السخط والكراهية بين سكان المنطقة يتنامى نحو الدولة والشركات النفطية الأجنبية على حد سواء، وظهرت تنظيمات كثيرة للتعبير عن مطالب هذه الجماعات المحلية

---

[1] Eyne okapanachi, ethmo,religions identity and conflict in north en Nigeria, 2012.in22-05-2016 in: http://www.cetri.be /Ethno-religious-Identity-and

[2] Aluforo epple, challenges and solutions to ethno- religious conflicts in negeria:case stydy of the jos crises,2003.in: http://www.jsd-africa.com /Jsda/Vol13No5_Fall2011_A/PDF

[3] نيجيريا صراع متجدد، مرجع سابق.

[4] Eluforo eplle,op,cit

والضغط من أجل تحقيقها، ولجأت إلى العنف المسلح، مما أدى إلى تدهور الوضع الأمني، وبلغت خطورة الوضع وبيعه بسعر رخيص مما سمح لها بالحصول على عائد لتمويل أنشطتها.[1]

الصراع في سيراليون:

تقع في غرب قارة إفريقيا استقلت سنة 1961 بعد احتلال بريطاني دام فترة طويلة ، تنقسم إلى 14 محافظة بعدد سكان نحو 5 مليون نسمة. يعمل معظم سكان سيراليون في الزراعة والصيد وقطع الأخشاب النادرة بالإضافة إلى محاصيل أخرى كالأرز والذرة والكاكاو والبن إلى جانب الماس والذهب واللؤلؤ والبوكيست والحديد ، وأكثر الجهات تقدما المنطقة الغربية من البلاد وقد عمل الاستعمار على تنشيطها بسبب تجمع البعثات التنصيرية وتمركز مناجم الذهب والماس في هذه المنطقة.

ويشكل الألماس نسبة تقدر بنحو50% في إجمال صادرات البلاد وتتولى شركة بريطانية عمليات التنقيب على هذا المعدن المتميز، إلى جانب مجموعة أخرى من الشركات والأفراد، حيث بالرغم من محاولة الدولة التحكم في عمليات الألماس المستخرجة إلا أن هناك العديد من الفئات التي تعمل بصورة غير قانونية وتمارس تهريب الماس إلى خارج البلاد.[2]

بدأت الحرب الأهلية في سيراليون سنة 1991 بدعم من القوات الخاصة من ليبيريا في محاولة الإطاحة بالرئيس، و سيطرت الجماعات المتمردة على مساحات كبيرة من أراضي في سيراليون الشرقية والجنوبية، والغنية بالماس وهذا ما ساهم في استغلال هذا المورد في التمويل و المواصلة في التصدي للجيش. و كان الدافع من وراء هذه الحروب هو السيطرة على الأرض والموارد نظرا لما عانت منه الجماعات من إقصاء في الجانب السياسي أو الحرمان من الاستفادة من المقدرات التي خربتها الدولة وغياب العدالة في

---

[1] – صبحي قنصوة،" النفط و السياسة في دلتا, النيجر صراع لا ينتهي، تم تصفح الموقع في 2016/04/02 من www.qiraat african.com

[2] – "الحرب الاهلية في سيراليون"، تم تصفح الموقع في 2016/04/02 من www.marefa.org.

التوزيع، ولهذا فإن نموذج اقتصاد الحرب من الحروب الجديدة التي تنهار فيها الدولة وتعتمد جميع الإطراف على غنائم الحرب لتمويل أنشطتهم.[1]

فالماس مصدر عالي القيمة ويعتبر مصدر تمويل مهم للجماعات المتمردة و الحكومة وكثيرا ما تقع المعارك و الصراعات في المناطق الوافرة بالماس، وتشير التقديرات إلى أن الجبهة الثورية المتحدة في سيراليون حققت أرباح تفوق 200 مليون دولار سنويا من التجارة غير الشرعية للماس مما يسمح لها بتمويل نشاطها بالسلاح و الذخيرة.

فوفرة الماس في مناطق معينة في سيراليون وملكية مناجم هذا المعدن للأسر الحاكمة ، والواليين للأنظمة وزيادة التفاوت الاقتصادي زاد مشاعر الإحباط بين السكان والدين تم استبعادهم من الفوائد مما ولد صراعات عنيفة على هذا المعدن.[2]

المبحث الثاني: العوامل المحركة للصراع في غرب افريقيا

شهدت دول اقليم غرب افريقيا صراعات عنيفة تعددت أطرافها وتداخلت مسبباتها من أسباب داخلية واخرى خارجية ساهمت بشكل كبير في عدم استقرار الدول وتماسكها .

المطلب الاول: العوامل الداخلية للصراع.

المتتبع للصراعات الإفريقية في الفترة التي أعقبت نيل معظم الدول الإفريقية استقلالها يدرك تمامًا بأن القارة يجب أن تنظر إلى أسباب الصراع لأبعد من ماضيها الاستعماري بحثًا عن الأسباب الحالية للصراعات، حيث أن النظام الاقتصادي للقارة بسماته وتخلفه وتمايزه

1-Mary kalder and james Vincent, sierra leone evaluation of undep assistance to conflict affected contries..2006,p10. In :www.undp.org/evaluation/documents/thematic/conflict/ConflictEvaluation2006.pdf

2- Seyoung jang, "the causes of sirra leone civil war", underlyving qiriense, and the role of the revolutionary united front, 2012.in 05-05-2016 in: .www.e-ir.info/.../the-causes-of-the-sierra-leone-civil-war-underlyi

وما يبرزه من تباينات وفوارق إجتماعية حادة لمختلف الطبقات والشرائح خاصة في دول غرب افريقيا هو العامل الأكثر أهمية وأسبقية على غيره من العوامل الأخرى[1].

فضلا عن العواقب الحقيقية والمدركة الناجمة عن النظام السياسي الشائك(هيكلية الدولة) فى مرحلة ما بعد الاستقلال متمثلا في نظام الدولة الإفريقية الحديثة ونظم حكمها، كما أن هناك جانب أخر يتعلق بالواقع الإفريقى وهو التكوين الإثنى للدولة حيث جعل الطابع المتعدد الإثنيات في معظم الدول النزاع أكثر إحتمالا ويؤدى في كثير من الأحيان إلى العنف، لذا سنتطرق لهذه العوامل بالتفصيل:

العامل الاقتصادي:

تعتبر السياسات الداخلية السبب المباشر والأكثر أهمية لبروز الحروب الأهلية في القارة الإفريقية عامة ودول غرب إفريقيا خاصة وخاصة السياسات الاقتصادية، إضافة إلى السياسات الخاصة بالتعامل مع مشكلات توزيع الموارد والمشاركة في السلطة، والاندماج الوطني وغيرها من السياسات التي تبرز عند رسم السياسات الاقتصادية .وتكون هذه القضايا مجالا للاستقطاب الحاد داخل المجتمع حيث يظهر بوضوح تحيز أي نظام سياسي وتحالفاته الاجتماعية عند وضع الميزانية العامة للدولة، وعند تحديد مجالات توزيع موارد الدولة.

تعاني دول إقليم غرب إفريقيا من تخلف في كافة المجالات المجتمعية عمومًا، وفى المجال الاقتصادي على وجه الخصوص، وتبدو مظاهر هذا التخلف واضحة في العديد من المؤشرات مثل تدنى معدل النمو السنوي، تفاقم مشكلة الديون، تدهور قطاع الإنتاج الزراعي والصناعي، تدنى متوسط دخل الفرد، ضعف مستوى التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية، ضعف البنية الأساسية، ضئالة مساهمة القارة في الإنتاج العالمي. وقد حققت دول القارة عامة معدلات سلبية في جميع هذه المؤشرات، حيث جاءت الدول الإفريقية على الدوام في مقدمة الدول الأكثر فقرًا في العالم[2].

وفقًا لتقدير البنك الدولي للإنشاء والتعمير(IBRD) فان هناك تسع دول افريقية من بين أفقر عشر دول في العالم، ،ويتراوح نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالى بين 80 إلى

[1] المرجع نفسه، ص 26

[2] المرجع نفسه، ص 27.

220دولار في السنة في هذه الدول .وقد جاءت أيضا 30 دولة افريقية بين الأربع والخمسين دولة ذات الاقتصاديات المنخفضة الدخل في العالم ويتراوح متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي في هذه الدول بين 80 –770 دولار في السنة.تهميش (1) تقرير البنك الدولي للإنشاء والتعمير، التنمية فى العالم 1997

إن دول الغرب الإفريقي دول متخلفة من الناحية الاقتصادية الشئ الذي يعنى محدودية مواردها، وحتى الدول التي تتمتع بموارد مادية كبيرة نسبيًا كنيجيريا وسيراليون وليبيريا مثلا، فان الفساد السياسي والإداري لعب دورًا كبيرًا في تبديد نسبة عالية من إجمالي الموارد العامة للدولة مما أدى إلى تردى الأوضاع الداخلية وزيادة السخط الداخلي مما يضطر السلطة لاستخدام أدواتها القمعية.

فيما يتعلق بالديون فان مشكلة الديون الخارجية تعتبر مشكلة مزمنة لمعظم اقتصاديات دول الإقليم، وتمكن خطورة الديون في أنها قد تصل إلى معدلات عالية وخطيرة كنسبة من الناتج القومي الإجمالي كثير من الحالات .وفى مجال التعليم نجد أن هناك انهيار كامل في المستوى التعليمي في الدول الإفريقية، وتزداد خطورة ف التعليم الثانوي ، حيث لا تزيد نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي بين أفراد المجموعة العمرية الملائمة لهذا التعليم عن % 50 في أفضل الأحوال .أما في مجال الخدمات الصحية تعانى منها القارة من ضعف وقلة فرص الحصول على الرعاية الصحية والمياه النظيفة والصرف الصحي[1].

أما الإنتاج الاقتصادي فان الزراعة لم تحقق نموًا يتناسب مع النمو السكاني في المنطقة ، ولم تكن الصناعة بأحسن حال من الزراعة، حيث يعتبر الإقليم منطقة غير صناعية وفقًا لمعايير الأمم المتحدة والتخلف يمكن أن يتحول إلى حرب أهلية تحت تأثير عدد من العوامل منها:

أولا :المشكلات الاقتصادية الحادة يمكن أن تنجم بسب تخلف الهياكل الاقتصادية، وهو ما يؤدى إلى بروز مشكلة البطالة والتضخم والمنافسة على الموارد خاصة الأرض، الأمر الذي يسبب في نشوء إحباط اجتماعي يساعد على تهيئة التربة الخصبة للصراعات الداخلية

[1] تقرير البنك الدولى للإنشاء والتعمير، التنمية فى العالم 1997 ، الدولة فى عالم متغير(القاهرة :مركز الاهرام للترجمة والنشر، 1997)،ص،232.

والحروب الأهلية كما لا يساعد الإصلاح الاقتصادي في هذه الحالة على حل المشكلة بل يعقدها على المدى القصير خاصة إذا كان الاقتصاد يعانى من هزة عنيفة ورفع الدعم من الغذاء والخدمات

ثانيًا: تسبب سياسات التمييز الاقتصادي مثل العدالة في توزيع الفرص الاقتصادية، وعدم المساواة في توزيع الموارد، والاختلافات المتباينة في المعيشة، والسياسات الاقتصادية غير المتوازنة في العديد من الدول في استشراء الفساد وغيره من الأساليب التي تولد الإحساس بالسخط والغبن مما قد يؤدى إلى العنف.

ثالثًا : النمو الاقتصادي :قد يؤدى إلى تفاقم مشكلة التخلف وليس حلها، لان النمو الاقتصادي عادة ما يفيد بعض الأفراد والجماعات التي تكون في القمة، كما يرى الباحثين أن التنمية الاقتصادية والتحديث وإدخال التكنولوجيا تضغط على النظم السياسية وتزيد التوقعات السياسية والاقتصادية للأفراد، ويمكن أن تزيد من الإحباط عندما لا تتحقق تلك التوقعات[1].

لقد شكلت الحروب الأهلية في أحد جوانبها صراعا من اجل السلطة والمكاسب الاقتصادية وهو ما أطلق عليه حروب الموارد أو الحروب الجديدة، حيث تهتم الإطراف المتصارعة بالسيطرة على المناطق الغنية بالخامات والموارد الطبيعية الهامة من أجل تمويل احتياجاتها العسكرية .ورغم إن الحروب الأهلية تنشأ لأسباب اجتماعية، اثنيه أو سياسية فان السيطرة على الموارد الطبيعية تصبح بصورة تدريجية هدفًا في حد ذاته من جانب الأطراف المتصارعة باعتبار أن ذلك وسيلة لتمويل الحروب، فتعتمد الأطراف المتصارعة على مورد مادي منتظم على سيطرتها على احد الموارد وتصديرها[2].

ويذهب جزء من تلك الموارد إلى تمويل عمليات شراء الأسلحة والذخائر والإنفاق على ولاء أفراد الفصائل المتقاتلة، كما تعد الموارد المحدودة وانخفاض الدخل في الدول الفقيرة والمتوسطة الدخل مثل ،سيراليون، ليبيريا والنمو غير المتوازن حال النمو الإقتصادى المتزايد والتوزيع غير العادل للثروة سببا للنزاع على المستوى الفردي والجماعي[3].

---

[1] أحمد محمود إبراهيم، مرجع سابق،ص،174 .

[2] سلافة عبد الرحمان احمد عثمان،مرجع سابق،ص،29.

[3] المرجع نفسه، ص 29

العامل الإثني:

تشكل الإثنية أهم عامل أو أداة في الصراعات الداخلية في دول غرب إفريقيا، حيث تعزى العديد من الصراعات إلى إشكاليات الإثنية العدائية بين الجماعات التي عمقها الاستعمار، بتمييز بعض الجماعات على البعض الآخر بإتباعه على سياسة فرق تسد. فالإثنية كانت موجودة قبل الاستعمار وبأشكال مختلفة، فقام الاستعمار باستغلالها لأغراض سياسية حيث كان هناك تعددية اثنيه في المجتمعات، وانتشرت أشكال متنوعة من النظم الطبقية عن طريق فرض هيمنة بالقوة من جانب إثنية على إثنية أخرى .

ففي فترة الاستعمار تفاقمت ظاهرة الإثنية بعدد من الوسائل أهمها سياسات ترسيم الحدود التي أعقبت مؤتمر برلين حيث اغفل التركيبات الإثنية ولم يراعى الواقع الافريقى وتم التقسيم حسب مصالح الدول الاستعمارية مما أجج الصراعات في القارة .وقام المستعمر بوضع جماعات من أمم لا تربط بينهما رابطة وليس لها القدرة على التكيف مع بعضها البعض بسبب اختلاف الثقافات والتنوع الاثنى.

المتتبع لتاريخ القارة يلاحظ أن الاستعمار قام بتعزيز الخلافات الموجودة من خلال نظم الهيمنة الموجودة فى تلك المجتمعات من أجل خدمة المصالح الاستعمارية ،وبعد الاستقلال لجأ كثير من الساسة الأفارقة إلى استغلال الاثنية وتعبئتها لأغراض سياسية، حيث أصبحت الاثنيات أداة في أيدي النخبة الحاكمة تسعى من خلالها لتحقيق أغراضها وأهدافه[1] .

وقد حاولت الدول الأفريقية بعد الاستقلال الأخذ بحلول متنوعة لهذه القضية، تراوحت بين ثلاثة حلول وهى:

أولا: استيعاب الجماعات الأضعف من خلال الجماعات الأكبر حتى لو تطلب ذلك استعمال العنف، فقد حظرت الدولة فى بعض الأحيان استخدام لغات أو أديان أو عادات، وقد أدت في معظمها إلى ردود أفعال عكسية بإحياء النظرة العرقية، أو إنعاش القوميات العرقية والانفصالية، وتعتبر إثيوبيا ابرز مثال على ذلك، حيث قامت إثنية الأمهرة م باحتواء الجماعات الأخرى في البلاد ولكنها فشلت في مسعاها حيث كان الغرض من سياستها تذويب ثقافات الجماعات الأخرى مما كان عاملا لتعبئة الجماعات الإثنية ودفعها للصراع.

---

[1] المرجع نفسه،ص،30

ثانيا :سياسة الاستعباد التي تتطلب سياسة العزل العنصري بين الجماعات المختلفة وطبقت في جنوب إفريقيا قبل تفكيك نظام الفصل العنصري فيها.

ثالثا: الإدماج الوظيفي، يعنى إعطاء الجماعات المختلفة حرية التعبير والممارسة إلى درجة قد تصل إلى منحها الحكم الذاتي للتصرف في شئونها المحلية مثل اتفاق اديس ابابا بين شمال السودان والجنوب 1972 م أو تطبيق الحل الفدرالي في أطار دولة واحدة مثل نيجيريا 1979 .[1]

إن ما قامت به الدول الإفريقية بعد الاستقلال من سياسات عمق من الإحساس بالحرمان لدى الجماعات، حيث ظلت الدول تقوم بعمليات الإنتاج وتوزيع الموارد المادية والاجتماعية من خلال السيطرة على القطاع الاقتصادي الحديث، وأصبحت السياسات الاقتصادية تقوم على الاعتبارات الإثنية لتحديد أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين الأقاليم، لذا أصبح الوصول للسلطة أساسيا من اجل زيادة نصيب الجماعة من موارد الدولة ، والابتعاد عنها يعنى حرمانها من المشاركة فى عمليات التوزيع للموارد، وبالتالي فان عدم التوازن بين المناطق والجماعات الإثنية في عملية التنمية لم يتضاءل بل أزداد كثيرًا مما أدى إلى نشوب الصراعات .[2]

إن وجود الظاهرة الإثنية في حد ذاتها لا يعتبر سبباً كافياً لظهور الصراعات الأهلية ؛ حيث أن هذه الصراعات تبرز إلى الوجود فقط عند شعور جماعة أو جماعات إثنية معينة بالحرمان والظلم بسبب تعرضها لنوع من أنواع الضرر الجماعي المتمثل في عدم المساواة الاجتماعية، وحرمان أعضائها من التمتع بمستوى معين من الحياة المادية التي تتمتع به الجماعات الأخرى، أو حرمانها من المشاركة في تداول السلطة...إلخ. بمعنى آخر، فإن الظاهرة الإثنية تعتبر ركيزة أو أساساً للحرب الأهلية عندما يجري رسم وتنفيذ السياسات العامة للدولة على أساس الاعتبارات الإثنية المتحيزة.

لذا تعتبر الإثنية مشكلة عندما يتم رسم السياسات العامة وخاصة المشاركة السياسية وتوزيع الموارد على أسس واعتبارات إثنية متحيزة، وتزيد في ظروف الندرة النسبية للموارد

---

[1] سلافة عبد الرحمان احمد عثمان،مرجع سابق،ص،32.

[2] عزو محمد عبد القادر ناجي،" أثر العوامل الداخلية و الخارجية في عدم الاستقرار السياسي في إفريقيا " تم تصفح الموقع في 2016/05/12 في http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=144192

الاقتصادية في الدولة .فالحرب الأهلية في إفريقيا تندرج في إطار التنافس على الموارد في ظروف الندرة الشديدة حيث تلعب الدولة دورًا هامًا في إدارة هذا التنافس، فالحكومات ورثت أساليب التنمية الاستعمارية حيث ابنى أساليب التنمية غير المتوازنة بين الأقاليم المختلفة تمامًا كما فعل الاستعمار حيث يحدد الاستعمار الأولويات الاقتصادية على أساس الثروات الطبيعية الموجودة في كل إقليم، مما يؤدى إلى إهمال الأقاليم الأخرى التي لا تملك ثروات طبيعية[1].

إن مطالب الجماعات الإثنية يمكن تلخيصها في الأتي:

مطالب الحكم السياسي حيث تسعى الجماعات لنيل حقها في الحكم الذاتي وغالبًا ما ترغب في إدارة شؤونها بنفسها، كما حدث في اتفاقية الحكم الذاتي عام 1972 م ، وقد ترغب في الانفصال الكامل ؟أو الاستقلال وتأسيس دولة جديدة(جنوب السودان) أو الالتحاق ببني جنسها في دول مجاورة[2].

المطالبة بقدر اكبر في المشاركة السياسية وتتراوح من مطلب المشاركة الأوسع في علمية صنع القرار على المستوى المركزي إلى مطالب المشاركة في الحقوق المدنية، وتعتبر المطالبة بالحقوق السياسية مطلبًا هاما للحصول على الحقوق الاقتصادية،الاجتماعية والثقافية.المطالبة بالحقوق الاقتصادية وتشمل الحصول على قدر من المال العام، ظروف محسنة للعمل المشاركة في الوظائف والحصول على الأرض أو أي موارد أخرى.المطالبة بالحقوق الاجتماعية والثقافية وتشمل الاعتراف بلغة الجماعة وإعطائها الصفة الرسمية وإدخالها كلغة التعليم أو لغة عمل في دواوين الحكومة، كذلك حريات الأديان، والمساواة أمام القانون.

إن التعايش السياسي والاقتصادي يحرك الجماعات لكي تطلب قدرًا اكبر من المشاركة في النظام والسلطة السياسية والفرص الاقتصادية، كما أن وجود تجربة حكم ذاتي سابقة تؤدى إلى محاولة الانفصال عن الدولة[3].

---

[1] عزو محمد عبد القادر ناجي، مرجع سابق.

[2] احمد ابراهيم محمود، مصدر سابق، ص،176.

[3] سلافة عبد الرحمان احمد عثمان،مرجع سابق،ص،34.

العوامل السياسية ونظم الحكم:

يرجع العديد من الدراسيين المصدر الرئيسي للصراعات للدولة، فقد رأو أن الدولة التي تعاني مجتمعاتها من ضعف إقتصادي، إجتماعي وسياسي تتسم بانتشار الصراعات خاصة الدول التي تضم جماعات غير متجانسة، حيث لا تسود حقوق المواطنة على أساس من المساواة في القانون بصفة عامة.

تقع الصراعات في الدول الضعيفة أو التوقع أن تضعف مع مرور الوقت وتزداد رغبة الأفراد فيها للعمل في جماعات عسكرية للدفاع عن أنفسهم،لأن الجماعات المختلفة تهدد بعضها البعض. وعندما تنهار المؤسسات أو تصبح غير قادرة على الإيفاء بالاحتياجات الأساسية، فإن الإحساس بالهوية يقوى لتحقيق حاجاتهم الأساسية[1].

لقد ترك الاستعمار دولا ضعيفة تجابه العديد من التحديات في المجالات السياسية،الاقتصادية والاجتماعية .

وعلى الرغم من أنها حصلت على الاعتراف الدولي وحقوق السيادة الإقليمية إلا أن الكثير منها افتقر إلى العديد من الخصائص والمكونات الهامة لقيام الدولة، حيث ظلت الحدود السياسية غير محددة بوضوح وكانت موضوع نزاع بين الدول المجاورة، ولم تكن قادرة على ممارسة سيادتها الفعلية على جميع الأقاليم، وكان الولاء الإثنى اكبر من الولاء للدولة، وافتقر معظمها إلى التمسك الداخلي وعانت اقتصادياتها من إختلالات هيكلية بالغة الحد[2].

عندما استقلت هذه الدول واجهتها العديد من الأزمات، فى مقدمتها أزمة الاندماج الوطني التي ظهرت بسبب وجود خمسة مظاهر هى:

التعددية السلالية، اللغوية، الدينية وعدم الاندماج الإقليمي، أي عجز الدول عن تنفيذ سياستها على بعض الأقاليم على حدودها، ووجود جماعات معارضة ومتمردة، وأخيرًا عدم التكامل بين أجهزة الحكم والجماهير بسبب الطابع التسلطي للأنظمة، خلقت كل هذه الأزمات حالة من التنافس بين الجماعات الإثنية على المكاسب السياسية والاقتصادية داخل الدولة الواحدة مما أسفر عن اندلاع نزاعات عنيفة.

---

[1] حمدي عبد الرحمن حسن، "الصراعات العرقية والسياسية في أفريقيا ... الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل"تم تصفح الموقع في 12-06-2016 في : http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/607.htm

[2] سلافة عبد الرحمان احمد عثمان،مرجع سابق،ص،35.

قام الاستعمار بغرس بعض التقاليد السلبية في الثقافة السياسية كان لها انعكاسها لفترة ما بعد الاستقلال، حيث أضعف سلطة نظم الحكم المحلية في الدول بسبب عزلة الحكام المحليين ونفيهم أو تحويلهم إلى وكلاء لإداراته، مما افقد نظم الحكم المحلية هيبتها، ووفر أرضية خصبة للتمرد .كما ساهم في خلق فجوة بين النخب التقليدية والحديثة، حيث مال إلى التعامل مع النخب التقليدية في كثير من الأحيان، أما في مجال السلطة السياسية، فنجد إن طبيعة السلطة السياسية في الدول الإفريقية والنتائج المتوقعة للاستيلاء على السلطة والحفاظ عليها تعتبر المصدر الرئيسي فقد أسهمت القيادات الكاريزمية بتعميق ولاء الجماهير لهم دون الاهتمام بالولاء للدولة[1].

فالنزاع يحدث في دول تنتج فيها النظم المتسلطة في تكريس جهاز الدولة للتشبث بالسلطة، وعرقلة وصول كل الذين لا ينتمون إلى جهاز السلطة وبالتالي تصبح الدولة قائمة على الاستغلال والنهب، فنظام موبوتو في جمهورية الكنغو الديمقراطية (زائير)سابقًا قدم مثالا جيدًا في هذا المنحى، وهنا تصبح الحصيلة صفرية وبالتالي لا يحدث تغيير إلا بتحدي النظام. وعليه فان نوع نظام الحكم والنظام السياسي والإيديولوجي المتبنى والشرعية التي يتمتع بها تؤثر على نمط ونوع العلاقة بين الفاعلين الاجتماعيين والأنظمة القمعية والتسلطية والاستعبادية وتخلق منشقين ومعارضين مما يزيد من احتمال النزاع، كذلك إيديولوجية النظام الحاكم تؤثر على الطريقة التي تتعامل بها الجماعات وطريقة حل النزاعات فالأنظمة الاستعبادية تقوم على أساس ديني اثني سياسي أو تمايز طبقي مما يساهم في تمايز الجماعات[2] .

المطلب الثاني :العوامل الخارجية المسببة للصراع:

تلعب المؤثرات الخارجية دورًا هاما في تحديد المدى الزمني للصراع والنطاق الجغرافي له وناجته النهائي، حيث أن تأثير الدور الخارجي في الصراعات الإفريقية يعتبر حيويًا إلى درجة أن بعض الباحثين ذهبوا إلى إعتبار الحرب الأهلية تتحول من طبيعتها، ولا

[1] أحمد إبراهيم محمود، مرجع سابق، ص، 111.

[2] سلافة عبد الرحمان احمد عثمان،مرجع سابق،ص،36.

تصبح مجرد مسألة داخلية عندما تتدخل أطراف ثالثة بدرجة تؤدى إلى تغيير التوازن بين الأطراف المتصارعة وتحديد نتيجة الصراع.

كما أفرز التقسيم الإصطناعى للدول الإفريقية وضعين شكلا فيما بعد أساس البعد الاثنى في الحروب الأهلية الإفريقية، فمن ناحية ضمت الدولة الواحدة جماعات لم يسبق لها التفاعل مع بعضها في إطار واحد مثل ماهو الحال في نيجيريا حيث أدت ظروف النشأة التاريخية إلى جعل التكوين السكاني لدولة نيجيريا عبارة عن لوحة فسيفساء إثنية حيث تعددت اللغات واللهجات فيها لدرجة تفوق أي دولة افريقية أخرى[1].

لم يكن التقسيم التعسفي للقارة هو الأثر الوحيد للاستعمار الأوروبي، إذ لعبت السياسات التي إتبعتها القوى الاستعمارية المختلفة دورًا كبيرًا في تعميق تناقضات المجتمعات الإفريقية ولا سيما التناقضات الإثنية .فقد ساعدت السياسات الاستعمارية على تغذية هذه التناقضات من خلال فرق تسد أو من خلال تفضيل جماعة إثنية على غيرها وإعطائها نصيب اكبر في الحكم والسلطة.

هنالك عدة مجالات يبرز فيها تأثير المتغيرات الخارجية على الحروب الأهلية تتمثل في علاقات التأثير المتبادل بين الدول المتجاورة في إطار انتقال العدوى بين الدول، أو تأثير الانتشار عبر الحدود للصراعات الداخلية، كما يبرز تأثير المتغيرات الخارجية في حالة التدخل الخارجي المباشر أو غير المباشر عبر الدعاية المضادة أو الأعمال السرية التي تقوم بها دولة معينة ضد دولة أخرى، فتلجأ إلى ذلك بتقديم الدعم لبعض الحكومات و بعض القوات المعارضة لبعض الدول وتقويتهم مما شكل عاملا لاستدامة النزاعات[2] .

لم تختصر التدخلات الخارجية في الحروب الأهلية الإفريقية على القوى الدولية من خارج القارة ولكن كثيرًا ما تدخلت دول افريقية مجاورة في الحروب الأهلية الإفريقية، فقدمت الدعم إلى الجماعات المعارضة أو النظم الحاكمة لتعزيز قدرتها على الصمود في الحروب الأهلية، حيث تسعى جماعات المعارضة إلى بناء قدرات عسكرية كافية خلال الاعتماد على

---

[1] أحمد ابراهيم محمود، مصدر سابق، ص-ص ،196 -211.

[2] عزو محمد عبد القادر ناجي،مرجع سابق.

الدعم الأجنبي لمواجهة القوات الحكومية، كما تسعى النظم الحاكمة بسبب عجزها عن فرض سيطرتها على معظم أراضي دولها، وضعف قواتها المسلحة إلى الحصول على الدعم الخارجي[1].

المبحث الثالث: انعكاسات الصراع على الموارد في غرب إفريقيا.

تعاني دول غرب إفريقيا من العديد من الصراعات خاصة الداخلية منها، والتي يرجع نشوبها وامتدادها إلى العديد من الدوافع والمتغيرات، معظم النظم الحاكمة في التعامل مع هذه الصراعات يحكمه وفاعلية ما تسبب في انعكاسات سلبية على الدولة و المجتمع.

المطلب الأول: الانتشار الإقليمي للصراعات:

سببت الحروب الأهلية أثار سلبية بالغة الأهمية على البيئة الإقليمية المحيطة بالدول المتضررة من هذه الحروب، ما يخلق مناخ من عدم الاستقرار الإقليمي وصولا إلى تورط الدول المجاورة بصورة مباشرة في الحرب الأهلية لتلك الدولة.

وهذا المناخ من عدم الاستقرار الإقليمي يمكن أن يخلق فرصة ملائمة لانتقال عدوى الحرب إلى الدول المجاورة، كما يمكن أن تؤدي إلى تورط الدول المجاورة، سواء من خلال استقبالها للاجئين الفارين من مناطق الصراع المسلح، كذلك بعض جماعات المعارضة تلجأ لعبور الحروب إلى الدول المجاورة من أجل الحماية من حكومات هذه الدول أو طلب الدعم منها، وهذا يدفع الدولة الأصلية إلى إرسال قواتها لقتال قوات المعارضة داخل الدول المستضيفة والدخول في حرب معها عقابا لها على إيواء جماعات المعارضة، مما يتسبب في انتقال هذه الصراعات من دولة إلى أخرى.[2]

---

[1] احمد إبراهيم محمود،مرجع سابق،ص،198

[2] – أحمد محمود إبراهيم, الحروب الأهلية في إفريقيا, مرجع سابق,ص,372.

- دوافع الانتشار الإقليمي للحروب الأهلية في غرب إفريقيا:

شهدت الحروب الأهلية في العديد من دول غرب إفريقيا العديد من الحالات التي انتقل فيها الصراع المسلح من دولة إلى دول أخرى مجاورة، و الانتقال كان من طرف الجماعات المعارضة، وتسعى هذه الجماعات للاستفادة من عدة نواحي، تعمل على إقامة تحالفات مع جماعات معارضة أخرى في الدول المجاورة أو الاستفادة من القواعد العسكرية والإمدادات الموجودة في هذه الدول.

وهناك أشكال محددة لانتقال الصراعات الداخلية من دولة إلى دولة مجاورة تتمثل في:

أ- سيطرة جماعات المتمردين على الأراضي عبر الحدود في الدول المجاورة ويتم ذلك بموافقة السلطة المركزة للدولة المجاورة، أو بموافقة جماعة متمردة تسيطر على تلك المناطق و الهدف هو تمكين هذه الجماعات من امتلاك قدرة أكبر للوصول إلى الموارد أو الحصول على الحماية من الدولة المجاورة، أو الجماعة، المسيطرة على المناطق الحدودية مثل ما حصل في سيراليون و كوت ديفوار.[1]

وكمثال على ذلك ما نلاحظ في الحرب الأهلية في ليبيريا و سيراليون من العلاقة التي كانت بين فوداي سنكوح زعيم المعارضة في سيراليون و تشارلز تايلور منذ سنة 1980 حينما كان الاثنان يتلقيان التدريب العسكري في ليبيا، حيث اتفقا على أن يستخدم تايلور أراضي شرق سيراليون(التي تسيطر عليها الجبهة الثورية) في التدريب و التحضير للهجوم على ليبيريا، وبعد أن استتب الوضع لصالح تايلور في ليبيريا, قام بإرسال الأسلحة والمقاتلين لمساعدة سنكوح لشن الحرب ضد رئيس سيراليون جوزيف مومون عام 1991 وهو ما أدى إلى بداية الحرب الأهلية في سيراليون.

ب- تتعرض القوات الحكومية لدولة معينة لهجمات مستمرة من جانب جماعات معارضة تتمركز في أراضي دول مجاورة، يجعل من الصعب القضاء عليها بصورة كاملة ما يضطرها لمهاجمة معاقلها في الدول الرئيسية في الدول المجاورة و قيامها بعبور الحدود من أجل

---

1 - أحمد محمود إبراهيم, المرجع نفسه, ص 373.

الوصول إليها، وقد يكون هذا الاقتحام لحدود الدولة المجاورة قد تم بإذن من حكومة الدول المعنية، بينما يكون بدون إذن في حالات أخرى، وهذا ما يؤدي إلى تحول الصراع بين الدول.[1]

وكمثال على ذلك الصراع بين بوركينافاسو و كوت ديفوار حيث سيطرة المواطنين الإيفواريين على أراضي مواطنين من بوركينافاسو كمورد اقتصادي من تحويلات مواطنيها للبلاد، إضافة إلى تسريح العديد من الجنود الشماليين من الجيش الإيفواري، فشكل جباغبو قوة لهجماته ضد المتمردين أو منازل المهاجرين من بوركينافاسو، و أدى ذلك لتوتر العلاقة بين الجانبين، وقامت بوركينافاسو بإغلاق الحدود مع كوت ديفوار.[2]

ج- تنتشر الحروب الأهلية أيضا عندما تقدم دولة معينة دعم أعمال عسكرية لجماعات المعارضة في دولة مجاورة من أجل إضعاف أو تقويض الاستقرار فيها، و ذلك في ظل وجود خلافات أو تهديدات متبادلة بين هذه الدول، وبالتالي فإن قيام تلك الحكومات بتقديم الدعم للجماعات المعارضة في الدول المجاورة يكون بديلا عن نشوب حروب مباشرة بين الدول في غرب إفريقيا، بسبب صعوبة هذا الخيار لما ينطوي عليه من تكاليف اقتصادية وعسكرية عالية وبالتالي فإن الحروب بالوكالة تعتبر سببا من أسباب الانتشار الإقليمي للحروب الأهلية، ولاسيما أن الدول التي تعاني من حروب أهلية من جانب جماعات معارضة وطنية مدعومة من الخارج تقوم بدورها بدعم جماعات معارضة في الدول الأخرى، مثل دعم نيجيريا للمعارضة في كوت ديفوار.[3]

دور اللاجئين في إنتشار الصراعات في غرب إفريقيا:

إن من أبرز آثار وتداعيات الصراعات في غرب إفريقيا هي تفاقم مشكلة اللاجئين، حيث تسببت ظاهرة اللاجئين مشكلات سواء لدولة المنشأ أو دولة اللجوء التي تواجه سلسلة من المشكلات تتمثل فيما يحدث للاجئين من تغيرات في الخريطة البشرية وتحديدا الإثنية،

---

1 – أحمد إبراهيم محمود, المرجع نفسه, ص.ص.373,374.

2 – خالد حنفي علي،" انهيار السلام في كوت ديفوار"، السياسة الدولية' ع159،2005 ،ص، 208.

3 – أحمد محمود إبراهيم, مرجع سابق,ص,373.

فضلا عما يمثله هؤلاء من أعباء اقتصادية واجتماعية، ويمكن أن تسبب مشكلات أمنية لهذه الدول، حيث يفر اللاجئين من دولهم نتيجة للصراعات الداخلية فيها،أو بسبب الاضطهاد من جانب نظم الحكم، أو هربا من مناطق الصراع بين الحكومة و جماعات المعارضة، و هذا ما سبب انتقال وانتشار الحروب الأهلية عبر الدول المجاورة، لأن اللاجئين يكونوا محملين بمشاعر انتقامية شديدة، بالإضافة إلى الظروف المعيشية السيئة داخل هذه الدول والتعقيدات المحيطة بأوضاعهم يمكن أن تؤدي إلى نشوء توترات أو صراعات بينهم و بين نظم الحكم في الدول المضيفة، أو بينهم و بين جماعات إثنية أو سياسية في تلك الدول.[1]

ويمكن تحديد مجالات تأثير ظاهرة اللاجئين على الانتشار الإقليمي للحروب الأهلية في غرب إفريقيا كالتالي:

- استغلال معسكرات اللاجئين في تجنيد أفرادها كمقاتلين جدد من جانب المعارضة أو حكومات الدول المضيفة، خاصة إذا كانت علاقتها متوترة مع الدولة المصدرة للاجئين ، وتكون عملية التجنيد سهلة خاصة من الناحية الإثنية إذا كانوا ينتمون إلى جماعة إثنية واحدة، أو حتى جماعات مختلفة لكن بجمعهم العداء لنظام الحكم الذي كان سببا في هروبهم من بلادهم الأصلية.

- تعد الظروف البائسة التي يعيشها اللاجئين سببا في نشوب صراعات عنيفة على الغذاء و الماء بينهم و بين المواطنين الأصليين.

- معسكرات اللاجئين غالبا ما تفرض أعباء اقتصادية و مخاطر صحية على المجتمعات القريبة المجاورة، بالإضافة إلى استنزاف الموارد من طرف اللاجئين، وهو ما يمكن أن يكون سببا في نشوء حساسيات بين اللاجئين و حكومات و مواطني الدول المضيفة.[2]

---

1 – أحمد محمود إبراهيم، الحروب الأهلية و مشكلات اللاجئين في افريقيا،السياسة الدولية، ع،14، 2003.

2 – أحمد إبراهيم محمود،الحروب الاهلية في افريقيا ، مرجع سابق، ص، 378.

تجارة الأسلحة الخفيفة و انتشار الصراعات:

إن تطلع أي مجتمع إلى التسلح (الذاتي) لضمان الدفاع عن نفسه يترتب عليه تشجيع تجارة الأسلحة الخفيفة خاصة في ظل وضع غير مستقر داخليا، فحجم هذه الأسلحة والذخائر واستخداماتها من قبل مجموعات معروفة بهشاشتها كالأطفال الجنود ، وصناعتها والمتاجرة بها بطريقة غير شرعية يجعل رقابتها أمرا من الصعوبة بمكان، ما يسمح بعبورها عبر الحدود و تزويد الجماعات المتمردة بالأسلحة و نشوب صراعات و امتدادها، حيث تمثل النزاعات و التمرد في كل من ليبيريا و سيراليون و ساحل العاج ، وباقي الدول في المنطقة المصادر الحقيقية للأسلحة الخفيفة غير شرعية.[1]

أنتجت الحروب الأهلية في غرب إفريقيا تجارة عابرة للحدود في مجال الأسلحة الخفيفة و هو ما تسبب في زيادة عدم الاستقرار السياسي من عدة طرق، ففي الدول المنهارة مثل ليبيريا، كان من السهل الحصول على الأسلحة، وهو ما كان سببا في تفكك الدول و زيادة الصعوبات أمام الجهود المبذولة للوصول إلى تسويات سلمية، حيث أدى انفتاح الحدود السياسية بين الدول في غرب إفريقيا، وغياب رقابة قوية عليها من جانب الحكومات المركزية إلى زيادة كثافة الصراعات الأهلية و امتدادها.[2]

و تعد الأسلحة الخفيفة من الأسلحة الأساسية في الحروب الأهلية وأنشطة التمرد المسلح داخل الدول في غرب إفريقيا، وقد شهدت دول المنطقة أعمال عنف على نطاق واسع بسبب ظهور وانتشار هذه الأسلحة التي غذت الصراعات المتداخلة والغير خاضعة للسيطرة من طرف مختلف دول المنطقة على غرار كوت ديفوار، غينيا بيساو، ليبيريا، مالي، النيجر ، السنغال وسيراليون وطوغو، حيث لازالت هذه الدول تعاني من انتشار هذه الأسلحة بشكل

---

[1] – سيدي ولد ينهاني، "ضرورة القيام بعملية الرقابة على لأسلحة بمناطق إفريقيا و العالم العربي"،2008, تم التصفح للموقع في: 2016/04/03 من www.assecaa.org

[2] – أحمد إبراهيم محمود، مرجع سابق ،ص، 379.

ملفت و التي تلعب دورا مركزيا في زعزعة الاستقرار وزرع الفوضى و إنهاك صارخ لحقوق الإنسان.[1]

المطلب الثاني: انهيار الأنظمة السياسية.

تتميز الدول الإفريقية ما بعد الاستعمار بالضعف والفشل النسبي لمؤسساتها فالعديد من الدول الإفريقية تكافح من أجل الحفاظ على سلطتها على أراضيها و ضمان توفير كل الخدمات الأساسية للمجتمع. فشساعة مساحات الأراضي لبعض الدول، إلى جانب تقاليد البداوة و ديناميات السكان عبر الحدود يزيد من تعقيد الإدارة والتهميش النسبي في توزيع السلطة و موارد الدولة ما يؤدي إلى عدم استقرار سياسي و ضعف لا يمكن إنكاره في الآليات المؤسسية للتنظيم الاجتماعي.[2]

يعتبر انهيار الدول في إطار الحروب الأهلية في الأساس نتاجا للضعف الهيكلي لهذه الدول، فدول غرب إفريقيا تعاني من العديد من الإختلالات والمشكلات، والتي تضعف من قدرتها بصورة تقليدية،[3] فعجز الدولة عن توفير الأمن لشعبها وعدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها المختلفة، مع استشراء الفساد و طرق الإكراه و القمع يفقدها الشرعية في فرض النظام، و تكون عرضة للتهديد من جانب أي جماعة مسلحة، كما حدث في ليبيريا و سيراليون[4]

وقد إتخذ انهيار الدول في غرب إفريقيا تحت تأثير الحروب الأهلية، شكلين رئيسيين أولها الانهيار الشامل، ويحدث حينما تؤذي الإطاحة بنظام الحكم القائم إلى حالة من

1–Francis langumbeackeilii, small arms and light wespons transfer in west africain astock taking in :30/04/201+; in mercrury.ethz.ch

2– Michel luntumber, **coprendre la dynamiques des conflicts une lecture syntheique des facteurs de conflicts en afrique de l'ouest**,(brucselles: note danalyse du GRIP.2014)p.5

3 – أحمد إبراهيم محمد, مرجع سابق, ص, 266.

4–"The causes of conflict in Africa, department for international developpement.2001 in 23–05–2012 in : www.transcend.org /tms/2011/02/c

الفوضى الشاملة والصراع بين جماعات عديدة لا يستطيع اي منها أن يسيطر بصورة كاملة على السلطة السياسية، أما الثاني فهو الانهيار الجزئي؛ وهو يقتصر على فترة محددة من الحرب الأهلية و لاسيما الفترة التي ينهار فيها النظام القديم على أيدي جماعة معارضة، ثم تحتاج هذه الجماعة إلى فترة من الوقت حتى تستعيد النظام و الأمن و القانون في معظم أو كل أرجاء الدولة.

وعلى العموم فإن ظاهرة الانهيار للدولة ترتبط بعدالة النشأة بالنسبة للدولة الإفريقية لأن الدول حديثة الاستقلال تعاني من خطر الانهيار لأن مبادئ الشرعية الحكومية لم يتم اعتناقها، أو لم تصبح مفهومة بالقدر الكافئ، وهو ما يؤدي إلى زيادة حدة المعارضة للحكم القائم، و إمكانية الإطاحة به لاحقا.[1]

يعود انهيار الأنظمة السياسية في دول غرب إفريقيا إلى أسباب مرتبطة بالضعف الهيكلي للدول، والتي تعاني من العديد من الاختلالات والمشكلات المعقدة ولأسباب مرتبطة بطبيعة الدول الإفريقية التي توصف بأنها دول رخوة و هشة و دول نخبة، و نشأة هذه الدول كان بصورة اصطناعية على أيدي الاستعمار الأوروبي و حملت في داخلها الكثير من نقاط الضعف, مثل الانقسامات الآثنية الداخلية و ضعف البنية الأساسية، وهشاشة الهياكل الاقتصادية، كما تمثل الحروب الأهلية قمة التحديات التي تعرض لها نظام الدولة في غرب إفريقيا و كان من الطبيعي أن تنهار هذه الدول في ظل كل هذه التحديات.[2]

- **الأسباب السياسية:** تتمثل في ضعف الدولة و هشاشتها و عدم قدرتها على الإيفاء بكل التزاماتها، ما يدفعها لتهميش وإقصاء المواطن من التمثيل في المجال السياسي وأن هذه الشرائح التي يتم إقصائها ليس لها القدرة والفرصة للتعبير عن مصالحهم، كما أن هذا الإقصاء والتهميش يرتبط بإسقاط الصفة القانونية عن الذين تم إقصائهم، لتصبح علاقتهم بالنظام موسومة بالعداء، عدم الثقة، والخروج عن القانون والشرعية، أن أتساع ظاهرتي الإقصاء والتهميش تمثل في حقيقتها تهديد للنظام القائم ولاستطيع السلطة مواجهتها إلا من

---

1 – أحمد إبراهيم محمود, مرجع سابق,ص,266.

2 – عزو محمد عبد القادر،" أثر التحديات الداخلية و الخارجية في عدم الاستقرار السياسي" ،تم تصفح الموقع في 2016/04/25 من www.alhewar,org:debat/show,art/

خلال الإجراءات القمعية، وفي ظل استمرار الوضع تأزما وفي جميع المستويات، وهذا ما يؤثر على قدرة الدولة في الانتظام ككتلة للمقاومة بطريقة مشروعة.[1]

– **الأسباب الاقتصادية:** تعتبر العوامل الاقتصادية من العوامل المهمة في تأجيج الصراعات داخل الدول وفيما بينها، فهي تلعب دورا رئيسيا في بداية الصراع و من المحفزات الجيدة في تمديد أمد هذه الصراعات،[2] و خصوصا عندما تكون هذه الدول ضعيفة و غير قادرة على حماية إقليمها، فتحول هذه الصراعات خاصة الداخلية منها من صراعات على مطالب سياسية إلى السعي للسيطرة على موارد و ثروات هذه الدول،) (ولعنة الموارد يمكن أن تشكل عامل رئيسي لتأجيج الصراعات، ففشل الدولة وصنع الحرب مرتبط بشكل وثيق بوفرة الموارد التي يمكن أن تستخدم لتمويل المتمردين، فالموارد مثل الماس و النفط، لها دور كبير في شن الحروب و التي تؤدي الى عواقب و خيمة، وإلى عدم استقرار الدولة وانهيارها في الكثير من الأحيان. [3]

وبشكل عام يتم إدراج اقتصاد المجتمعات الإفريقية في الاقتصاد العالمي غير رسمي، من خلال الترابط المعقد بين تهريب الموارد النادرة و التجارة بالأسلحة مع بعض الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية ومجتمع الأعمال الدولي، مما يهدد اقتصاديات هذه الدول ويزيد من معاناتها و تدهور أوضاعها.[4]

– **الأسباب الاجتماعية و الثقافية:** مجتمعات غرب إفريقيا تتميز بشكل خاص بارتفاع معدل النمو السكاني، ونسبة السكان من الشباب تزيد عن 45% و التي تقل عن أعمارهم 15 سنة, و75% منهم تقل أعمارهم عن 30 عام، و 50% من هذه الفئة تحت خط الفقر

---

1 – على مدوني،" قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا و انعكاساتها على الأمن و الاستقرار فيها"،(مذكرة لنيل شهادة دكتورا في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة محمد خيضر بسكرة،2014)،ص، 163-164.

2- Philip hungo, l'economie des conflits en africain , Revue internation et stragedy,n 43 ,2001,p152.

3 – امل احمد زكي ابراهيم, "فشل الدولة و تحول الدولة", تم تصفح الموقع في 2016/04/24 في http ;site.google.com /site/comppolicticseg phd/presentation 2014.

4- Philip hungon.op-cit.

، ومع ذلك فإن ممارسة السلطة لا تزال إلى حد كبير في أيدي كبار السن و القيادة البطيئة، مما تسبب في اختلال التوازن بين الأجيال.[1]

كما يرجح أن البناء الاجتماعي لهذه الدول أن يكون مشكلة في ظل ظروف القصور الوظيفي للدولة، فإذا كانت الظروف المعيشية بائسة و الامتيازات الاقتصادية و الاجتماعية ضيقة و مخصصة فقط للطبقة الحاكمة، يساهم ذلك في حشد المنافسة بين الجماعات داخل الدولة للحصول على الحاجات الأساسية، كما أن العوامل الثقافية و التاريخية مثل اللغة و الدين و الهويات و العرقية المختلفة التي يمكن أن تستغل للتعبئة و التلاعب السياسي ما يؤذي إلى فشل الدولة و انهيارها،[2]

فالظاهرة الإثنية في تركيبة هذه الدول من حيث أنها ميراثا للاستعمار الأوروبي، وبناء اصطناعيا سواء من جانب الاستعمار الذي استغل هذه الظاهرة لبسط سيطرته، أو من جانب أنظمة ما بعد الاستقلال لدول غرب إفريقيا و التي استغلت هذه الظاهرة لفرض سيطرتها على الدولة الإفريقية ما يجعل العلاقة ضعيفة بين الدولة و المجتمع، فالتعدد الإثني داخل الدولة الإفريقية لم يكن عامل وحدة بل عامل تشتت و انقسام وتعتبر الموارد مصدر القوة بين أطراف الصراع داخل الدولة وهو ما يعتبر العامل الرئيسي في استمرار حالة انهيار الأنظمة السياسية في دول غرب إفريقيا.[3]

كما لعبت العوامل الخارجية دور هاما في انهيار الأنظمة السياسية بسبب الحروب الأهلية و مسبباتها، ففي فترة الحرب الباردة كانت المساعدات الخارجية تلعب دورا هاما في التعويض عن الضعف الهيكلي للدولة، وكان يتم تقديم هذه المساعدات في إطار الحرب الباردة بين الكتلتين الشرقية و الغربية، فدول غرب إفريقيا كانت متأثرة بشكل أو بآخر بسياسات الحرب الباردة، حيث كانت كل قوة من القوتين حريصة على مساندة النظم الحليفة أو الصديقة لها في و الحيلولة دون انهيار أنظمة هذه الدول تحت وطأة الحروب الأهلية فيها، مما يدفعها لتقديم المساعدات الاقتصادية، والأسلحة والمعدات إلى تلك النظم لمواجهة

4–Michel luntunbue.op.cit.p7

2 – أمل أحمد هاني إبراهيم، مرجع سابق.

3 – على مدوني, مرجع سابق،ص،313,317.

التحديات الداخلية التي تتعرض لها، وكانت هذه المساعدات تصل في بعض الحالات إلى درجة المشاركة الفعلية بالقوات من جانب القوى الخارجية، فهذه المساعدات تمثل للدولة قدر أكبر من القوة لمواجهة جماعات المعارضة، و الحفاظ على هيكل الدولة متماسكا إلى حد ما.[1]

وفي فترة ما بعد الحرب الباردة تغيرت المعادلة، حيث توقفت المساعدات الخارجية أو تناقصت بدرجة كبيرة مما اضطر بنظم حكم دول غرب إفريقيا الاعتماد على إمكانياتها الذاتية، وهي إمكانات لا تكفي لمواجهة أعباء الحروب الأهلية ، نظرا لما تعرضت له الموارد من الاستغلال بشكل كبير سواء من الحكومات أو المعارضة من أجل الحصول على التمويل اللازم لإدارة الصراع. و يتمثل تأثير العامل الخارجي أيضا في عدم إبداء الاهتمام الكافي بتسوية الصراعات في هذه المنطقة، حيث ترك فشل التدخل الدولي في الصومال آثارا سلبية على التعامل الدولي مع الحروب الأهلية في الدول الإفريقية.

يعتبر انهيار الأنظمة السياسية نتيجة منطقية لاستبعاد الخيار التفاوضي من جانب الأطراف المتصارعة بسبب إعتقاد كل طرف انه يستطيع أن يحقق النصر و سيظل الصراع مستمرا و تدخل الحرب الأهلية في دائرة مغلقة، وهو ما يؤذي إلى تدهور قدرة الدولة على أداء وظائفها، ويزداد الحرمان الاقتصادي و تتوالى الأزمات السياسية مع عجز الحكومة عن توفير الأمن لمواطنيها، وفقدانها السيطرة تدريجيا على المزيد من الأراضي و تصبح عاجزة على مواجهة خصومها.[2]

---

1 – أحمد إبراهيم محمود, مرجع سابق,ص,266.

2 – أحمد إبراهيم محمود, المرجع نفسه,ص,267.

حالات انهيار الأنظمة السياسة في غرب افريقيا:

تعد مشكلة انهيار النظم السياسية للدولة في غرب إفريقيا من أولى النتائج و الآثار المترتبة على الحروب الأهلية، و يقصد بانهيار النظم تقويض مؤسسات الدولة و أجهزتها بما لا يسمح لها بأداء و وظائفها المختلفة، و يتخذ هذا الانهيار نمطين أساسيين هما:

انهيار شامل للنظم السياسية ويقصد به انهيار السلطة المركزية للدولة ويحدث عندما تؤدي الإطاحة بالنظام إلى حالة من الفوضى الشاملة، بما لا يسمح لأي من الجماعات المتصارعة بالسيطرة على الحكم بصورة كاملة، مما يؤدي إلى تفاقم مستويات العنف بدرجة كبيرة، وتتحول الدولة إلى مجموعة من الإقطاعيات المنفصلة التي يسيطر عليها لوردات الحرب.[1]

وتعتبر ليبيريا نموذجا يتعلق بحالة الانهيار الشامل للدولة، فغياب الدولة بوصفها النظام الشرعي القائم، وانهيار المجتمع اجتماعيا واقتصاديا، هذا الانهيار كان نتاجا لعملية تاريخية طويلة من التآكل التدريجي في البيئة السياسية والاجتماعية للمجتمع الليبيري،[2] أسفر عن انهيار النظام الديكتاتوري للرئيس"ثولبرت" ليحل محله نظام أكثر ديكتاتورية يهيمن فيه "صامويل دو" وجماعته الإثنية على مقاليد الحكم في البلاد.[3]

أما النمط الثاني فهو الانهيار الجزئي و يقصد به ضعف السلطة، حكومة و ترهل جهازها البيروقراطي الذي ينجم عن عجز الدولة في فرض سيطرتها على جميع أقاليم الدولة و يتسم هذا النمط بأنه مؤقت، و يقتصر على فترة محددة من الحرب الأهلية.

وتعتبر معظم دول غرب إفريقيا نموذجا يتعلق بالانهيار الجزئي للدولة، ففي كوت ديفوار تعد مشكلة الهوية هي جوهر الأزمة السياسية التي عانت منها الدولة من 1999 و حتى إستلام الحسن وتارا الحكم في 2010، وهي المشكلة التي أثرت على الحكم سلبا، فلأصل في عدم الاستقرار والحرب الأهلية التي عانت منها الدولة سببها خلق التمايز بين مكونات المجتمع على أساس إقصاء وتهميش البعض، ومنح الامتياز للبعض الآخر فمشكلة

---

1 – غزو محمد عبد القادر, مرجع سابق.

2 – أحمد محمود إبراهيم, مرجع سابق,ص267.

3 – غزو محمد عبد القادر، المرجع نفسه.

الهوية أدت دورا سلبيا وأدت إلى إعاقة خلق حكومة وطنية ترتكز إليها الدولة.فلأنظمة السياسية المتعاقبة في كوت ديفوار لم تسعى لمعالجة مشكلة المواطنة بشكل أثرت على الاستقرار السياسي للدولة وأنظمة الحكم فيها، ما أثر على النواحي الاقتصادية و الاجتماعية للدولة.[1]

وبسبب تكرار المظالم وانفجار الغضب نشأت حركات متمردين شطرت البلد إلى نصفين بنفس التميز الديني و العرقي و تسعى إلى إعادة الأمور إلى نصابها و هو ما أدخل الدولة في دوامة من العنف و الضعف و عدم الاستقرار.

فالعديد من دول غرب إفريقيا تعاني من إختلالات و مشكلات على جميع المستويات والأسباب مرتبطة بطبيعة الدولة الإفريقية التي توصف بأنها دول هشة ودول نخبة لا تستطيع مواجهة كل التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بمفردها.[2]

المطلب الثالث: ظهور إقتصادات الحرب.

تعتمد الحروب الأهلية في غرب إفريقيا من أجل إستمرارها و إداراتها على تمويل كبير ومستمر، وهذا يسمح للوردات الحرب بالهيمنة على الشؤون الاقتصادية في المناطق التي يسيطرون عليها، حيث تقوم الجماعات المتصارعة بإنشاء نظم اقتصادية متكاملة خاصة بها، و ترتبط هذه النظم بشبكات التجارة الدولية، كما تستغل عمليات النهب والسلب من طرف هذه الجماعات من أجل تكوين ثروة خاصة بهم، في حين أن النظم الحاكمة تتجه بدورها إلى استخدام العنف للقضاء على المعارضة و مكافأة مؤيديها للحفاظ على سيطرتها على موارد الدولة، وفي هذه الحالة فإن لوردات الحرب والجماعات المتصارعة يجدون لأنفسهم مصلحة أساسية في استمرار الصراع بسبب المكاسب المادية من خلال مواصلة

---

[1] – أحمد إبراهيم محمود, مرجع سابق, ص,274

[2] – محمد كريشان" جذور الصراع في ساحل العاج و صراع المصالح الاجنبية،"تم تصفح الموقع في 2016/04/30 من www.aljazera.net /current-issus/2005/01/10

السيطرة على موارد الدولة عن طريق العمل المسلح، [1] و كلما زادت الحروب زاد الربح لهذه الأطراف.[2]

تتعدد الأنشطة الاقتصادية الناجمة عن الحروب الأهلية و تختلف طرق الكسب من خلالها، فاحتكار التجارة و استغلال اليد العاملة و النهب و السلب و طرق الابتزاز و سرقت إمدادات المعونة و المساعدات المقدمة للدولة تساهم كلها في تحقيق الربح لمختلف الجماعات المتصارعة، و هذا ما يسمح من تصاعد الهجمات و زيادة العنف، وليس الحد من المعارضة السياسية و العسكرية.[3]

وفقا لصراعات عديدة خاصة في غرب إفريقيا مثل الحرب الأهلية الليبيرية أوفي سيراليون و الصراع في نيجيريا فإن العنف و عدم الاستقرار في كثير من الأحيان يخدم عدد كبير من الوظائف السياسية والاجتماعية والاقتصادية للأفراد، وتوسيع للقول المأثور الشهير "لكلاوزفيتش" و الذي وصف العديد من ديناميات الصراع على أنها "استمرار للإقتصاد بوسائل أخرى"، وهناك بدل للمزيد من الجهود للفوز بالحرب والدين يستفيدون من العنف يكون لهم مصلحة اقتصادية راسخة في استمرار الصراع.[4]

كل الخصائص والظروف التي تميز إقتصادات الحرب تؤدي إلى ظاهرة خصخصة العنف، وتشير المفوضية العليا لشؤون اللاجئين إلى أن نشأة هذه الظاهرة تعود في الأساس إلى اتجاه أطراف الحروب الأهلية في توظيف الصراع لخدمة مصالحهم الاقتصادية المباشرة، و ذلك من خلال إقامة ما يعرف باقتصاد قائم على الحرب و لهذه الظاهرة مستويين:

---

1 – أحمد محمود إبراهيم, مرجع سابق, ص, 324.

2– هيثم قطب،"صناعة الموت كيف سيطرة أباطرة السلاح على العالم 2015"،تم تصفح الموقع في 2016/04/05 نقلا عن www.sasa post.com

3 – David keem, "the economic feunction of violence in civil wars",adelphi papers,n 320,1998.in 22-04-2016 in :www.tandfonline.com /doi/pdf/10.1080/0567

4 –Karen ballentine and heiko nitzschke,**the political economy of civil war and conflict transformation**, (berghof research center a constructive conflict management, 2005), p,3.

المستوى الأول هو المستوى الأضيق: و ينشأ في حالة قيام أفراد الجماعات المسلحة أو عناصر القوات الحكومية بالعمل على توفير احتياجاتهم المادية و المعيشية عن طريق تحصيل ضرائب غير رسمية من المدنيين، أو عن طريق سرقة السكان أو نهبهم، وقد تكررت هذه الممارسات في الكثير من الحروب الأهلية الافريقية، و بالذات في ليبيريا و سيراليون بسبب عدم قدرة قادة تلك الجماعات على دفع أجور المحاربين أو توفير ما يلزمهم.

المستوى الثاني: المستوى الأوسع و ينشأ مع قيام لوردات الحرب المحليين و الحكومة و قادة المعارضة نحو الإستئثار باستغلال موارد الدولة من أجل توفير التمويل اللازم و دعم أنشطتهم، وتقوية نفوذها وتحقيق الثراء الشخصي وتمويل عملية إدارة الصراع، [1] و هذا ما قام به أطراف الصراع في ليبيريا و من بينهم الرئيس "تشارلز تايلور" حيث أدار عمليات استخراج الموارد الطبيعية مثلا و تصدير كميات كبيرة من المطاط والأخشاب والماس لتمويل التمرد العنيف القائم عليه.[2]

وأدت هذه الظاهرة إلى إنعاش الحروب الأهلية في الكثير من دول غرب إفريقيا، ليس فقط لأن أطراف الصراع تصبح صاحبة مصلحة أساسية في استمراره، ولكن أيضا لأن الاستغلال غير المنظم للموارد يبدد هذه الموارد، مما يساعد على استمرار تفتت الدولة، كما أن هذه الظروف تمثل أرض خصبة لعدم الاستقرار و عمليات النزوح القصرى للسكان.[3]

أصبحت ظاهرة لوردات الحرب واحدة من أهم عوامل استمرار الحروب الأهلية نظرا لاعتبارها طريق للكسب و تحقيق المصالح و السيطرة على الموارد الطبيعة في العديد من الحالات و بالذات في سيراليون و ليبيريا و الكونغو، فالحروب الأهلية في بعض الحالات بمثابة معركة على التجارة داخل حدود الدولة و خارجها، كما لعب المستثمرون الأجانب دورا حاسما في دعم قوة و سلطة لوردات الحرب، و إتاحة الفرصة لهم لتدمير الحكومة و البنية

---

[1] – أحمد إبراهيم محمود, مرجع سابق, ص, 325.

[2] – David malone and heiko nitzschke, **ecnomic agendas in civil war**,(world institute for development economics research discussion paper, n 7, 2005),p1.

[3] – أحمد محمود إبراهيم, مرجع سابق, ص, 326.

الأساسية للبلاد، ونهب اقتصادها من أجل خلق ظروف مواتية لتحقيق المصالح التجارية لهؤلاء المستثمرين و الشركات.[1]

وتعتبر سيراليون نموذج واضح في فعالية اقتصاد الحرب حيث استطاعت الفصائل المتصارعة أن تقيم هيكلا اقتصاديا بديلا، بالإضافة إلى إقامة روابط قوية مع الشركات الأجنبية، خاصة بعد سيطرة قوات الجبهة الثورية المتحدة بقيادة –فوداى سنكوح– على العديد من المواقع المعزولة التابعة لجيش سيراليون، والمناطق السكنية الريفية غير المسلحة ، كما استولت أيضا على ثلاث مصادر رئيسية للدخل الأجنبي هي: مناجم الماس في مقاطعة كونو، ومنجم خام أكسيد التيتانيوم في جبانجاتوك، ومنجم البوكسيت في موكانجي،[2] ما سمح له بالسيطرة على جزء من اقتصاد الدولة و توفير أموال كبيرة خاصة في تجارة الماس المتوفر بكميات كبيرة في المناطق التي استولى عليها، و بمساعدة تشارلز تايلور في ليبيريا المجاورة، حيث كان الماس يباع في ليبيريا بكميات كبيرة مقابل السلاح و الدعم بالمقاتلين لجبهة فوداى سنكوح، و إجبارهم على الانضمام للجبهة و استغلال الشباب خاصة في البحث والتنقيب على الماس وتجنيد الأطفال دون الثانية عشر من عمرهم ليصبحوا من الثوار المجندين لمثل هذه الاعمال.

سار الزعماء المنافسون لفوداى سنكوح على الطريق نفسه، و خاصة في ظل توفر الموارد والدخول في الاستغلال التجاري مع أطراف خارجية تسمح لهم بالثراء الشخصي وبحماية أنفسهم من اعتداءات الجماعات المتمردة الأخرى.

أما بالنسبة للنظام الذي اعتراه الفساد نتيجة استغلاله لثروات الدولة و خاصة معدن الماس و الذي يشكل نسبة كبيرة من الدخل المحلي الإجمالي، واستئثار النخب السياسية الحاكمة بالمداخيل والمشاريع الاستثمارية لصالحها، وتهميش وإقصاء الجماعات الأخرى المشكلة للدولة، ما سمح ببروز جماعات متمردة تطالب بحقوقها في هذه الثروة، سهلت انتشار الفوضى في البلاد و تمت الإطاحة بالرئيس عن طريق انقلاب عسكري قام به

---

[1] – المرجع نفسه،ص،326.

[2] – المرجع نفسه،ص، 258.

صغار ضباط الجيش سنة 1992، واشتد الصراع مع الجبهة الثورية المتحدة، ما دفع للقائد ستراسر منفذ الانقلاب على الرئيس جوزيه سومو للاستعانة بالمرتزقة من جنوب إفريقيا وكذا القوات العسكرية البريطانية التي أرسلتها لمواجهة الموقف.

إستغلال المرتزقة للوضع السائد في البلاد و قيامهم بعمليات نهب و سلب و تهريب الماس خاصة لسهولة نقله و بيعه بأثمان باهظة و تكوين ثروات كبيرة ما سمح باستمرار الحرب وتطورها. كذلك شركات التعدين الدولية المتواجدة خاصة في المناطق المسيطرة عليها من طرف المتمردين مقابل دفع ضرائب كبيرة و الحماية الأمنية من طرفهم واستغلالها للموارد المحلية خاصة البوكست والروتيل التي يتوقع أن يكون لها تأثير كبير على الأسعار العالمية لوجود ثاني أكبر حقل في العالم في سيراليون.[1]

وفي إطار إقتصادات الحرب، يبدي المسئولين الحكوميين و قادة الفصائل المتصارعة قدرا عاليا من التسامح في مواجهة حالات الفساد وسوء استخدام السلطة التي تقوم بها القوات التابعة لهم، باعتبار ذلك شكلا من أشكال الولاء والتبعية لهم، فالصراع على المكاسب الاقتصادية يؤدي أحيانا إلى نشوب صراعات عنيفة داخل الجماعة الواحدة.[2]

المطلب الرابع: انتهاكات حقوق الإنسان في الصراعات في غرب إفريقيا.

كانت دول إفريقيا عامة و دول غرب إفريقيا خاصة من صراعات وحروب أهلية أنهكت قواها، بسبب هشاشة هياكلها و ضعف تكوينها البنيوي، وكانت هذه الحروب من أكثر أنواع الصراعات إنتاجا للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان إذ أنها تبدأ خارج القوات النظامية للدولة وتقترب من العسكرة المدنية للثوار في مواجهة النظام القائم، مما يجعل المدنيين هم الأكثر عرضة للانتهاكات وأهداف عسكرية محتملة نتج عنه النزوح الداخلي الجماعي واللجوء إلى خارج الحدود، وحرمان الضحايا المدنيين من الحقوق الاجتماعية

---

1 – Andres perez, "sirra leone s diamond wars", in 07/05/2016 in :https://mondediplo.com/200/06/02 siraleone.

2 – أحمد محمود إبراهيم، مرجع سابق، 329.

والاقتصادية والتنموية، ومن بين أكثر الانتهاكات عنفا تلك التي تأتي من انقسام المجتمع المدني في تأييد إحدى الإطراف.[1]

وتعتبر انتهاكات حقوق الإنسان في بعض الحالات أداة رئيسية من أدوات إدارة الصراع المسلح بين الجانبين، وكلما كان أحد طرفي الصراع ضعيفا كلما زاد لجوؤه إلى انتهاك حقوق الإنسان، و أصبح أكثر استعداد لممارسة الأعمال الوحشية ضد المدنيين المواليين للطرف الآخر، وفي ظل هذا الوضع أتسع نطاق انتهاكات حقوق الإنسان في الحروب الأهلية و وصل في بعض الحالات إلى درجة الإبادة الجماعية. وانتهاكات حقوق الإنسان يعتبر سببا و نتيجة للحروب الأهلية فهي ليست نتاجا لهذه الحروب فقط، و لكنها واحدة من أسباب اندلاع الحرب ذاتها، لأن الانتهاكات الواسعة التي تقوم بها الأجهزة الحكومية لحقوق الأفراد والجماعات الأثنية، تدفعها للتمرد واللجوء للعنف المسلح ضد النظام وبعد اندلاع الحروب الأهلية فإن انتهاكات حقوق الإنسان تزداد بكثافة.[2]

إن قضية حقوق الإنسان مازالت تعتبر واحدة من القضايا الشائكة في إفريقيا عامة، وغرب إفريقيا خاصة، وذلك بسبب الخلاف حول الأطر النظرية والإيديولوجية لهذه الحقوق، فمن حيث المبدأ أنشأ فكر حقوق الإنسان في الغرب ويقوم على أن للبشر حقوقا معينة يكتسبونها بحكم كونهم بشرا، وبغض النظر عن الدين والعرق أو الجنس وهي حقوق لا يجوز لنظم الحكم أو مؤسسات المجتمع المدني أن تنزعها عن الأفراد وقد أدت النشأة الغربية لهذا المفهوم إلى الاهتمام بمنظومة معينة من الحقوق والتي تدور حول ثلاثة فئات، الفئة الأولى هي الحقوق السياسية والمدنية وتتمثل في حقوق الحياة و الحريةو الكرامة...، الفئة الثانية هي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتتمثل في حقوق العمل والتعليم والعلاج...، والفئة الثالثة هي الحقوق الجماعية أو حقوق الشعوب وتتمثل في حق تقرير المصير والسلام والتنمية...

---

[1] – على احمد أبو زيد، إنتهاكات الحروب و النزاعات، تم تصفح الموقع في 2016/04/05 من /2014.www.sudanyen.org

[2] – أحمد إبراهيم محمود, مرجع سابق, ص, 282.

المجتمع الدولي طور مجموعة من الترتيبات القانونية والمؤسسية التي تهتم بارتقاء بحقوق الإنسان وحمايتها، ويتعين بالتالي على جميع الدول ومن بينها دول غرب إفريقيا أن تعامل الأفراد و الجماعات وفق هذه المعايير، إلا أن نهاية الحرب الباردة وتوقف المساعدات الخارجية للعديد من دول غرب إفريقيا وغياب الأدوات والآليات التي كان المجتمع الدولي يفوض من خلالها قيودا على الصراعات الداخلية داخل هذه الدول، وأصبح تطور هذه الصراعات محكوما فقط بموازين القوى بين أطراف الصراع، مما أدى إلى ازدياد انتهاكات حقوق الإنسان في الحروب الأهلية في هذا الإقليم.[1]

أشكال انتهاكات حقوق الإنسان في دول غرب إفريقيا.

أدت مختلف العوامل المسببة للصراعات في غرب إفريقيا و المبنية على الصراعات بين الأعراف، وحالة عدم الاستقرار السياسي و النزاع حول السيطرة على الموارد الطبيعية و الفقر وانعدام الأمن الغذائي إلى تشريد و نزوح العديد من سكان هذه الدول و التي قدرتها بعض التقارير و الإحصائيات بالملايين نتيجة هذه الحروب.[2]

هرب معظم سكان ليبيريا من منازلهم مرة واحدة نتيجة الحرب الأهلية التي دامت 14 عام، وأدت الحرب الأهلية في سيراليون إلى تشريد و نزوح ثلث السكان نتيجة للصراعات الدامية.

وهناك اعتقاد بأن الصراعات الدينية والعرقية وتلك المتعلقة بالسيطرة على الموارد الطبيعية كانت قد أدت إلى نزوح مئات الآلاف من مناطقهم في نيجيريا، أشار "فالتركلين" ممثل الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الخاصة بالنازحين داخليا في إفريقيا هم أكثر المجموعات المعرضة للخطر، حيث أنهم معرضون لهجمات مسلحة مستمرة و إلى نقص الغذاء والعنف الجنسي والاستغلال إضافة إلى الأمراض المتفشية و غيرها.[3]

---

1 – أحمد إبراهيم محمود, مرجع سابق, ص, 273, 274.

2 – جيسكا وينهام" تحديات النزوح الداخلي في غرب إفريقيا" قراءات الافريقية، ع، 69،2005.

3 –المرجع نفسه.

شهدت الحروب الأهلية في غرب إفريقيا أشكالا متعددة من انتهاكات حقوق الإنسان، حيث كانت هذه الانتهاكات أداة من أدوات إدارة الصراع المسلح من جانب جميع الأطراف.[1]

- ظاهرة تجنيد الأطفال في الصراعات المسلحة:

يعتبر الأطفال من أكثر الفئات تعرضا لمخاطر الحروب الأهلية، فهم إما يتعرضون للقتل أو الإعاقة، أو التشريد من منازلهم أو الانفصال عن ذويهم، بين أن الآثار الواقعة على الأطفال من آثار جسدية و نفسية و تركهم لمقاعد الدراسة و استخدامهم من طرف الجيوش النظامية والجماعات المتصارعة بكافة أنواع الأعمال، كالطهاة أو المحاربين أو الجواسيس آو كأدوات للكشف عن الألغام وغيرها.[2]

وقد ساعد توفر الأسلحة الخفيفة في تكوين الجيوش من الأطفال دون العاشرة كيف يجيدون كافة فنون القتال والتعذيب، ففي سيراليون يطلق على الحرب "بحرب الأطفال" إذ أن معظم المحاربين من الأطفال، كما تم تجنيد أغلب الجماعات لعدد كبير من الأطفال في كوت ديفوار وزرع فيهم مشاعر العداء والانتقام للطرف الآخر.[3]

وفي الواقع تم تجنيد أعداد كبيرة من الأطفال تقل أعمارهم عن 13 سنة في سيراليون في الحرب من كلا الطرفين الجبهة المتحدة الثورية، والقوات الحكومية لسيراليون ولم يتأكد عدد الأطفال المختطفين، والأرقام المقدرة تختلف حسب الوكالات التي قدمت هذه التقارير، فعلى سبيل المثال تقدر بعثة الأمم المتحدة في سيراليون أن 10.000 طفل شاركوا في قوات قتالية مختلفة، كما أشار صندوق الأمم المتحدة للتنمية للطفولة "اليونيسيف" أن حوالي 6000 طفل قد أرغم على المشاركة في العمليات القتالية ما بين 1997-2001، و بين التقرير أيضا حوالي 8466 من الأطفال المفقودين في هذه الفترة، بالإضافة إلى ذلك خلقت الحرب أكثر من 50 ألف قتيل وتشريد ثلثي السكان دخل البلاد واللاجئين في الدول

---

[1] – أحمد إبراهيم محمود, مرجع سابق, ص, 288

[3]– loiuse guillaune has ,"the role of children in armed conflict changed", info in: www –e–r. :Einiz .national realions stydies.2013.

[3] – غزو محمد عبد القادر ناجي, مرجع سابق.

المجاورة، هذه الأرقام تظهر مدى معاناة السكان للعذاب الفعلي من الممارسات اللاأخلاقية و زيادة حجم الضرر النفسي و الجسدي عليهم لدرجة أن الأطفال أو الجنود السابقين لازالوا متأثرين بما حصل لهم و لازالت معاناتهم النفسية خاصة.[1]

فالاستنزاف لثروات بشرية مستقبلية، اغتيلت براءتها من الداخل لتصبح شخصية عدوانية، تعبأ بالموت،و مصابة بخوف دائم و هزات عصبية لا تنقطع. فوقا لدراسة قامت بها منظمة اليوسف عام 1990 تبين أن الأطفال الذين يتعرضون في طفولتهم لمأساة إنسانية كالتعذيب أو العنف الجسدي الحاد، أو الاغتصاب وغيرها من المآسي، تنشأ لديهم رغبة قوية أن يصبحوا جنودا، فهذا يشعرهم بأنهم يكملون المسيرة التي بدأها أقربائهم الذين قتلوا، بالإضافة إلى نمط الحياة العسكرية الذي يخولهم أن يحملوا الانتقام ويعطيهم انطباعا بأنهم يتحكمون في زمام الأمور.[2]

– استخدام المجاعات كأداة للحرب: حيث شهدت الحروب الأهلية في غرب إفريقيا استخدام سلاح التجويع كأداة للصراع، فالحكومات تلعب دورا فعالا في حرمات مناطق التمرد من الحصول على المساعدات الغذائية، وفرض حصار على مناطق التمرد لإجبارها على الاستسلام كما استخدمت جماعات المعارضة في سيراليون وساحل العاج التي مارست الحصار ضد الحكومة والجهات المعارضة المناوئة لها، حيث قامت هذه الجماعات من السكان بحماية القوى التابعة لها ما أدى إلى ابتعاد هؤلاء عن عملهم الزراعي و ساهم هذا الوضع في حدوث مجاعة.[3]

1– se young,"the cause of the siralaeone civil war, under lying grievance and the role of the revolutionary united front" 2012 in 27-05-2016 in: http://www.e-ir.info /2012/10/25/

2 – أميرة حتشبوت" الحرب الأهلية، تم تصفح الموقع في 2016/04/30 في
times.com/f.aspw,t=27802713.www.star

3 – أحمد إبراهيم، مرجع سابق، ص،340.

-انتشار الأوبئة و الأمراض.

تمثل الحروب البيئية في غرب إفريقيا الأنسب لانتشار الأوبئة و الأمراض المختلفة و المعدية، نظرا للاستخدامات المختلفة للعديد من الأسلحة، وما يزيد من احتمالات ذلك هو وجود تجمعات سكانية كبيرة غير مراقبة سواء كانوا نازحين أو لاجئين و التباطؤ الدولي في التعامل مع هذا الوضع يزيد الأمر تفاقما ومن بين هذه الأمراض المتفشية في مناطق النزاع نجد:

الإيدز: حيث تشير الإحصائيات إلى أن 80% من المصابين بهذا المرض في العالم هم أفارقة، وينشر هذا المرض خاصة في مراكز اللاجئين و تجمعات النازحين، أين تغيبت الرقابة والرعاية الصحية، والاهتمام بالفرد ماساهم في سهولة انتشار العدوى بين الأفراد وخاصة بين الأطفال والنساء الحوامل وانتقال هذا المرض من الأم إلى الطفل، وعن طريق العنف الجنسي.

الكوليرا: يسبب هذا المرض العديد من الوفيات في أواسط السكان على أثر غياب النظافة و اختلاط المياه والصرف الصحي ما يسهل انتشاره وصعوبة التكفل بالمصابين خاصة الأطفال منهم.

الملاريا : نسبة كبيرة من حالات الوفاة بسبب هذا المرض وعدم القدرة على التكفل الصحي بالحالات المصابة في ظل ظروف بيئية جد صعبة تزيد من انتشاره و تفاقم الوضع.[1]

- القتل الجماعي: محاولة استئصال جذور جماعة إثنية معينة، بارتكاب أعمال عنف بهدف تدمير هذه الجماعة كليا أو جزئيا، وغالبا ما تكون هذه العملية مدعومة من قبل الدولة، و على الرغم من اختلاف النظريات النفسية و الاجتماعية و السياسية التي تفسر الظاهرة إلا أن جميعها تتفق على أن هناك عوامل داخلية و خارجية تؤدي إلى إحداث تغيرات في هيكل توزيع القوة المحلية، والبعض يرى أن تركيز السلطة لدى جماعة سياسية تمثل العامل الرئيسي المحدد لبدء و كثافة أعمال القتل والتنكيل بالأفراد.

---

1 - سمية بلعيد، مرجع سابق، ص، 94- 95.

الفصل الثالث:

واقع الصراع على الموارد في ليبيريا

الفصل الثالث: واقع الصراع على الموارد في ليبيريا

تعاني ليبيريا من تخلف اقتصادي ينعكس في العديد من المؤشرات مثل: تدني معدلات النمو الاقتصادي، المستويات العالية للفقر، تفاقم الديون وغيرها، ويعتبر التخلف الاقتصادي سببا مباشرا لنشوب الحروب الأهلية.كما أن السياسات الاقتصادية للدولة ساهمت بقدر كبير في تعميق مشكلات الصراعات الداخلية، فإن تتبع سياسات اقتصادية تمييزية تستهدف في الغالب إرضاء الجماعات التي ينتمي لها الرئيس أو النظام الحاكم، بما يعني غياب للعدالة التوزيعية للثروة فضلا عن المناصب السياسية والإدارية، وهو الأمر الذي عمق مشكلة الاندماج الوطني في المجتمع الليبيري.

ولقد شكلت الصراعات الداخلية في أحد جوانبها صراعا من أجل الثروة والمكاسب الاقتصادية التي أصبحت هدفا في نفس الوقت، فهي هدف في ظل الظروف الاقتصادية السلبية والقاسية التي تعاني منها ليبيريا، وهي في نفس الوقت أداة لتمويل الاحتياجات العسكرية للجماعات المتصارعة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وقد أوضح مدير البنك الدولي أن الماس يمول نحو 75% من الحروب في إفريقيا[1].

المبحث الأول: طبيعة الصراع في ليبيريا

تتسم ظاهرة الصراعات الأهلية بأنها ظاهرة معقدة سواء فيما يتصل بخلفياتها وأسبابها ، أو فيما يتعلق بنتائجها وتداعياتها. ولعبت العديد من المتغيرات دورا في اندلاع الحرب الأهلية في ليبيريا، منها متغيرات داخلية وتتعلق بالبيئة الداخلية للصراع مثل الطبيعة التعددية للمجتمع الليبيري، والعوامل الاقتصادية والسياسية وكذا دور البيئة الخارجية وما يرتبط بها من دور للقوى الدولية والإقليمية[2].

[1] رانيا حسين عبد الرحمن، "خلفيات الحروب الأهلية في إفريقيا"، تم تصفح الموقع في 2016/05/11 في:
www.meshkat.net/node/14338

[2] المرجع نفسه.

المطلب الأول: خلفية وتطور الصراع في ليبيريا

شكل رقم(2) خريطة دولة ليبيريا

/wiki81:Topographic_map_of_Liberia-en.svghttps://ar.wikipedia.org

تقع ليبيريا في غرب إفريقيا على الساحل الجنوبي الغربي من القارة الإفريقية، يحدها المحيط الأطلنطي جنوبا، وغنيا شمالا، وكوت ديفورا شرقا، سيراليون غربا، تبلغ مساحتها 111,369 كم^2 ويبلغ عدد السكان حوالي 3,3 ملايين نسمة، يشكل المسلمون 35% والنصارى 25%، والباقي وثنيون[1]، وتركيبة المجتمع الليبيري تضم 16 قبيلة منها الكبيلى 20%، الباسا 14%، الجيو 9%، الجيربو 8%، الكرو 8%، المانو 7%، اللوما 6%، الكران، الماندينيغو 4%، الجولا 4%، الفي 3%، الجابندى 3%، الأتق اللمى 3%[2].

ليبيريا هي واحدة من اثنين من البلدان الحديثة في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء من دون جذور في الصراع الأوروبي على إفريقيا. وابتداءا من عام 1820 استعمر المنطقة

---

[1] ليبريا، تم تصفح الموقع في 2016/05/11 في: www.quiraat african.com

[2] مأساة المسلمين في ليبريا، تم تصفح الموقع في 2016/05/11 في:
http ://elaredaalra7man.ahlamtoda.com

العبيد المحررين من الولايات المتحدة الأمريكية[1]، هؤلاء المحررون كانوا في الأصل رقيقا وتم تحريرهم بواسطة ملاكهم البيض، أو اشتروا حرياتهم بالمال، وكان وضعهم غير مستقر وكان الأفضل لهم إعادة ترحيلهم إلى إفريقيا بلدهم الأصلي[2]، وكان هذا بمساعدة جمعية الاستعمار الأمريكية، وهي منظمة خاصة اعتقدت بأن العبيد السابقين سيحصلون على المزيد من الحرية والمساواة في إفريقيا[3].

وتعود جذور الأزمة الليبيرية إلى سنة 1808 عندما ألغيت تجارة الرقيق دوليا مما اضطر إلى البحث عن موطن للعبيد المحررين وإرجاعهم لموطنهم الأصلي في إفريقيا[4]، وفي عام 1821 أعطيت الحرية المحدودة لبعض الأفارقة من أمريكا وأوربا وسمح لهم بالعودة إلى موطنهم، وخصصت لهم مساحة من الأرض في غرب إفريقيا تطل على المحيط الأطلسي ،وفي الفترة ما بين 1822-1892 عاد حوالي 20 ألف من الزنوج الأفارقة إلى بلدانهم الأصلية، عادوا وهم غرباء على بيئة أبائهم[5].

وفي سنة 1847 تأسست رسميا دولة ليبيريا بمساعدة الدول الاستعمارية التي مارست اتجاه الشعب الإفريقي موجة تجارة الرقيق، وسمو عاصمتها مونروفيا تيمنا بالرئيس الأمريكي جيمس مونرو. احتكر المستعمرون المعروفون باسم الليبيريين الأمريكيين القطاعات السياسية والاقتصادية في البلاد على حساب الليبيريين الأصليين بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية ، رغم أنهم لم يشكلوا إلا نسبة 5% من سكان هذه الدولة[6].

---

[1] المرجع نفسه.

[2] محمد صادق صبور، **مناطق الصراع في إفريقيا**، (القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع، 2006)، ص 115.

[3] ليبريا، مرجع سابق.

[4] Maje.v.onuhajuru, **united nations peacekeepingoperationan corflictresolution in africa**, (A Researchprojectsubmitted to the united nations Departemant of peacekeepingoperations and the united nations Institute for training and research programme of correspondence instruction for the ward of the certificate –of– training in united nations peace support operations, unitar–poci,ny,2005), P 40.

[5] أحمد نجم الدين فليجة، **إفريقيا دراسة عامة وإقليمية**، (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة)، ص 332.

[6] ليبريا، مرجع سابق.

عاشت هذه الجماعات العرقية المشكلة للمجتمع الليبيري في سلام نسبي، وظلت العلاقات بينهم مصدر للصراع على مر تاريخ ليبيريا على إثر الاستيلاء على أراضي المالكين المحليين وفرض سيطرتهم على ممتلكاتهم من طرف المستوطنين الأمريكيو-ليبيريين، وإقصاءهم من جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وفي رد على كل هذه الأعمال كانت هناك مقاومة من جماعات السكان الأصليين ما تسببت في حروب صغيرة فيما بينهم[1].

ورغم انتصار المستوطنين في مواجهتهم مع السكان إلا أن عدم الثقة والشكوك المتبادلة التي كانت السبب في خلق المشاكل بينهم ازدادت أكثر خاصة بعدم دمج السكان المحليين في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وهذا ما تجسد في مختلف دساتير ليبيريا، والتي نصت أن الحكومة لا تكون من السكان الأصليين[2].ومع بداية القرن العشرين أنشأ المستوطنون آلية للسيطرة واستغلال السكان وتلاشت فيها القاعدة التقليدية في الزعامة وجعلتها عرضة للتلاعب، ومنحت سلطات واسعة للحكومة مع زيادة في الضرائب وتصدير العمالة وغيرها.واستمر تمرد المواطنين الأصليين للدولة ضد المستوطنين الأمريكيو ليبيريين مما اضطر بالحكومة للاستعانة بجيش الولايات المتحدة الأمريكية لإخماد الانتفاضات الشعبية خاصة سنة 1915 و 1930[3].

انتهاج أسلوب القمع والتهديد من قبل رؤساء دولة ليبيريا للقضاء على التمرد الداخلي ساهم في زيادة سخط وتدمر السكان المحليين، وخاصة في فترة الرئيس باركلي حيث أطلق حملات عسكرية لقمع المتمردين، وإنشاء حاميات عسكرية في مواقع إستراتيجية في جميع أنحاء البلاد.كما ان زيادة تدهور الأوضاع في فترة الرئيس وليام تولبرت 1971 بسبب أزمة النفط والركود العالمي،أدت إلى زيادة البطالة والوعي السياسي للسكان الأصليين. وكانت

---

[1]Emmanuel wekemkotia, **Liberia :history of the origins of war and profiles of actors**, (kennesaw state university, 2012), P 2.

[2]Ibid, P 3.

[3]Ibid, P 8.

النتيجة تشكيل العديد من التجمعات السياسية والاجتماعية والمنظمات في جميع قطاعات المجتمع[1].

كثرت الاحتجاجات من قبل المنظمات المحلية وتصاعدت خاصة مع ارتفاع سعر الأرز المادة الأساسية لغذاء الليبيريين، وخرجت مظاهرات سنة 1979انتهت بأعمال شعب ومجزرة دموية، وللتعامل مع أعمال الشغب شددت المقاومة قبضتها على المعارضة السياسية واعتقلت قادتها، ما دفع بأحد القادة البارزين وهو من السكان الأصليين من تشكيل جماعة تمرد أطاحت بالرئيس تولبرت(tolbret)سنة 1980 وهو صمويل دو(Samuell Doe) من عرقية الكران ضابط سابق في حكومة تولبيرت حاول السيطرة على الحكم بقمع أعضاء الحكومة السابقين، وأحدث تغيرات كثيرة في المناصب العليا للدولة منها تعيين القائد توماس كوينكبا (Quinekba) من قائد للجيش إلى أمين عام للجان المقاومة الشعبية، ما سبب له استياء كبير وغادر منروفيا وقام بانقلاب ضده سنة 1985 فقد حياته في هذه العملية.

واستمرت التوترات في الداخل وساءت الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية نتيجة السياسات السيئة التي اتبعها واستغلال موارد الدولة لمصالحه الشخصية، وواجه السكان كسابقيه من الرؤساء بالقمع والحبس والتهديد[2].

وفي ظل الظروف السيئة التي تمر بها البلاد من ديون خانقة، وإفلاس الدولة والتهديد بوقف المساعدات، وأسلوب القمع ضد السكان، والفساد الإداري والسياسي إتخذت الجبهة الوطنية القومية الليبيرية (NPFL بقيادة تشالرز تايور*(Charles Tayler) من هذه الأزمة

---

[1]Ibid, P 13.

[2]Ibid, P 16.

*تشالز تايلور: هو تشالز غانكا يداكباناه تايلور، ولد سنة 1948 في منروفيا، من أم ليبيرية وأب أمريكي وينتمي إلى عرقية الجيو التي حكمت ليبريا منذ تأسيسها سنة 1922 حتى عام 1980، وكان لذلك أثر كبير في مسيرته كزعيم سياسي، إذ تلقى تعليمه في الولايات المتحدة الأمريكية وعاد بعد الدراسة إلى ليبريا عام 1979، وانظم إلى حكومة صمويل دو سنة 1980، تم اتهامه بالفساد واختلاس الأموال، وتعرض للسجن في الولايات المتحدة، لكنه هرب منها عام 1985 إلى ساحل العاج وبدأ نشاطه المسلح.

فرصة لشن هجوم من مقاطعة ينمبا من يكوت ديفوار في 24 ديسمبر 1989 لإسقاط حكومة صمويل دو، وتخليص السكان من استبداده وإكمال عمل كوينكبا[1].

تتكون جماعة تايلور من مجموعة من المتمردين المناهضين للرئيس صمويل دو والمدعومين من الدول المجاورة مثل كوت ديفوار وبوركينا فاسو، تسبب هجومها في الحرب الأهلية الليبيرية التي دامت 14 عاما وبحلول سنة 1990 سيطرت قوات تايلور على 90% من العاصمة منروفيا[2].ألقى القبض في نفس السنة على الرئيس صمويل دو وأعدم من قبل قوات المتمردين أمام الجميع كما قامت هذه القوات بإعدام الآلاف من جماعتي الكران والماندينغو التي ينتمي لها الرئيس السابق صمويل دو، ما أدخل البلاد في عنف طائفي انشق على إثره جماعات أخرى متمردة، منها ما عرف باسم الجبهة الوطنية المستقلة لليبيريا (INPFL) بزعامة البرنس جونسون، وسيطرت على جزء من العاصمة منروفيا، وعلى مناطق عديدة غنية بالموارد الطبيعية.

أدى ذلك إلى تدهور الوضع في البلاد وانتشار الفوضى وأعمال التخريب والنهب، الأمر الذي استدعى اهتمام الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بالأزمة الليبيرية، إلا أن انشغالها بالحرب بين العراق والكويت وأهميتها، سمحت للجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا الاهتمام بنفسها بهذه الأزمة، وتشكيل قوة لحفظ السلام في المنطقة[3].

استمرت الحرب الأهلية في ليبريا وانقسمت القوات الليبيرية على إثرها إلى مؤيدين لتايلور ومؤيدين لجونسون واشتد الخلاف والتشابك بينهما من أجل السيطرة على العاصمة منروفيا وكذا السيطرة على الموارد المحلية للدولة لضمان تمويلها، وبقى الصراع مشتعلا ما أدى إلى العديد من الضحايا المدنيين وفرار العديد من السكان إلى الدول المجاورة، إلا أن

---

[1]Ibid, P 21.

[2]Liberiar first war _1989-1996 ; in www.globalsecurity.org/military/world/liberia_1989;htm

[3]Liberia-first civil war, opcit.

تم الاتفاق على وقف إطلاق النار سنة 1995، لكنه عاد مجددا سنة 1996، واستمر إلى غاية انتخاب شارلز تايلور رئيسا للبلاد سنة 1997[1].

شكل رقم (3) يوضح سيطرة لوردات الحرب على مناطق الموارد

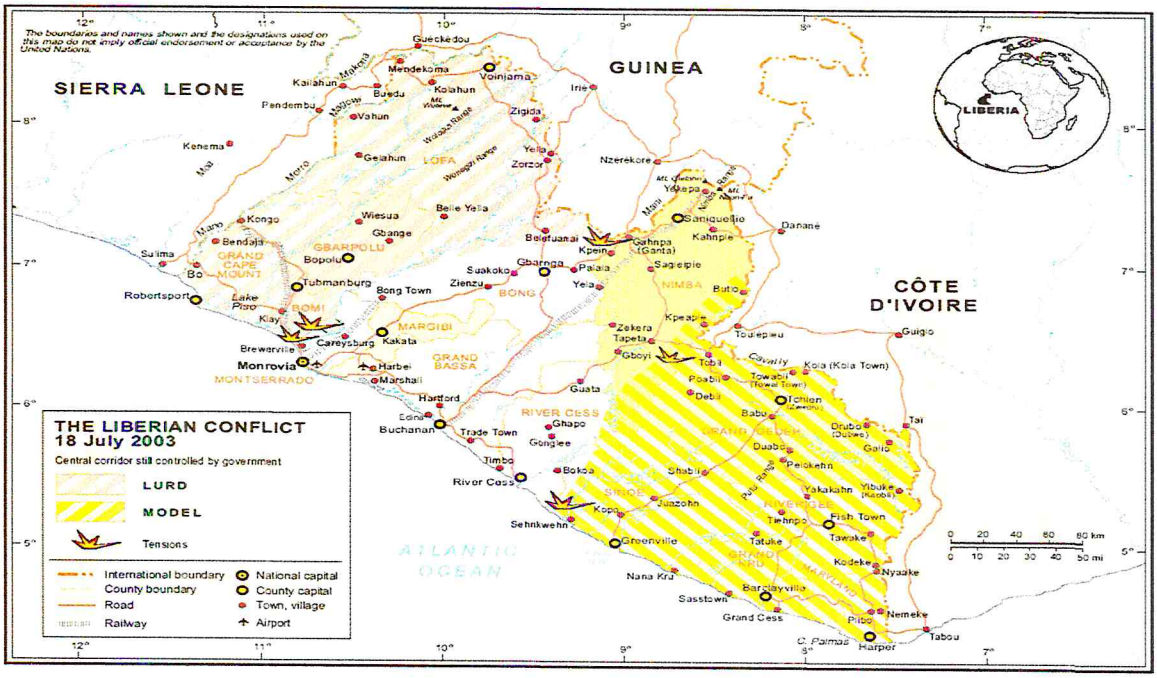

المصدر: http://www.un.org/Depts/dpko/Cartographic/unmil.html

بعد فترة من وقف إطلاق النار ومع استمرار تايلور في استأثاره بثروات البلاد وخاصة الماس والذهب والأخشاب، وقمع المعارضة وتهميشها، قامت مجموعة من المتمردين سنة 1999 بشن هجومات على قوات تايلور بدعم من غينيا وبزعامة حزب الاتحاد الليبيري للمصالحة الوطنية(LURD)، وبدأت هذه المحاولة في المقاطعات الشمالية المحاذية لغينيا ثم اتجهت جنوبا حيث العاصمة مونروفيا، ما دفع بتايلور إلى إعلان حالة الطوارئ وتهدئة الوضع .ومع تصاعد الضغوط الإقليمية والدولية على الأوضاع السيئة للبلاد والمطالبة باستقالة تايلور لحل الأزمة الليبيرية خرق فيصلا التمرد الهدنة وكثفا من هجماتهما وحققوا تقدما حتى أصبحوا يسيطرون على 60% من مساحة البلاد، وأجبر تايلور على التوقيع

[1] أحمد محمود إبراهيم، مرجع سابق، ص 236.

على الهدنة سنة 2003، كما أعلن أنه سيغادر ليبريا إلى نيجيريا واشترط وصول قوات سلام دولية حتى يرحل[1]

المطلب الثاني: أسباب الصراع في ليبيريا

إن المتتبع لطبيعة الصراعات في إفريقيا عامة يجدها كلها تشترك في أسباب اندلاعها و خاصة الأسباب الداخلية منها و تتمثل في الاسباب الاقتصادية و السياسية و الأسباب الثقافية و الإجتماعية و ما يمكن ملاحظته في الحرب الأهلية الليبيرية هو تعدد الأسباب على الرغم من وجود تفاوت بينها في تحديد العامل الرئيسي لاندلاع الصراع و هذا ما سنوضحه في هذا المطلب

-الأسباب الداخلية للصراع في ليبيريا:

تعددت العوامل المحركة للصراع في ليبيريا من عوامل إثنية و أخرى اقتصادية واجتماعية و سياسية، و بالرغم من أهمية العامل الإثني الذي يبدو العامل الأبرز في الصراع الليبيري إلا أنه لم يكن العامل الرئيسي و الوحيد ما يؤكد أن العوامل الأخرى لعبت دورا هاما في هذا الشأن.

-العوامل الاثنية: تعتبر ليبيريا على غرار المجتمعات الإفريقية ذات تعددية من الناحية الإثنية، فهناك أكثر من 16 جماعة إثنية بالإضافة إلى جماعة الأمريكوليبريين الذين استوطنوا في ليبيريا و يشكلون 5 % من السكان هذه الجماعات الإثنية متداخلة في أماكن إقامتها بشكل يحد من قدرة أي منها التفكير في الانفصال[2]، و من هنا يمكن تصنيف الحرب الأهلية في ليبيريا بأنها حرب إثنية غير انفصالية، حيث لا تسعى أي جماعة من الجماعات

---

[1]Cause and consequences, 15/05/016 in :

www.forcedmigration.org/researor_ressources/expertguides/liberia

[2]ابراهيم احمد نصر الدين ،**دراسة في العلاقات الدولية الافريقية** ،(القاهرة :مكتبة مدبولي ،2011)،ص،316.

المتحاربة إلى الانفصال، وإنما تتراوح مطالبها في العدالة في توزيع الموارد، الإطاحة بالنظام القائم و الحصول على مكاسب سياسية أكبر[1].

ولكن ليبيريا تتميز بظاهرة اجتماعية ذات أصول تاريخية، وهي نجاح الوافدين من أمريكا وأحفادهم في احتكار السلطة والحكم في البلاد 1847-1980، إلى غاية قيام القائد صمويل دو بانقلاب عسكري سيطر على إثره العسكريين على البلاد برئاسة" **دو**" الذي ينتمي لجماعة الكران[2].

- **الأسباب الدينية**:تعود جذوره إلى فترة قدوم الأفروأمريكيين حيث سعى هؤلاء إلى إقامة ما أسموه " مملكة المسيح في إفريقيا " ومن ثم صارت الكنائس الليبيرية تابعة للكنائس الأم في الولايات المتحدة الأمريكية كما صار كل رؤساء ليبيريا حتى عام 1980 من الأساقفة، وبات هناك نوع من التعيين في الوظائف الحكومية التي سيطر عليها المستوطنين الأمريكوليبيريين،وهو ما ساهم في نمو جذور الكراهية والعنف لدى هؤلاء خاصة مع انتشار الفقر والجهل بينهم بسبب سيطرت الجماعة الحاكمة على المدارس.

إلا أن الوضع تغير لصالح المسلمين في عهد الرئيس " صمويل دو " إلى حد كبير حيث تحالف مع مسلمي الماندينجو في مواجهة جماعتي جيو و مانو الوثنيتين فأعطى المسلمين حق المواطنة، كما أصبح لهم الحق في تولي المناصب القيادية و من ذلك تعيين " الحاج كروما " وزيرا للإعلام، لكن التقارب بين نظام " دو " والمسلمين ساهم في بروز البعد الديني للصراع الليبيري، حيث أثار حفيظة الجماعات الوثنية و النصرانية، فأحرقت المساجد والمدارس الاسلامية في المناطق التي دخلتها خاصة المدن الشمالية التي تقطنها جماعة الماندينغو ولعل ذلك كان أحد أسباب تكوين جبهة مسلمي ليبيريا بزعامة "الحاج كرومة" واستمر الاضطهاد ضد المسلمين حتى بعد انتهاء أعمال القتال وذلك اعتمادا على الدعم

---

[1] أحمد عيد، الصرارعات الاثنية و العرقية، المركز الديمقراطي العربي، تم تصفح الموقع في 2016/02/22 في www.democratic.com/index.php

[2] "مأساة المسلمين في ليبيريا " تم تصفح الموقع في 2016/02/23 في http://elaredaalra7man.ahlammontada.com

الذي قدمه له مجلس الكنائس الالماني في مؤتمره الذي عقد في لندن سنة 1955 م حيث تم تخصيص الجزء الأكبر من الميزانية لصالح النشاط التنصيري في ليبيريا[1].

-**الأسباب السياسية للصراع في ليبيريا:** تمثلت في تكريس الاستبداد السياسي في البلاد ويعود ذلك إلى ظروف نشأة الدولة الليبيرية على أيدي المستوطنين الأمريكوليبيريين الذين شكلوا حزب المحافظين الحقيقيين و أصدروا دستورا جديدا للدولة عام 1847م، و ظلوا يحكمون من خلاله حتى عام 1980، و قد اتسمت سياستهم بالهيمنة على كافة اقاليم الدولة خاصة المناطق التي لا توجد بها زعامات قبلية، مع حرمان أبناء البلاد الأصليين من ممارسة حقوقهم السياسية التي نص عليها الدستور، وقصر المناصب السيادية على أتباعهم فحسب[2].

واتسمت فترة "دو"عند استلائه على السلطة بتعليق الدستور و حظر الأحزاب السياسية وإدارة البلاد من خلال مجلس عسكري حاكم برئاسته، كما قام بإرجاء الانتخابات الرئاسية عن موعدها حتى يتسنى له خوضها، حيث اشترط الدستور ألا يقل سن المترشح عن 35 سنة. و قد قام بتزوير الانتخابات التي جرت في عام 1985 و فاز بمنصب الرئيس. إلا أن الاضطهاد السياسي بلغ ذروته بعد فشل المحاولة الانقلابية التي قام بها " توماس كوينكبا " سنة 1985، والذي ينتمي لقبيلة الجيو والتي أعقبتها عمليات انتقام واسعة النطاق من جانب قوات "صمويل دو" ضد قبيلتي الجيو والمانو[3].

ويلاحظ أن الخلافات السياسية لم تقتصر فقط على الخلاف بين النظام و قوى المعارضة و مطالبتها بحقوق سياسية أوسع، بل امتدت لتشمل قوى المعارضة نفسها و الخلاف القائم بينها على الزعامات و السلطة و الحكم داخل الجماعات.

---

[1]سامي بخوش، دور المنظمات الاقليمية في إدارة النزاعات في غرب إفريقيا- نموذج منظمة الإيكواس في ليبيريا و كوت ديفرار، (رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011)، ص 101، 102

[2]المرجع نفسه، ص،102.

[3]Sarah left, war in leberia, 26/04/2016 in www.theguardian.com/world/2003

-**الأسباب الاقتصادية و الاجتماعية:** و تتمثل في سوء الإدارة و استشراء الفساد ما أدى إلى إضعاف مؤسسات الحكم و جمود اقتصادي نتج عنه انهيار للسلم والاستقرار الاجتماعي[1]، حيث تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 1.9 % خلال الفترة الأولى لحكم صمويل دو (1980-1985)[2]. بالإضافة إلى تنامي مشكلة البطالة و الديون حيث ارتفعت معدلات البطالة و تزايد حجم الدين الخارجي إلى أكثر من 2 مليار دولار و أصبحت البلاد غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية. و في عام 1987 كانت ليبيريا هي أول دولة إفريقية يعلن البنك الدولي و صندوق النقد الدولي إفلاسها[3].

نتيجة للظروف السابقة واحتكار جماعة معينة لثروة المجتمع، انهارت التنمية الاقتصادية للدولة، فرغم الثروات الضخمة للبلاد فإن مستوى الدخل الفردي لا يزيد عن 140 دولار في الشهر[4].واتفقت الكثير من الدراسات حول عوامل وأسباب الصراع والعنف في ليبيريا أي أن أي دولة تكثر فيها المشاكل الاقتصادية ويشعر المواطن بفقدان العدالة الاجتماعية والمساواة، وعدم الرضا عن إدراة حكامهم، يلجأ فيها المواطن إلى استخدام العنف لتحقيق احتياجاته الأساسية[5].

-**الصراع على الموارد:**

يرتبط الصراع في ليبيريا بالموارد النادرة خاصة الذهب والماس والاخشاب و غيرها، والتي سيطرت عليها النخب الحاكمة منذ تأسيس دولة ليبيريا سنة 1847، حيث كانت لها مصدر القوة والسطوة والرفاهية على حساب الجماعات الأخرى المشكلة للمجتمع الليبيري[6].

---

[1]ibid

[2]أحمد عيد، مرجع سابق

[3]المرجع نفسه

[4]خالد منفى على، مرجع سابق

[5]عبد الحكيم نجم الدين، " أسباب ظهور حركات العنف في غرب إفريقيا"، تم تصفح الموقع في 16/05/2016 td www.quiraat africain.com/home/new

[6]The causes of conflit in africa, op cit, p13

إن الصراع على الموارد الطبيعية إلى جانب انتشار الفقر، و البطالة، و سيادة نمط متحيز لتوزيع هذه الموارد يعد من أهم الأسباب الاقتصادية الكامنة وراء الصراع في ليبيريا، و تمثل الموارد الطبيعية و خاصة الماس دافعا للصراع و نشوب الحرب الداخلية، بالإضافة إلى أن سعي كل طرف للإستيلاء على ثروات البلاد و السيطرة عليها يسمح باكتساب إمكانيات قوة يمكن توظيفها في شراء أسلحة و تمويل الحروب و إطالة أمدها و هذا ما يزيد من حالة عدم الاستقرار السياسي للدولة[1].

- الأسباب الخارجية للصراع في ليبيريا:

لعبت العوامل الإقليمية و الدولية دورا هاما في نشوب الصراع في ليبيريا و كان لدول الجوار دور كبير خاصة في تقديم الدعم للجبهة الوطنية القومية الليبيرية(NPFL)الذي أعطاها قوة لمواجهة نظام "صمويل دو"، بالإضافة إلى التحالفات مع حكومات أخرى في غرب إفريقيا تسعى لتصفية حساباتها مع الرئيس الليبيري صمويل دو، وكذلك مخاوف عدم الاستقرار التي يمكن أن تنتقل إلى دول الجوار.

وتضم قائمة الدول المتورطة في نشوب الصراع الليبيري:

-غانا: كان لها دور مهم في نشوب الصراع الليبيري، حيث تعد الظروف السياسية الداخلية وطبيعة العلاقات بين غانا وليبيريا خاصة بعد انقلاب 1981 الذي أطيح بالحكومة المنتخبة من قبل مجموعة متطرفة تطلق على نفسها اسم المجلس الدفاعي الوطني المؤقت تحت قيادة جيري رولينجر، و صرحت هذه الحكومة الجديدة رغبتها في رسم مسار ثوري جذري داخليا و خارجيا، و أعادت العلاقات الدبلوماسية مع ليبيريا التي كانت معلقة بسبب القلق الرسمي بشأن إرهاب ليبيا الدولي.

اتهمت ليبيريا غانا بأعمال تخريب و توترت العلاقات بينهما خاصة في فترة 1982-1985 على الرغم من أن غانا كانت أول المناصرين لانقلاب "صمويل دو" لكن التغييرات

[1] هيثم الأشقر، " إفريقيا من صراع الماس إلى حروب النفط" ، تم تصفح الموقع في 2016/05/16 في www.raya.com/home/print/f6541603

التي أحدثها صمويل دو داخليا و قيامه بإعدام قادة النظام السابق و اتخاذه إجراءات عقابية ضد الجماعات الأخرى، قررت غانا دعم تشارلز تايلور الذي سجن مرتين فيها، من أجل قيادة حركة معارضة المقاومة و النضال ضد صمويل دو و نظامه.

استطاع تايلور بفضل خطابه السياسي و الكاريزما الثورية أن يجلب اهتمام الشباب الغاني ووفقا لضابط مخابرات منشق أنه كان هناك عدد من المعارضين الغانيين على استعداد للقتال إلى جانب تايلور في ليبيريا، و هذا ما كان دافعا له لتقوية الجبهة و الحصول على دعم أكبر يحقق له هدفه في السيطرة على السلطة في ليبيريا[1].

-التحالف بين بوركينافاسو و كوت ديفوار و ليبيا: من أجل دعم الجبهة الوطنية القومية، حيث ساهموا في التأثير على السلطات الغانية لإطلاق سراح شارلز تايلور و كانت أسباب هذه الرعاية والاهتمام بدعم تايلور تشتمل العوامل الشخصية والاقتصادية والإديولوجية والعسكرية، فالأزمة الاقتصادية في كوت ديفوار الناجمة عن انهيار أسعار المواد الأساسية أوائل 1980 خاصة الكاكاو والقهوة، خلقت أزمة داخلية يصعب احتوائها.كما ساهمت الأزمة المالية في انخفاض الدخل وعدم القدرة على تغطية التكاليف خاصة أجور العمال، هذا ما أدى بطريقة غير مباشرة إلى زيادة كراهية الأجانب ببركينافاسو، هذا كله أفرز توترات داخلية لكل من بوركينافاسو وكوت ديفوار، حاولت الدولتين دعم الجبهة الوطنية القومية على أمل تحويل الاهتمام المحلي من أزمات داخلية حرجة إلى عامل آخر بالغ الأهمية وهو الاستقرار الإقليمي.

فرنسا: أدت الإستراتيجية الفرنسية في دعم الجبهة الوطنية القومية عن طريق كوت ديفوار بحجة حيازتها لأراضي عبارة عن أجزاء من مقاطعة ماريلاند، و أنحاء نهر ماكونا، استحوذ

---

[1]Emmanuel Olatande Ojo , **the politics of conflcit and Internal displacemement : an assessment of the internal and external causes of the Liberia civil war**,(negeria : Department of history, Obafemi A wolowo university, Ile-Ile, osun state, 2001)5, p,p336-339

عليها الليبيريين الأصليين، لكن مع تولي صمويل دو السلطة، عمل على استصلاح هذه الأراضي التي فقدت في القرن الماضي، ما أثار اهتمام باريس بالوضع[1].

أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية و انتهاجها سياسة السكوت وعدم التدخل في الصراع الليبيري ودعم حليفها صمويل دو في مواجهة تايلور، إلا أنها لم تفضل التدخل العسكري ولا حتى الدبلوماسي وإنما اكتفت بحماية مصالحها. ولقد كان لهذا التراجع الأمريكي عن دعم صمويل دو أحد أسباب تفوق تايلور وعدم احتوائه للصراع سريعا[2].

فالصراع في ليبيريا جاء كمحصلة لمجموعة متشابكة من العوامل الداخلية والخارجية الاقليمية و الدولية، ساهمت في نشوب الصراع و استمراره.

المبحث الثاني: تعدد القوى المتورطة في الصراع الليبيري.

ساهمت العوامل الداخلية والخارجية في تطور الصراع في ليبيريا مما انعكس سلبا على الأوضاع الداخلية للبلاد، وزاد من حدة الصراع وتفاقمه خاصة مع ظهور متغيرات لعبت الدور المحوري في استمرار الحرب الليبيرية، وأعطت الصراع بعدا محليا وإقليميا وتتمثل في:

المطلب الأول: ظهور لوردات الحرب وعلاقتها بالشركات متعددة الجنسيات

أصبحت ظاهرة لوردات الحرب واحدة من أهم عوامل استمرار الحروب الأهلية في العديد من الحالات وبالذات في ليبيريا. فالحرب الأهلية في ليبيريا بمثابة معركة على التجارة داخل حدود الدولة وخارجها، كما لعب المستثمرين الأجانب دورا حاسما في دعم قوة وسلطة لوردات الحرب، وإتاحة الفرصة لهم لتدمير الحكومة المركزية والبنية الأساسية للبلاد، ونهب اقتصادها من أجل خلق ظروف مواتية لتحقيق المصالح التجارية لهؤلاء المستثمرين والشركات.

---

[1]Emmanuel Olatunede Ojo, op cit, p 49.

[2]MajE.V.Onumajuru, opcit, p,42.

تعتبر ليبيريا النموذج الأكثر وضوحا لبروز لوردات الحرب*، حيث استطاعت الفصائل المتحاربة أن تقدم هيكلا اقتصاديا بديلا للاقتصاد المحلي للدولة. بالإضافة إلى إقامة روابط قوية مع الشركات الأجنبية، بل والمشاركة بفعالية في حركة التجارة الدولية[1] وبالذات في ليبيريا، حيث سيطر تشارلز تايلور على جزء كبير من الاقتصاد، واستغلال الموارد الطبيعية بالسيطرة على المناطق الغنية بها، واعتمد على تصدير الماس والخشب والحديد الخام، بالإضافة إلى الضرائب التي كانت تدفع له شخصيا، كما تعهد زعماء المتمردين المجندين الجدد فرصة للثراء الشخصي من خلال النهب، والسلب، والتحفيز على السيطرة وغزو المناطق الأخرى التي تتوافر بها الموارد الطبيعية[2].

خلال طول فترة الصراع الليبيري التي سيطر فيها على 90 بالمائة من ليبيريا بما في ذلك الثروة والموارد الطبيعية، والتركيز على المؤسسات التجارية لمساعدته على التمويل حيث تقدر الأموال التي جمعها تايلور في الفترة ما بين 1992 – 2003 تتراوح بين 105 – 450 مليون دولار، كما قام تايلور ببيع ماكينات التعدين للشركات الأمنية المهجورة، وتعامل مع شركة **فايرستون** للإطارات والمطاط للتعاون في إنتاج المطاط والتسويق له ، والتي حققت له مداخيل كبيرة ساهمت في دعمه وتمويل الحرب خاصة في المرحلة الأولى منها[3].

كما أصبح تايلور منذ 1990 يتحكم في تجارة الأخشاب والمعادن والمنتجات الزراعية بالتعاون مع ثمانية شركاء تجاريين آخرين، ومع مرور الوقت اكتسب خبرة تجارية كبيرة، وأظهر مهارة في السيطرة على موارد التجارة الخارجية، وهو ما سمح له بتسليح جنوده وغزو المناطق الأخرى التي تتوافر بها الموارد القابلة للاستغلال بسهولة، كما اتجه أيضا

---

(1)– أحمد إبراهيم محمود، مرجع سابق، ص 326.

*لوردات الحرب هم الأشخاص الذين يملكون السيطرة العسكرية و المدنية على جزء من أراضي الدولة، و تبرز أكثر هذه الجماعة في الدول الفاشلة و التي تدهورت السلطة المركزية و تقلصت سلطتها على أرجاء البلاد حيث تعرف هذه الدول بالتحرك الكبير لإطالة الحرب للحفاظ على النظام الاقتصادي، الخاص بها

(2)– Shelly Dick, "liberia over vieu", le 17/06 / 2016 in www.forcemigration.alg.

(3)– Janna Lipman, **charles Taylor's criminal Net Work : Ex ploiding Diamands and children**, (PUBPHO louise shelly, 2009). p 8.

إلى السيطرة على الشركات الأجنبية العاملة في ليبيريا[1]، وكانت هناك عدة شركات أوروبية تعمل في مجال استخراج خامات الحديد في منطقة الحدود بين ليبيريا وغينيا، واستغل تايلور لهفة الشركات الأجنبية للوصول إلى مناطق الاستخراج، وحصل من شركات التعريف الإفريقية مثلا على حوالي 10 ملايين دولار شهريا من اجل السماح لها بشحن خامات الحديد عبر خطوط السكك الحديدية، كما أن (سولاك) الفرنسية قامت بشراء الحديد الخام من تايلور.واستخدم تايلور أراضي ساحل العاج كقاعدة لتحميل الأخشاب من المناطق التي تسيطر عليها جبهته، كما استفاد أيضا من بوركينافاسو لاستيراد شحنات الأسلحة والمعدات العسكرية من الخارج[2].

واتجه تايلور نحو التعامل مع عدد كبير من الشركات الأجنبية الصغيرة العاملة في مجال نقل الأخشاب، حيث حصلت هذه الشركات على الأخشاب الاستوائية الرخيصة التي لم يكن المنافسون الكبار راغبين في الحصول عليها.و استمر تايلور في إتباع نفس الأسلوب الذي كان ينفذه "صمويل دو" والذي يقوم على توفير نوع من المعاملة الخاصة للشركات الأجنبية في مقابل تقديمها التمويل والأسلحة وأجهزة الاتصالات والمساعدات التدريبية للقوات العسكرية.

كما اتبع أسلوبا وإستراتيجية مماثلة لربط مصالح المسؤولين الأجانب وشركات التجارة الإقليمية والأسواق الأجنبية في الغرب، وذلك عندما وصل بقواته إلى الحدود مع سيراليون ، حيث حاول التأثير على تجارة الماس في سيراليون، حيث كان إنتاج سيراليون من الماس يباع في ليبيريا ويقدر إجمالي هذه التجارة بحوالي 100 مليون دولار سنويا.

واستغل تايلور الحرب الأهلية في سيراليون لتوسيع نفوذه التجاري وقام في عام 1991 بدعم الغزو الذي قامت به الجبهة الوطنية الثورية بقيادة "فوداي سنكوح" لأراضي سيراليون[3].و سار الزعماء المنافسون لتشارلز تايلور على هذا الطريق نفسه ولا سيما جورج بوبيا زعيم ما يعرف بـ (مجلس السلام الليبيري) الذي استطاع أن يقيم علاقات تجارية هامة خاصة عند سيطرته على موارد طبيعية في مناطق تابعه له بالإضافة إلى الأطراف الأخرى

(1)- أحمد إبراهيم محمود، مرجع سابق، ص 326.

(2)- المرجع نفسه، ص 327.

(3)- المرجع نفسه، ص 328.

التي سعت إلى تحقيق أرباح من وراء هذه الحرب والاستغلال التجاري لموارد الدولة التي كانت تسيطر عليها، حيث كانت مسألة التمويل مسألة هامة في استمرار الحرب بين الأطراف والسيطرة على المناطق الغنية بالمعادن في ليبيريا.

كما سيطرت جماعة الحاج كروما(OLIMO-K) على مقاطعة (نومي) الغنية بالمعادن، وأبعدت جماعة جونسون بمساعدة عدد من قادة قوات جماعة غرب إفريقيا (Ecowas) الذين تلقوا نصيبا من تلك الموارد في مقابل توفير المساعدة العسكرية[1].

المطلب الثاني: ظهور شركات المرتزقة.

شركات المرتزقة أو شركات الأمن الخاصة هي مجموعة من المحاربين المحترفين الذين يقدمون خدماتهم لمن يطلبها نظير أجر معين، كما عرفت الاتفاقية الدولية المناهضة لتجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم الصادرة في 1989 في المادة الأولى المرتزقة بأنه" أي شخص يجند خصيصا للعمل محليا أو في الخارج في نزاع مسلح ويكون دافعه الأساسي من الاشتراك في الأعمال العدائية هو الرغبة في تحقيق ربح شخصي ويبدي له فعلا من قبل طرف في النزاع، أو باسم هذا الطرف ويوعد بمكافأة مادية تزيد كثيرا على ما يوعد به المقاتلون ذوو الراتب والوظائف المماثلة في القوات المسلحة، وأن لا يكون من رعايا طرف في الصراع ولا من المقيمين في إقليم خاضع لسيطرة طرف الصراع.

وبشكل عام تفضل الحكومات استخدام المرتزقة لأنهم ينظرون إلى الحرب نظرة واقعية براغماتية بغض النظر عن خطورتها واعترافها كمغامرة مهنية، ذلك لأن ولاءهم لمن يستخدمهم ومن يدفع لهم أكثر، وليست لقضية البلد التي يقاتلون من أجلها.[2]

تهتم الشركات العسكرية الخاصة بأسواق محددة وهامة للنشاطات التي لم تعد القوات العسكرية التقليدية قادرة على القيام بها،لهذا أصبح القادة العسكريين يعتبرون توظيفهم كجنود لعدة سنوات للقيام بمهام معينة أمر غير مربح لذلك أصبحوا يفضلون تكليف الشركات

---

(1)- المرجع نفسه، ص 329.

[2]-محمد جمال عرفة، "المرتزقة بنادق مستأجرة بلا ضمير ولا أخلاق،" تم تصفح الموقع في 2016/04/29.في http//www.alamaton line. Net/ 13.php ?id.

الخاصة بجملة من المهام[1] .وهدفها الوحيد هو تحقيق الاستقرار داخل الدولة والدفاع ضد المتمردين المسلحين، واختلاط المشاريع شبه عسكرية والتجارية يجعل هذه الشركات تتواجد بقوة في أماكن الصراع، وتلعب دورا بارزا في شؤون الدول الإفريقية، خاصة التي شهدت حروب أهلية خطيرة مثل ليبيريا.[2]

يوظف المرتزقة في أكثر الأماكن اشتعالا بالحروب كون مهمتهم الأساسية هي إرساء الأمن في تلك المناطق، إلا أن أنشطتهم أصبحت غامضة حيث وجهت لهم اتهامات عديدة مابين السيطرة على النفط في الدول التي تتدخل فيها، وإتمام صفقات الماس مع الشركات العملاقة للماس "دي بيرز"، حيث تشتهر تلك الشركة باستهدافها للمناطق الغنية بالمعادن وغالبا ما تسيطر وتتحكم بالفعل في مناطق الذهب والألماس قبل أن تتجه في مهمتها الأساسية في أي دولة تتدخل فيها لدرجة أنها لا تعيد المناطق التي سيطرت عليها إلى الدول إلا بعد سرقة الكثير من تلك الموارد النفيسة، كما شاع عنها امتلاكها لمناجم الذهب ومنشآت تنقيب في الدول التي تتدخل فيها.[3]

-أهمية تدخل شركات المرتزقة.

تعود أهمية التدخل من طرف هذه الشركات خاصة بعد تراجع الاهتمام الدولي في التدخل العسكري في هذه الصراعات وكذا زيادة انتشار الصراعات الداخلية خاصة في غرب إفريقيا بعد الحرب الباردة، ولجوء النظم الحاكمة أو المعارضة إليها لتثبيت موقفها العسكري ومن ثم السياسي مثل ما حصل في ليبيريا. لذا فإن تدخلها قد يشكل عامل استقرار أو تهديد لأمن هذه الدول من ناحية، كما قد تكون له انعكاساته على أمن النظام الإقليمي التي تقع في نطاقه من ناحية أخرى.

---

[1]-فريد بريك يورنان، "شركات تجنيد المرتزقة، سوق مربحة"، ثم تصفح الموقع في 2016/04/30في:
www.swissi info.ch/ara

[2]-executive outcomes,in 30/04/2016 in:
www.ggaboals security.org/ military/world/para/executive out cones. Htmg.

[3]-حسن عادل،"الشركات العسكرية وجرائمهم حول العالم،" ثم تصفح الموقع في 30.04.2016: في www.sasapost.
Com/privote – mitary – companies

إن ضعف الجيوش الوطنية التي أصبحت عاجزة عن مواجهة أي حركة تمرد دفع الدول للجوء لهذه الشركات الأمنية الخاصة لقمع قوى التمرد ومواجهة التطورات المحتملة للصراع. فأسلوب الحسم العسكري المستخدم من طرف هذه الشركات قد يكون هو الخيار المتاح لأطراف الصراع.كما ترتبط الأسباب الأمنية بالأسباب السياسية المتمثلة في تراجع شرعية معظم هذه الأنظمة بسبب عدم ممارستها للديمقراطية، خاصة في إقصاء المعارضة من المشاركة السياسية، وكذا الاقتصادية لاسيما أن معظم الدول التي تشهد تدخل هذه الشركات هي دول غنية بمواردها الطبيعية خاصة المعادن النفيسة مثل الماس والذهب، لذا بات من الشائع إطلاق مسمى حرب الماس على الصراع في ليبيريا.[1]

-دور شركات المرتزقة في ليبيريا.

إن الحرب الأهلية الليبيرية التي تداخلت فيها أطراف الصراع وأضعفت قدراتهم في مواجهة الحكومة للحركات المتمردة، أو لتقوية هذه الجماعات في مواجهة النظام تستنجد بالشركات الأمنية الخاصة للمشاركة في الجهود العسكرية في مقابل حصول هذه الأخيرة على أموال كبيرة وحقوق في التجارة في الموارد المعدنية وخاصة معدن الماس في ليبيريا، أين سمح تشارلز تايلور لهذه الشركات باستغلال الماس والذهب والأخشاب مقابل حمايته والدفاع عن حكومته الشرعية خاصة بعد فوزه في انتخابات 1997، واستخدم تايلور هذه الشركات لحماية مناجم الذهب والماس المسيطر عليها، كما تقوم هذه الشركات بالإضافة للعمليات القتالية بتوفير المناخ الملائم بالاتفاق مع السلطات الحكومية بتنظيم عمليات النقل الجوي والاستيراد والتصدير بالتعاون مع شركات أخرى تابعة لها، وهو ما يعطي للمرتزقة وجود قوي إن لم تكن هيمنة كاملة خاصة في المجال الاقتصادي التي تهدف من وراءها تحقيق أرباح ضخمة.[2]

---

[1]-رندة فودة،"دور شركات الأمن الخاصة في الصراعات الداخلية في إفريقيا: دراسة عملية تكشف السيناريوهات المستقبلية لدور المرتزقة،" الحياة الجديدة، 2011،2009.

[2]-أحمد إبراهيم محمود، مرجع سابق، ص، 232.

ومن أمثلة الشركات الأمنية الخاصة التي استأجرها تشارلز تايلور نجد شركة Executiveoutcomes من جنوب إفريقيا، وكانت هذه الشركة ككتيبة عسكرية في جنوب إفريقيا أثناء حرب الحدود مع الدول المجاورة وكذا نظام الفصل العنصري. حيث تم تفكيك بعض وحدات القوات الخاصة في جنوب غرب إفريقيا وتخفيض واسع في موظفيها، ما دفع إلى تشكيل هذه الشركة خاصة أنها جلبت بضع المئات من المقاتلين من قدامى المحاربين في الجيش في جنوب إفريقيا. كماقامت هذه الشركة بتدريب الجنود المقاتلين لجبهة تايلور، والمشاركة في العمليات القتالية ضد الجماعات المعارضة وتدمير معاقلهم، وحماية حقول الماس الرئيسية بالإضافة إلى الدعم اللوجستي من طائرات ومدرعات وطائرات هيلوكبتر، ما يسمح لها بالتدخل السريع والسيطرة على الوضع بدرجة عالية من الفعالية.

مقابل ذلك سمح تايلور لهذه الشركات باستغلال الموارد المحلية وتحويلها إلى مبالغ مالية ضخمة خاصة معدن الماس الذي يسهل نقله وبيعه بأثمان عالية، ما حفز المرتزقة على البقاء في خدمة تايلور وإعاقة عمليات السلام وإطالة الحرب الأهلية للاستفادة أكثر.[1]

وبالمثل لجأت الجماعات المعارضة إلى هذه الشركات من أجل التصدي ومواجهة الأساليب القمعية لتايلور، خاصة بعد فشل قوات حفظ السلام في تسوية الصراع ونزع السلاح للأطراف المتحاربة، واستعانت جماعة الليبيريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية(LURD) بالمرتزقة خاصة من غينيا وكوت ديفوار وسيراليون الذين عرض عليهم مبالغ مالية كبيرة، وحصة من الموارد التي تسيطر عليها جماعة (LURD).[2]

كما أن هناك فصائل من المتمردين تتخذ نوع فريد من المرتزقة في ليبيريا ولا تبدي ولاء لأي سلطة بعينها بل هي دائما متاحة للاستئجار، فعدم اكتمال العمل على نزع سلاح المقاتلين في ليبيريا وإعادة إدماجهم بعد نهاية الحرب دفعهم للعمل مع أحد الأطراف وتحقيق أرباح لم تكن تستطع تحقيقها من قبل.

---

[1]–James rupert,**diamond huters fuel African's brutal wars**, washigton post foreign service,1999,p1.

[2]–Micheal charles and others, **war economies in a regional con text: cha llen ges of Trans formation**, (london: lynne reinner publishers; Inc, 2004),p,121.

إن دعم المرتزقة للحكومات المركزية لمواجهة الجماعات المتمردة يبين ضعف الدولة في إفريقيا في إدارة شؤونها وخاصة الشؤون الأمنية ويتضح ذلك من خلال، قيام الشركات متعددة الجنسيات بتوظيف شركات أمن خاصة لحمايتها بسبب عدم قدرة الدولة على توفير الأمن اللازم.[1]

المطلب الثالث: تدخل الأطراف الخارجية في الصراع الليبيري.

لعبت العوامل الإقليمية والدولية دورا هاما ليس فقط في التسبب في الصراع، وإنما في تطوره وإطالته من جهة ثانية، فامتد الصراع في ليبيريا ليتدخل ويتشابك مع صراعات إقليمية أخرى في منطقة غرب إفريقيا، كما ساهمت أيضا هذه الأطراف في تغذية أطراف الصراع الليبيري وتزويده بالسلاح والمال من أجل مصالحها الخاصة، مقابل تراجع الأطراف الدولية كالولايات المتحدة الأمريكية عن دعمها للصراع القائم.

وتتمثل العوامل الإقليمية في الأدوار التي لعبتها الدول المجاورة لليبيريا سواء في التأييد أو المعارضة ومن بين هذه الدول نجد:

- **غينيا:**

تقع شمال ليبيريا ولعبت دورا هاما في معارضة نظام تشارلز تايلور من خلال دعمها للجماعة المتمردة بقيادة الحاج كرومة في الحرب الليبيرية الأولى، ثم دعمها لجبهة لورد الليبيرية (Lurd)في الحرب الليبيرية الثانية، مما أدى إلى توتر العلاقة بين الدولتين، ووقوع صدامات عسكرية عنيفة على الحدود، في المقابل تدعي غينيا أن نظام تشارلز تايلور يقوم بدعم المعارضة داخل الأراضي الغينية التي تشن هجماتها على الحكومة من الحدود الليبيرية، وترى المجموعة الدولية أن جبهة الليبيريين المتحدة من أجل المصالحة والديمقراطية كورن تتلقى دعما كبيرا من غينيا لاسيما مع وجود علاقات طيبة بين قائد جبهة لورد سيكوكونيه وحكومة كوناكري.[2] على إثر هذه الأحداث قدمت حكومة غينيا إلى الأمم

---

[1]–ABudum Alao , op ,cit, p41.

[2]–خالد حنفي على، مرجع سابق.

المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية بشكوى من هجوم منظم لعصابات مسلحة من أراضي دولة ليبيريا بسبب الدعم الغيني للجماعات المتمردة في ليبيريا[1].

استوردت غينيا كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر من إيران بغرض إرسالها إلى جماعة المتمردين المتحالفة معهم في ليبيريا والتي بدأت في شن هجومها على منروفيا[2]،ومحاولة منع إنشاء قاعدة تمرد في منطقة استخراج الماس في جمهورية غينيا، كما اتهمت ليبيريا غينيا بدعم المعارضة وتزويدها بالمال والسلاح لأسباب تصفية حسابات سابقة أو لأسباب التفاهم مع سياسات مصلحيه أوروبية وأمريكية هذا ما زاد من حدة التوترات على الحدود بين ليبيريا وغينيا وساهم في حدة الصراع الليبيري واستمراره.[3]

-سيراليون:

تقع شمال غرب ليبيريا تعتبر أول الدول المتأثرة بالحرب الليبيرية التي انطلقت من سيراليون بقيادة تشارلز تايلور، الذي طلب في البداية من الرئيس السيراليوني جوزيه مومو استخدام أراضي بلاده كقاعدة لشن هجمات عبر الحدود إلى ليبيريا، لكن الرئيس مومو رفض، ما سبب هذا في استياء تايلور منه،[4]ودفع به للاتفاق مع فوداي سنكوح قائد الجماعة المتمردة في سيراليون على التعاون المتبادل بينهما اعتمادا على العلاقة التي كان قد أقامها معه سنة 1980 حينما كان الجانبان يتدربان عسكريا في ليبيا.واتفقا على أن يستخدم تايلور شرق سيراليون في التدريب والتحضير للهجوم على ليبيريا، وبعد غزو تايلور لليبيريا من ساحل العاج واستتباب الوضع نسبيا لصالحه في ليبيريا، قام بإرسال الأسلحة والمقاتلين لمساعدة الجبهة الثورية في سيراليون لشن الحرب ضد الرئيس جوزيه مومو الذي أطيح به في انقلاب عسكري.

---

[1]-عبد المالك عودة، "في الغرب الإفريقي..الصورة صناعة محلية والاطار الأجنبي"، الأهرام، العدد127 ،2001

[2]-Francis langumba Keili",small arms and light weaponstransfer in west Africa: a stock taking,"in 12-04-2016 in: www.Mercury. eth2. ch

[3]-عبد المالك عودة، مرجع سابق.

[4]-."children at war in liberia and sena leane" in 29/04/2016 in: www.fesmitha.com

واستغلت الجبهة الثورية تلك الظروف للهجوم على المواقع المعزولة التابعة لجيش سيراليون، والمناطق السكنية الريفية غير المسلحة. بالإضافة إلى سيطرة الجبهة الثورية على المصادر الرئيسية للدخل الأجنبي خاصة مناجم الماس في مقاطعة كونو، وعلى إثر ذلك قدم فوداي سنكوح دعما كبيرا لتايلور خاصة بالسماح له باستغلال الماس الموجود على الحدود الليبيرية الغربية مقابل الأسلحة والأموال.

وساهم هذا المصدر في تقوية القدرات التمويلية لتشارلز تايلور، والسيطرة على الوضع في ليبيريا وإطالة أمد الصراع أكثر[1]. كما قام جوزيه مومو في بداية المواجهة مع الجبهة الثورية المتحدة داخل سيراليون بدعم المعارضة ضد تايلور خاصة جبهة أوليمو(OLIMO)، وكذلك مساندة قوات الإيكوموق في الدخول إلى ليبيريا، وتنفيذ عملية حفظ السلام.[2]

إن دعم النظام في سيراليون للمعارضة ضد تايلور كان من بين الأسباب التي أدت إلى تطور الصراع وتعقيده، وتعطيل عمليات التسوية، وحدوث انقسامات داخل المعارضة نفسها على الزعامة بسبب الاستحواذ على الموارد المحصلة من المساعدات المقدمة من سيراليون، وكذا السيطرة على موارد الأقاليم الموجودة فيها، فتغذية أطراف الصراع الليبيري بالسلاح والمال كان لخدمة مصالحها الخاصة، والعمل على الإطاحة بالرئيس تشارلز تايلور الذي ألحق بسيراليون الخراب والدمار والدخول في حرب أهلية دامت 10 سنوات.

-كوت ديفوار:

تقع شرق ليبيريا كان لها دور في تطور الصراع وزيادة حدته، وتعقدت الحرب الأهلية الليبيرية خاصة بسبب العديد من الروابط التي أقيمت بين أفراد اللاجئين والقادة السياسيين في المنفى، والمتمردين الذين وجدوا في بلد مجاور لهم،أن الدعم السياسي والعسكري لخلق حركات مسلحة، والقيام بحروب في المناطق الحدودية.

---

[1]-أحمد محمود إبراهيم، مرجع سابق، ص 257.

[2]-حسن بدر الشافعي، **تسوية الصراعات في افريقيا"نموذج الايكواس"**، (القاهرة: دار النشر للجامعات،2007)،ص، 218.

وتم تشكيل تحالف بين متمردي ساحل العاج وتشارلز تايلور للقيام بأعمال تخريبية على أراضي ساحل العاج، وعلى إثرها توقف تصدير موارده الهامة خاصة الكاكاو والتي ترتكز في الجنوب الغربي للدولة مع الحدود الليبيرية، وتمثل مصدر دخل كبير للدولة حيث تقدر نسبة إنتاج الكاكاو في كوت ديفوار بـ 40٪ من الإنتاج العالمي، ما دفع الرئيس غباغبو لإعادة تنشيط اتصالاته مع الحركة الليبيرية المسلحة لورد المعارضة لتايلور ودعمها بالمال والسلاح، وشراء ولائهم من خلال ضمان القيام بعمليات قتالية تنطلق من أراضي كوت ديفوار إلى ليبيريا للإطاحة بالحركات القادمة منها.

وتعتبر الجماعات العرقية في كل من المعسكرين في منطقة الحدود بين ليبيريا وكوت ديفوار مشاركة في الصراع الليبيري، حيث تعتبر جماعة الجيو الليبيرية قريبة جدا من الجماعة العرقية ياكويا بكوت ديفوار. ما يسمح لحكومة بوانيه الإفوارية بتسييرها والسيطرة عليها ودعمها دون شرط أو قيد، وبإمكانها تحريك الصراع في ليبيريا وتقوية المعارضة للنظام القائم، أو دعم النظام ضد المعارضة التي تخدم مصالح الدولة المجاورة.[1]

تدخل كوت ديفوار في الحرب الليبيرية يبرز أكثر في المرحلة الثانية من الحرب حيث انقلب الأمر من دعمها في بداية الحرب لتايلور أيام حكم بوانيه الذي رأى في دعم تايلور في بداية الحرب هو تقديم مساعدة للتخلص من نظام "صمويل دو" الفاسد الذي كان يمكن أن يشكل خطرا على الدولة وعلى الحدود مع ليبيريا، ويخلق العديد من المشاكل والتوترات. إلا أن تايلور كانت له خطط معاكسة ساهمت في إحداث اضطرابات في كوت ديفوار بسبب ظهور حركات متمردة في الجنوب الغربي للدولة بدعم من تايلور ما تسبب في تصاعد التوترات تم على إثرها تنحية الرئيس بوانيه عن الحكم.

أما في المرحلة الثانية من الصراع وبعد عودة بوانيه إلى الحكم في كوت ديفوار قام بتقديم المساعدة لمتمردين ضد تايلور، وتقديم الدعم خاصة للحركة الليبيرية من أجل

---

[1]–Francois Barrot la lot d'iroireet le boomerang liberien ,2003,in 22/04/2016 in www.cyberscopie,info/pages/art16decryphtml

الديمقراطية موديل (model) بالمال والسلاح، وهذا الدعم كان أحد أسباب ضعف تايلور واضطراره للفرار خارج البلاد.[1]

-نيجيريا:

أبدت اهتماما خاصا بالحرب الأهلية الليبيرية تحت تأثير العديد من الدوافع والأسباب، أولا الصداقة الشخصية بين الرئيس النيجيري آنذاك بابا نجيدا والرئيس صمويل دو، كما تعتبر نيجيريا ذاتها القوة الكبرى في تلك المنطقة، ورأت في الحرب الليبيرية فرصة لتكريس نفسها كقوة إقليمية لحفظ السلام، أو كوكيل عن الأمم المتحدة. كما كانت تسعى لإبعاد ساحل العاج عن ليبيريا بحكم التنافس التقليدي بينهما، ولا سيما أن تايلور كان مدعوما من قبل ساحل العاج وبوركينافاسو. مما جعل نيجيريا تشعر بأن نفوذها الإقليمي مهدد من طرف هذه الدول.

عملية التدخل من جانب منطقة الإيكواس (Ecowas)واجهت العديد من الصعوبات والعقبات السياسية والعسكرية، من بينها رفض تشارلز تايلور دخول هذه القوات إلى البلاد، وهدد بقتل جميع الرعايا الأجانب، ورغم هذه الأوضاع استطاعت قوات الإيكواس(Ecowas من السيطرة على معظم أرجاء العاصمة منروفيا ما أدى إلى وقوع العديد من الصدامات والمواجهات مع قوات تشارلز تايلور وخلق فوضى شديدة في ليبيريا.[2]

بالإضافة إلى هذا دخلت وأصبحت طرفا مباشرا في الصراع، وتورطت في استغلال الموارد الاقتصادية، وعمليات النهب والسلب وتجارة المخدرات من طرف خاصة الجنود النيجيريين الذين كانوا يعانون من قلة الرواتب، ونقص المعدات، كما وجد قادة تلك القوات الإستراتيجية الأفضل لمواجهة تايلور هي استخدام الخصوم المحليين لتايلور من أجل تقويض مصادره الخاصة بالتبادل التجاري، ولذلك عرضوا دعما لجوستيا على القائد السابق للقوات المسلحة الليبيرية روزفلت جونسون، ووزير الإعلام السابق الحاج كروما، وقد شكلا الاثنان الحركة الموحدة الليبيرية (ULiMO) سنة 1991.

---

[1]-خالد حنفي على، مرجع سابق.

[2]-أحمد محمود إبراهيم، مرجع سابق، 21.

في عام 1993 سيطرت الحركة الموحدة الليبيرية على معظم أراضي غرب ليبيريا وقطعت الطريق على تايلور نحو الماس في سيراليون بدعم من القوات النيجيرية ومساهمتها في تجارة الماس والذهب وعمليات المقايضة في المناطق التي كانت تسيطر عليها جبهة تايلور.[1]

كما ساعدت جماعة الإيكواس جماعة الحاج كروما(ULIMO-K)، المنشقة عن جماعة جونسون(ULIMO-G) على السيطرة على مقاطعة بومي الغنية بالمعادن. وفي سنة 1993 ظهرت جماعة أخرى بقيادة المنافس الرئيسي لتايلور وهو مجلس السلام الليبيري بمساعدة الإيكواس وركزت على استغلال الموارد الطبيعية. وازداد استغلال الموارد المحلية من طرف القوات النيجيرية، وخاصة تجارة الأخشاب على مناطق الحدود مع ساحل العاج، وذكرت تقارير صحفية أن تلك الجماعة قامت باستغلال الأيدي العاملة في شركات المطاط، وهو ما ساعد مثلا إلى وصول صادرات المطاط عام 1994 إلى حوالي 4 آلاف طن في المناطق التي تديرها قوات الإيكواس. كما قام قادة الايكوموق بالاستيلاء على الأصول الثابتة للدولة، مثل قضبان السلك الحديدية ومعدات التعدين والمرافق العامة وباعوها في الخارج، ما أعاق عمليات استخراج الحديد الخام وأضعف القاعدة للأطراف المتصارعة وتعقيد أكثر للحرب الأهلية.[2]

أما بالنسبة للعوامل والظروف الدولية والمتمثلة أساسا في سياسة السكوت وعدم التدخل التي انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة اتجاه الصراع في ليبيريا، فالولايات المتحدة الأمريكية كان لانشغالها بحرب تحرير الكويت دورا هاما في اندلاع النزاع واستمراره والتي كان بإمكانها احتوائه في حالة تدخلها من أجل دعم حليفها دو (في مواجهة تايلور)الذي أعطى في عهدته العديد من الامتيازات للولايات المتحدة وبلغت علاقة دو مع الولايات المتحدة الأمريكية إلى حد تنفيذ خطط الحكومة الأمريكية(حكومة رونالد ريغان) في زعزعة الأنظمة الثورية في البلدان المجاورة لليبيريا .و نتيجة للسياسة المتعاونة التي أيدها دو

---

[1]-المرجع نفسه ص328.

[2]-Abiodun Alamo, op,cit,o,136

فقد أقدمت الولايات المتحدة على زيادة مساعدتها الاقتصادية لليبيريا من 76 مليون دولار إلى 91,11 مليون دولار.

وقد وصلت علاقة دو بالولايات المتحدة إلى حد السماح للسفارة الأمريكية في ليبيريا بأن تلعب دورا في رسم سياسية ليبيريا الداخلية والخارجية، بالرغم من كل ذلك فقد أخذت علاقة دو بالولايات المتحدة توتر لاسيما بعد قيامه بالسماح للجيش بإطلاق النار على طلبة الجامعة، وقيامه بتزوير نتيجة الانتخابات لصالحه. لذا كانت مساهمة الولايات المتحدة كبيرة في الانقلاب الذي قاده كوينكبا والذي له ولاء للولايات المتحدة[1].

فالولايات المتحدة الأمريكية لم تفضل التدخل العسكري، أو حتى الدبلوماسي وإنما اكتفت بإرسال سفن حربية من أجل إجلاء رعاياها إضافة إلى حماية مصالحها في ليبيريا، وقد كان لهذا التراجع الأمريكي عن دعم دو أحد أسباب تفوق تايلور والتصعيد في حدة الصراع وتطوره وعدم القدرة على احتواءه سريعا. كما أن الأمم المتحدة أيضا تجاهلت إلى حد كبير خاصة في المرحلة الأولى من الصراع تطورات الأوضاع في ليبيريا، حيث اعتبرت ما يحدث هناك شأن داخلي لا ينبغي التدخل فيه وساعدها في ذلك العديد من الاعتبارات أهمها كانت ملتزمة التزاما كاملا مع الأحداث التي شهدتها البوسنة آنذاك والشرق الأوسط وبالتحديد حرب الخليج الأولي.[2]

فالموقف الأمريكي من اندلاع الحرب الأهلية في ليبيريا بداية من سنة1989 أثر على تطور الصراع إلى الأسوأ وانتشار الفوضى والدمار في ليبيريا، ما سمح لتشارلز تايلور بالسيطرة على الحكم وانتهاج أسلوب القمع ضد معارضيه[3] ،خاصة بعد التأييد القوي الذي منحته الولايات المتحدة الأمريكية لتايلور، والذي ساعده على انتخابات صورية والفوز بها سنة 1997 للحصول على اعتراف دولي بنظامه. إلا أنه وكغالبية الحكام والدكتاتوريين أساء قراءة التحولات التي تطرأ على مصالح القوى الكبرى وبالتالي التغيرات التي تطرأ على

---

[1]-منى حسين عبيد،**التطورات السياسية المعاصرة في ليبيريا**، (بغداد: مركز الدراسات لدولية)، ص، 9.

[2]-خالد حنفي على، مرجع سابق.

[3]- منى حسين عبيد ، مرجع سابق ،ص، 9.

مواقفها.[1]أدى إلى تغير موقف الولايات المتحدة خاصة في المرحلة الثانية من الحرب وأكدت حرصها على تدخل الأمم المتحدة ونشر القوات الأممية لتعمل مع قوات الإيكواس، وذلك بإصدارها العديد من القرارات في هذا الشأن.[2]

و أجبر تايلور على التنحي عن السلطة بتدخل واشنطن عسكريا عن طريق غينيا التي قدمت لها معونة عسكرية بقيمة 3 ملايين دولار لمساندة الجماعات المتمردة على حدودها، وكان هذا الاهتمام الأمريكي بالوضع في ليبيريا خاصة بعد اكتشاف لاحتياطي نفط كبير في خليج غينيا، حيث يتوقع أن تستثمر شركات البترول الأمريكية أكثر من 10 بليون دولار، وكذلك قرب هذه المنطقة من ليبيريا المشتعلة بالحرب الأهلية.[3]

المبحث الثالث: مساعي تسوية الصراع في ليبيريا:

سعت مختلف الأطراف الإقليمية و الدولية لتسوية وحل الصراع في ليبيريا نظرا لحالة عدم الاستقرار التي شهدتها، وأنتج عنها تدهور الأوضاع السياسية و نشوب حروب أهلية خلفت آثار كارثية على الدولة والمجتمع وساهم الدعم الإقليمي لأطراف الصراع في تعقيده من ناحيه، وأفرز حالة من الانقسام السياسي داخل دول الأعضاء خاصة بين الدول الانجولوفونية و الفرنكوفونية بشأن فكرة التدخل، و الصلاحيات الممنوحة للقوات الإقليمية من ناحية أخرى، كما يستلزم هذا الصراع تدخل الأطراف عسكريا إلى جانب التدخل الدبلوماسي في عملية التسوية، وهو ما افرز عدة عقبات تتعلق بتشكيل القوات وقيادتها والمخاطر التي يمكن أن تواجهها.

هذه الخصوصيات هي التي تفسر صعوبة عملية التسوية من ناحية، كما تفسر أسباب اندلاع الصراع ثانية أواخر سنة 1990، وهذا ما دفع الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا في المرحلة الثانية إلى الاعتماد بصورة اكبر على الأمم المتحدة في عملية التسوية بعدما كانت حريصة في مرحلته الأولى على أن تتم تسويته من خلالها.

---

[1]–يحيى غانم،" الصراع الدامي في ليبيريا ميراث عنصرية عبيد أمريكا المحررين،" الأهرام، ع 127، 2003.

[2]–خالد حنفي علي، مرجع سابق.

[3]– "من وراء الأزمة في ليبيريا"، تم تصفح الموقع في:2016/10/10 في:www.alasr.com 4318/articles/vieu/

وفي هذا الإطار سوف نتطرق إلى دور منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الايكواس(Ecowas) في تسوية الصراع في ليبيريا، بالإضافة إلى دور الأمم المتحدة في تسوية وإدارة الصراع خاصة في المرحلة الثانية منه.[1]

-المطلب الاول: مساعي الأطراف الإقليمية:

أ- دور منظمة الوحدة الإفريقية في تسوية الصراع في ليبيريا.(OUA)

حاولت المنظمة أن تكون أداة لتنسيق الجهود الإفريقية خاصة لفض النزاعات الداخلية للدول الإفريقية، وتجسدت هذه الجهود في العمل على تسوية وإدارة الصراع في ليبيريا لما يشكله من خطر على الوضع الداخلي للدولة ،وتداعياته على المنطقة ككل. وانعكس دور المنظمة في مجموعة من الآليات و الأجهزة الخاصة للقيام بعملية التسوية والتوفيق والتحكيم، ويتم تشكيل هذه اللجنة وتحديد شروط عملها بمقتضى بروتوكول يوافق عليه مؤتمر رؤساء اللجنة من الأفرع الرئيسية في المنظمة.[2]

- برزت حالة من الاتفاق العام بين الدول الإفريقية على ضرورة اهتمام المنظمات بالنزاعات الداخلية، و ظهر ذلك بوضوح في القمة العادية السادسة و العشرين (أديس أبابا1990)، حيث أكد القادة الأفارقة على ضرورة اهتمام المنظمة بإيجاد حلول سلمية للنزاعات الداخلية،[3] وفي هذه الحالة صاغت المنظمة تصورا جديدا لمفهوم التدخل في الشؤون الداخلية، حيث أشارت إلى إمكانية التدخل في حالتين هما:

---

[1] – حسن بدر الشافعي، مرجع سابق ،ص159.

[2]– انظر ميثاق منظمة الوحدة الافريقية، اديس ابابا ماي 1963، الفقرة الرابعة من المادة 53، المادة 19، في 2016/04/18 في –http ;// ;//www.moqatel.com/openshare/behote/montanat3/wehda opfri/mol,doc.htm

[3]– انظر: القمة العادية السادسة و العشرين لمنظمة الوحدة الافريقية(اديس ابابا 1991)، تم تصفح في 2016/04/18 في: .http//www.africa-uniou.org/officiel-documents

- إذا كانت الدولة محل النزاع تعاني انهيار شاملا في النظام أو القانون كما هو الحال في ليبيريا، إذ يمكن تبرير التدخل هنا استنادا إلى اعتبارات إنسانية و الرغبة في استعادة النظام و القانون، فضلا عن الحفاظ عن السلم و الأمن الإقليميين.

- عندما تصل التوترات داخل الدولة محل النزاع إلى مستوى قد يندر بتحوله إلى صراع واسع النطاق.ولوضع إطار مؤسساتي لذلك تم الاتفاق في القمة التاسعة و العشرين (القاهرة 1993)،[1] على إنشاء آلية جديدة تكون مهمتها الأساسية حول تسوية النزاعات الداخلية، وأطلق عليها آلية " منظمة الوحدة الإفريقية لمنع و إدارة و حل النزاعات"، ولقد حققت هذه الآلية مجموعة من الانجازات منها إرسال مبعوثين خاصين للسكرتير العام إلى ليبيريا لبحث الأوضاع السائدة و التوصل إلى حلول سلمية للصراع القائم.

بالرغم كل ما سعت به من جهود لحل الصراع في ليبيريا إلا أنها واجهت مجموعة من العقبات الرئيسية التي واجهت عمل الآلية في مجال إدارة النزاعات الداخلية و تسويتها أهمها غياب الإدارة السياسية بين دول الأعضاء مما يؤذي إلى عدم اتخاذ اجراءات فعالةفي مواجهة مختلف الصراعات، إضافة إلى ضرورة موافقة أطراف الصراع في التدخل، فضلا عن مشكلة التمويل من أهم العقبات التي تحول دون قيام الآلية بالمهام المنوط بها.[2]

ب-دور منظمة الايكواس(Ecowas) في تسوية الصراع في ليبيريا.

- **أسباب التدخل:**الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا *Ecowas من المنظمات الإقليمية الفرعية التي سعت إلى التدخل المباشر لتسوية وحل الصراعات الواقعة في نطاقها الجغرافي خاصة الداخلية منها، وحاولت من خلال عملها في التغلب على أوضاع المنطقة

1- انظر القمة التاسعة و العشرون لمنظمة الوحدة الافريقية(القاهرة 1993)، تم تصفح الموقع في 2016/04/18 , في htpp//www.africa-unioun.org/org/affricail documents

2- سامي بخوش، "دور المنظمات الاقليمية في ادارة النزاعات في غرب افريقيا نموذج منظمة الايكواس في ليبيريا و كوتديفوار"، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية جامعة باتنة، 2012)، ص-ص،36-37

*هي منظمة إقليمية فرعية تأسست سنة 1975 و هي بمثابة الآلية المؤسساتية لدعم جهود التعاون الإقليمي بين دول المنظمة، و تضم الجماعة 15 دولة.

على العديد من التحديات من خلال إبرام الكثير من الاتفاقيات و إنشاء الآليات التي تساعد الدول الأعضاء في تسوية الصراعات القائمة، ففي 12 أفريل 1978 تبنت الدول الأعضاء بروتوكول عدم الاعتداء و الذي نص على حضر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها،و في ماي 1980 احتدم الصراع في ليبيريا، وأكدت الايكواس أن الأحداث في ليبيريا تهدد أمن واستقرار الجماعة ككل،ولذلك تم تشكيل قوات حفظ السلام تابعة للجماعة وعرفت اختصارا الايكوموقEcomog، وقد لعبت دورا هاما في ليبيريا.[1]

و لقد أدت مجموعة من الظروف و الأسباب بمنظمة الايكواس للتدخل للمرة الأولى في تاريخها وتحولت تدريجيا تحت ضغط الأحداث السياسية إلى منظمة مسؤولة عن إيجاد الحلول للصراعات المسلحة والأزمات السياسية، التي تهدد الأمن والسلام داخل الجماعة،[2] فلقد أدى عدم التدخل الخارجي فضلا عن فشل جهود المصالحة الوطنية التي قام بها بالأساس مجلس الكنائس الليبيري بالتعاون مع بعض الرموز الإسلامية الى انهيار الأمن والنظام في معظم أنحاء البلاد خاصة أن الرئيس "دو" لم يسيطر على العاصمة منروفيا فقط.ولقد أسفر اندلاع الصراع إلى انهيار الدولة على مدى ما يقرب من سبعة سنوات، وقتل الآلاف وهرب نحو ثلث الشعب الليبيري فضلا عن بروز مخاوف انتقال عدوى الحروب ليس إلى دول الجوار فحسب بل إلى سائر دول المنظمة تحت تأثير الظروف الإثنية و الدينية المتشابهة، كلها ظروف ساعدت على تدخل الايكواس لتسوية الصراع في ليبيريا في ظل عدم وجود معارضة داخلية لتدخل الجماعة باستثناء موقف تايلور.[3]

بالنسبة للظروف الإقليمية فيلاحظ أن التنافس النيجيري الايفواري البوركيني كان له دورا هاما في قيام نيجيريا بالضغط على أعضاء الجماعة من أجل التدخل، على اعتبار أنها كانت تترأس الجماعة، وأدرجت الصراع في ليبيريا في جدول أعمال المنظمة للمناقشة، كما

1- لونار زكريا،مرجع سابق.

2- حسن بدر الشافعي، مرجع سابق،ص،188-189.

3-Gilles olakounleyabi,**le role de cedeao dans la gestion des crisis politiques et des conflits, cas de la guinee bissau**,(abuja ; friedriche-ebert-stiftung.2010) p,6.

كانت هناك مخاوف من انتقال الحرب إلى دول الحرب الإقليمي على اعتبار أنها تعاني من أزمات داخلية خاصة سيراليون و غينيا.

أما في المرحلة الثانية من الصراع فنلاحظ أن الظروف كانت أفضل بكثير خاصة في ظل وجود دعم كبير لتدخلها، وكان الترحيب من كافة الفصائل المتنازعة ودول أعضاء الجماعة ، بل أن البلاد شهدت وقف إطلاق النار بمجرد نزول قوات الجماعة إلى البلاد سنة2003 ، كما كان هناك شبه اتفاق و تأييد على أهمية تدخل الجماعة من قبل قوى المعارضة أيضا الإقليمية (كوت ديفوار، بوركينافاسو).[1]

- أدوات التدخل وجهود التسوية في ليبيريا:

لقد سعت الجماعة منذ اندلاع الصراع إلى العمل من اجل تسويته بوسائل التسوية السلمية التقليدية خاصة الوساطة، وفي هذا الصدد قامت بإنشاء لجنة الوساطة الدائمة من خمس دول أعضاء من اجل القيام بجهود التسوية السلمية في أزمة ليبيريا، فوضعت الصراع في قائمة أولوياتها خلال القمة 13 للمنظمة، والتي عقدت في العاصمة الجامبية بانجول في ماي 1990، فأصدرت المنظمة قرارا يطالب بوقف إطلاق النار، وإجراء انتخابات حرة وتشكيل لجنة خماسية خاصة بالوساطة برئاسة جامبيا، تظم كل من جامبيا، نيجيريا، غانا، مالي، توغو، ويعني ذلك أن جماعة الايكواس لجأت أولا إلى الوسائل الدبلوماسية لإدارة وتسوية الصراع الليبيري، إلا أن اعتراض تايلور على عمل اللجنة جعل الايكواس تفكر في أدوات التسوية العسكرية والمتمثلة في إرسال قوات عسكرية لحفظ السلم في ليبيريا، وذلك وفق ما تنص عليه بروتوكولاتها الدفاعية الأمنية.

وبالفعل تشكلت تلك القوة والتي عرفت باسم "الايكوموق"، وقد حددت الايكواس مهام قوات الايكوموق في تأكيد الالتزام بوقف إطلاق النار[2]، و تراوحت جهود الايكوموق ما بين مهام حفظ السلام و فرض السلام، كما حاولت بدل الجهود لتحقيق تسوية سلمية في ليبيريا نتجت عنه سلسلة من الاتفاقيات التي أصبحت الأساس لخطة السلام في نوفمبر 1990 بما

---

[1]- سامي بخوش ، مرجع سابق، ص112.

[2]- المرجع نفسه، ص، 166

في ذلك إنشاء الحكومة المؤقتة للوحدة الوطنية، وفي 30 اكتوبر 1991 توصلت المنظمة إلى اتفاق حدد فيه خطوات تنفيذ خطة السلام، بما في ذلك نزع السلاح للفصائل المتحاربة فضلا عن إنشاء مؤسسات انتقالية لإقامة وتحضير لانتخابات حرة و نزيهة.[1]

إلا أن تايلور رفض وقف إطلاق النار، مما أحرج قوات الايكوموق التي لم تتمكن من إدخال عناصر الحكومة المؤقتة التي شكلها المؤتمر الوطني لكل لليبراليين، والذي عقد في بانجول في ماي 1990م، وهو ما جعلها حكومة منفى تعمل في جامبيا.

و إزاء ذلك الوضع بدأت نيجيريا تتخلى عن فكرة الإجماع داخل الايكواس و اخذت تتحرك بمفردها، فأعلن الرئيس النيجيري آنذاك وضع قوات الايكوموق تحت قيادة بلاده، واستبدال قائدها الغاني بقائد نيجيري وبدل جهود اكبر لتسوية الصراع.[2]

المطلب الثاني : مساعي الأطراف الخارجية

دور الأمم المتحدة في تسوية الصراع في ليبيريا :

نظرا لحداثة تجربة الإيكواس بشأن تسوية الصراعات ، كان من الضروري أن تقوم بالتنسيق والتشاور مع المنظمات الدولية الأخرى خاصة الأمم المتحدة باعتبارها المنظمة العالمية ذات الخبرة في هذا الشأن ، وذلك في إطار أحكام الفصل الثامن من ميثاق المنظمة الدولية ، وقد تمثل هذا التنسيق في بداية الصراع من خلال إبلاغ الرئيس بابا نجيدا – باعتباره رئيس الجماعة في وقتها – لكل من مجلس الأمن و الجمعية العامة بشأن نية الجماعة إرسال القوات الى ليبيريا ، وبالرغم من أن المجلس لم يصدر قرارا صريحا في هذا الشأن إلا أنه لم يعترض في المقابل ، كما أيد الأمين العام للمنظمة فكرة التدخل.

إلا أن التأييد الفعلي لمجلس الأمن جاء بعد قيام تايلور بتنفيذ عملية هجومية سميت (الأخطبوط) * وتحول عمل الجماعة من مهام حفظ السلام إلى فرض السلام وإحكام حصارها على تايلور حيث طلبت من الأمم المتحدة ومجلس الأمن التدخل لمساعدتها في

3- E.vomumajurumaj,opcit, p41.

[2]- سامي بخوش، مرجع سابق ، ص117.

إحكام هذا الحصار،أنه كان يستخدم ميدانيا من أجل تصدير المواد الخام للخارج، وحصوله على السلاح في المقابل، وإستجاب المجلس لذلك [1] بفرض حصار على توريد الأسلحة للفصائل المتحاربة في ليبيريا ، بإصدار قرار رقم 788 في 19 نوفمبر 1992 بإستثناء تلك الموجهة للإكوموق بموجب أحكام الفصل السابع.

طالبت الجماعة من الأمم المتحدة لعب دور أكبر في عملية السلام، حيث قام الأمين العام للأمم المتحدة بتعيين ممثل خاص له في ليبيريا، وشارك كذلك في الإشراف على اتفاق كوتونو للسلام في جويلية 1993 ، وتلا ذلك قيام مجلس الأمن بإصدار قرار رقم 866 في سبتمبر 1993 يقضي بإنشاء بعثة مراقبين تابعة للأمم المتحدة والتي عرفت اختصارا بإسم(Unomil) وتتكون من 386 مراقب للعمل ، بالتعاون مع الإيكوموق في تطبيق الإتفاق ،ومراقبة وقف إطلاق النار ،وتعتبر هذه البعثة الأولى من نوعها التي تقيمها الأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة إقليمية فرعية[2] .

وقد حدد القرار بصورة "تفصيلية مهام هذه البعثة ومدتها على النحو التالي :

- تتشكل البعثة من مراقبين عسكريين ومدنيين في إطار الطب والهندسة والإتصالات .
- عدم مشاركة البعثة في أية عملية عسكرية أو تقوم بالتنسيق مع الإكوموق في عملية مراقبة وقف إطلاق النار ،وأن سلامة هذه القوات ستقع على عاتق قوات الإيكوموق.

ويلاحظ على هذا القرار ما يلي :

-إعطاء قدر أكبر من الشرعية ،الدولية لجهود الإيكوموق.

-اقتصار الأمم المتحدة على الجوانب الأقل خطورة (الجوانب الإنسانية والإشرافية فقط) مع الإعتماد على الإيكوموق في العمليات المتعلقة بالشق العسكري ولعل ذلك يرجع إلى عدم الرغبة في المخاطرة ، ومن ثم فإن دور الأمم المتحدة ليس دورا أصيلا وإنما دور مساعد

---

[1]-حسن بدر الشافعي ، مرجع سابق ، ص222.

* عملية الإخطبوط هي الهجوم الذي قام به تشارلز تايلور سنة 1992 ضد قوات الإيكوموق ، حدث على إثرها تغير في منهجية عمل الإيكوموق ، و ذلك من خلال تقسيم العمل و توسيع قاعدة المشاركة.

[2]-Ortsej olomilkomiemmanuel , op,cit ,p15.

،وهي سابقة لم تحدث من قبل إذ أن هذه هي المرة الأولى التي تعمل فيها قوات الأمم المتحدة مع قوات حفظ سلام فرعية قائمة بالفعل .

– إن الأمم المتحدة عملت على مواجهة العجز التمويلي الذي واجهته الإيكوموق بتوفير الدعم المالي لها ،وهي نقطة مهمة من أجل ضمان فاعلية الإيكوموق في التعامل مع الأزمة.

وبالرغم من أنه كان يفترض أن تؤدى مشاركة قوات الأمم المتحدة إلى جانب الإيكوموق في تفعيل عملية التسوية ،إلا أن هناك بعض المشكلات بدأت تظهر بين الجانبين، مما إنعكس على الأداء بصفة عامة، ومن أبرز هذه المشكلات مايلي :

–إختلاف وجهات النظر فيما يتعلق بكيفية تسوية الأزمة ،خاصة فيما يتعلق بالموقف من تايلور،ففي حين كان يرى قائد الإيكوموق ضرورة إستخدام القوة من أجل نزع أسلحة تايلور، كان قائد القوات يرى عكس ذلك .

–تجاوز القوات الدولية الصلاحيات المنوطة بها ، فبدلا من إقتصار دورها على المراقبة فقط ،وعدم التدخل المباشر في سير العمليات، قام مبعوثها بمحادثات أحادية مع الفصائل المتحاربة لنزع السلاح ، مما أثار حفيظة قائد الإيكوموق.

–غياب التعاون والتنسيق اللوجستي بين الجانبين حيث كان جنود الأمم المتحدة يرفضون السماح لجنود الإيكوموق باستخدام المركبات والطائرات المروحية الخاصة بهم ويبدو أن تعرض القوات الدولية لعدة كمائن من قبل قوات تايلور دفعها في البداية إلى سحب مراقبيها من العاصمة وتقليص عددهم إلى تسعين مراقبا إلا أن هؤلاء إنسحبوا في سبتمبر 1995 بعد فشلهم في إيقاف الحرب [1].

وبالرغم من ذلك عاد التنسيق بين الجانبين بعد تحسن الأوضاع الداخلية في 15 سبتمبر 1996، و إجراء المصالحة بين تايلور ونيجيريا، والدعم الدولي لجهود المصالحة، حيث طلب أباتشا من سكرتير الأمم المتحدة آنداك(بطرس غالي) تقديم المساعدة اللازمة رقابة

[1] حسن بدر شافعي ، مرجع سابق ، ص224 .

الأمم المتحدة في انتخاب تشارلز تايلور رئيسا [1]. وعقب تنصيبه في 2 أوت 1997 شكل الرئيس تايلور حكومة جديدة وأعلن سياسة المصالحة الوطنية والوحدة الوطنية، وتحقق الهدف الأساسي لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا.

في نوفمبر 1997 وعقب استكمال ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في 30 ديسمبر أنشأت الأمم المتحدة مكتب دعم بناء السلام في ليبيريا (UNOMIL) برئاسة ممثل الأمين العام، وكلف أول مكتب لبناء السلام بعد الصراع تابع للأمم المتحدة بمساعدة الحكومة في تدعيم السلام في أعقاب الانتخابات متعددة الأطراف في جويلية 1997.

وبدعم كامل من مجلس الأمن سهلت UNOMIL دعم المصالحة الوطنية و الحكم السديد ، وساعدت على تعبئة الدعم الدولي لتنفيذ إعادة الإعمار و برامج التنمية، و في الفترة الأخيرة عمل UNOMIL لتنفيذ أحكام الولاية التي اعتمدها مجلس الأمن 23 أفريل 2003 وبمقتضى صلاحيات هذه الولاية، فإن UNOMIL كان عليها أن تركز على مساعدة حكومة ليبيريا في تلبية حاجياتها من القدرات المعلنة في مجالات حقوق الإنسان و إجراء الانتخابات ، بالإضافة إلى وضع إستراتيجية لبناء السلام تضم الأهداف السياسية والمساعدة البرنامجية و اعتبارات حقوق الإنسان .

لكن جهود بناء السلام UNOMIL قد تعرضت لعقبات خطيرة بسبب عدم قدرة الحكومة وزعماء أحزاب المعارضة على حل خلافاتهم بشأن موضوعات أساسية تخص الحكم. في الوقت نفسه فإن النهوض بالمصالحة الوطنية تتعرض للتقويض بسبب إنتهاكات منهجية لحقوق الإنسان، وغياب إصلاح القطاع الأمني ، وأسهمت هذه العناصر في إستئناف الحرب الأهلية في ليبيريا ودفعت المجتمع الدولي إلى أن يناشد الأطراف المتحاربة السعي إلى تسوية تفاوضية للصراع .

في 8 أوت 2003 بدأ القتال بين قوات الحكومة والأجنحة المتحاربة المختلفة و تكثف و تهدد بكارثة إنسانية، وأصدر على إثرها مجلس الأمن قرار 695 وعين جاك بول كلاين ممثلا خاص له في ليبيريا، و خول مهمة تنسيق أنشطة وكالات الأمم المتحدة في ليبيريا

[1] المرجع نفسه ، ص225

ودعم الترتيبات الانتقالية الجديدة، وفي29 جويلية حدد الأمين العام بقرار (03/769) القوات ووزعها على ثلاث مراحل في ليبيريا تعمل على حفظ السلام وهي تابعة للأمم المتحدة ومتعددة الأوجه، وأشار أيضا إلى أنه في ضوء تعيين السيد كلاين والإنشاء المتوخي لعملية حفظ السلام في ليبيريا فإن ولاية UNOMIL سوف تكون انتهت.[1]

منذ ذلك الوقت تطور الوضع في ليبيريا بشكل سريع ، ففي أوت 2003 اعتمد مجلس الأمن القرار 1497، والذي خول إنشاء القوات المتعددة الجنسيات في ليبيريا وأعلن استعداده لأن ينشئ قوة استقرار تابعة للأمم المتحدة و تنتشر في موعد لا يتجاوز 1 أكتوبر 2003 [2].

في 18 أوت 2003 وقعت الأطراف الليبيرية اتفاق سلام شامل بأكرا الغانية و بمقتضى هذا الإتفاق طلبت الأطراف من الأمم المتحدة أن تنشر قوة في ليبيريا بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، حيث جاء في بنود اتفاق اكرا لوقف إطلاق النار أن الأمم المتحدة هي التي تتولى زمام الأمور، وأن الإيكوميلIKOMIL ستعمل من خلالها، و ستقتصر مهامها على حفظ السلام و تأمين انتشار القوات الدولية خلال شهرين، مع قيام المنظمة بتقديم الدعم المالي واللوجستي [3] لها من خلال هذه الفترة .

لم يمض سوى شهر ونصف على انتشار الإيكوميل حتى أصدر مجلس الأمن قراره رقم 1509 بتشكيل قوات الدولية لمدة عام –قابلة للتجديد –بدءا من أكتوبر 2003، مع مخاطبة السكرتير العام للمنظمة بنقل من الإيكوميل إلى اليونوميل و التي تتشكل من 15 ألف من الأفراد العسكريين التابعين للأمم المتحدة بما في ذلك 250 مراقبا عسكريا و 160 من ضباط الأركان، و ما يصل إلى 1115 من ضباط الشرطة المدنية بما في ذلك الوحدات المشكلة للمساعدة في الحفاظ على القانون والنظام في ليبيريا مع القيام ببناء السلام أيضا.[4]

---

[1]-بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا ، تم تصفح الموقع في : 2016/04/24 في
www.un.org/ar/peace keeping /missions / unmil /background . html

[2]-المرجع نفسه.

[3]–Mission des nations unis au libéria , voir le 24/04/2016
/fr/peacekeeping /missions /unimil /background.html www.un.org

[4]–حسن بدر شافعي ، مرجع سابق ، ص225

و كما كان مقررا فإن البعثة تولت مهام حفظ السلام من قوات الإيكواس في 1 أكتوبر، و تم إدراج نحو 3500 من القوات الإفريقية التي كانت تعمل في الإيكوميل كقوة طليعة مؤقتة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، وفي بيان صدر من الأمين العام رحب فيه بالتطور المهم للغاية وحيا جماعة الإيكواس على دورها في إقامة المناخ الأمني الذي مهد الطريق أمام عمل البعثة .

كما أعرب الأمين العام عن ثقته بأن البعثة ستستطيع الإسهام وبشكل أساسي في حل الصراع في ليبيريا طالما أن كل الأطراف المعنية ستتعاون بشكل كامل مع عمل البعثة لإحلال السلام في ليبيريا ، و طالما أن المجتمع الدولي سيوفر الموارد الضرورية لذلك.[1]

إن جهود مختلف المنظمات الإقليمية والدولية ساهمت في تسوية الصراع في ليبيريا خاصة منظمة الايكواس وبدعم من الأمم المتحدة خاصة في المرحلة الثانية للصراع الليبيري، نظرا لتداعيات هذا الصراع على المستوى المحلي و الإقليمي،وأسفر تدخل هذه الأطراف في الأخير رغم كل الصعوبات إلي إيجاد تسوية أرضت معظم الأطراف المتحاربة بعد حرب استمرت لمدة 14 سنة من الدمار والقتال.

[1]Mission des nations unis au liberia, op,cit

خلاصة الفصل

شكلت الثروة والمكاسب الاقتصادية عوامل رئيسية للصراعات الداخلية بين الدولة والجماعات المتمردة أو الجماعات فيما بينها ،وتمثل الحرب الأهلية في ليبيريا نموذجا لإنتشار الفوضى والعنف وانهيار مؤسسات الحكم نتيجة التنافس الكبير بين الجماعات ،واستخدام القوة للسيطرة على مناطق الثروة والعمل على الاستيلاء على مناجم الذهب والألماس لضمان حصولها على نصيب اكبر من الموارد وحماية نفسها من تهديد الجماعات الأخرى، ما أعطى دفعا قويا لاستمرار الحرب وزيادة كثافتها. فتعدد الأطراف الداخلية في الحرب الليبيرية ساهم في تصعيد الصراع وأثر على إستقرار الدولة على المستوى الداخلي والإقليمي.

كما لعبت الأطراف الخارجية في الصراع الليبيري (منظمات إقليمية، دول،شركات أمنية خاصة...) دورا كبيرا في تصعيد الصراع واستمراره، من خلال دعم الأطراف الداخلية المشاركة في الصراع، وفرصة استغلال الحرب لتصفية حسابات خاصة وتحقيق أرباح كبيرة .ولعب الماس دروا مهما في تمويل أطراف الصراع في ليبيريا، وإطالة أمده من خلال خلق شبكة كبيرة من المستفيدين من الصراع عن طريق السيطرة على مناطق الموارد، بالإضافة إلى عمليات النهب والسلب وتحقيق الثروة،ما زاد من تعقيد الوضع وتطوره وصعوبة تسويته.

الخاتمة

الخاتمة

إن الصراعات و الحروب الأهلية ليست صفة مرتبطة بالخصوصية الإفريقية بل هي ظاهرة قد تعاني منها كل الشعوب لكنها ترسخت في إفريقيا بفعل جملة من الأسباب ذات توجهات مختلفة،و التي تتواجد بشكل متشابه في كل دول إفريقيا خاصة الإقليم الغربي منها ، و يبقى الفارق هو تحديد السبب الأول أو المصدر الأول للمشكلة في الدولة المعنية

وتتسم دول غرب إفريقيا بمجموعة من الخصائص المتشابهة كالتعددية الإثنية والدينية والقبلية و كذا هشاشة بناء الدولة ما بعد الاستقلال ، و ندرة المواد و سيادة نمط متحيز لتوزيع الموارد الطبيعية بين الجماعات المشكلة للدولة، كل ذلك مهد لنشوب صراعات داخلية عنيفة أثرت على استقرار الدولة و تماسكها .

ويعد الصراع على الموارد الطبيعية من مقدمة الأسباب الأولية وراء اندلاع الحروب الأهلية في دول غرب افريقيا و انتشارها ، و توجد العديد من الدلائل تشير إلى تركز الصراعات في الأقاليم الغنية بالثروات الطبيعية ، كما أن معدل تكرار حدوث صراعات في هذه الأقاليم يكون أكبر من نظيره في الأقاليم الأخرى التي تفتقر إلى هذه الثروات .

فيما يشكل ندرة الموارد و زيادة الطلب عليها نقطة تحول في الجغرافيا الاستراتيجية للدول الكبرى،و تركيز اهتمامها بالمناطق الغنية بالموارد الطبيعية بدل المناطق الجيوسياسية هذا الإهتمام أعطى قيمة عالية للموارد الطبيعية في الدول الإفريقية التي تشهد صراعات وحروب أهلية خاصة ، و التي لعبت الموارد دورا أساسيا في نشوبها و استمرارها.

إن استئثار النخب الحاكمة لدول غرب إفريقيا بالنصيب الأكبر من مخزون الدولة من الموارد الطبيعية لمصلحتها الخاصة، وانتشار الفساد السياسي و إقصاء و تهميش الجماعات الأخرى يمثل دافعا للقتال المحلي و الدخول في صراعات وحروب أهلية ممتدة تلعب فيها الموارد الدور الرئيسي في تأجيجها و إطالتها، و ساهم الماس بشكل كبير في نشوب

الصراعات الأهلية في غرب افريقيا و خاصة الحالة الليبيرية التي شهدت اضطرابات و عدم استقرار لفترات طويلة أعقبتها حرب دامية تورطت فيها العديد من الأطراف الداخلية والخارجية ، و كانت لها تداعيات على المستوى المحلي و الإقليمي .

إن استغلال الموارد الطبيعية في ليبيريا لأغراض الحرب ساهم في تقوية أطراف الصراع و ضمان التمويل اللازم للدفاع عن أنفسهم ما ساهم في تصعيد الحرب و استمرارها، وإضفاء الطابع الإجرامي على النشاطات الاقتصادية. فسيطرت الجماعات المتمردة و استلاءها على مناجم الماس و الذهب والحديد الخام والأخشاب و دخولها في مواجهة مع بعضها البعض ، بالإضافة إلى تورط أطراف خارجية رأت في هذه الحرب فرصة لتحقيق أرباح و مصالح لم تكن لتحققها بطرق أخرى، كل هذا زاد من تعقيد الصراع و صعوبة تسويته و أدى إلى عدم الاستقرار الأمني و المجتمعي للدولة على المستوى المحلي و الإقليمي .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

الكتب

1-إبراهيم أحمد محمود، **الحروب الأهلية في إفريقيا** ،(القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية، 2001).

2- احمد نصر الدين احمد ،**دراسة في العلاقات الدولية الإفريقية** ،(القاهرة : مكتبة مدبولي ،2011).

3- جار رويرث ،ترجمة:مجدي عبد الحكيم وسامية الشامي، **أقليات في خطر**،(القاهرة:مكتبة مدبولي،1995).

4- جيفونس ويليام، ترجمة: على أبو الفتوح وآخرون،(**الاقتصاد السياسي**مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة، 2002).

5- حسين عبيد منى ، **التطورات السياسية المعاصرة في ليبيريا**، (بغداد: مركز الدراسات الدولية، دت).

6- حسن الشافعي بدر، **تسوية الصراعات في إفريقيا "نموذج الايكواس"**، (القاهرة: دار النشر للجامعات،2009).

7- دورتي جيمس ، بالستغراف روبرث،ترجمة: وليد عبد الحي، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، (الكويت: كاظمة للنشر و التوزيع و المؤسسة الجامعية للنشر و التوزيع، 1985).

8- دوما بيتس ، ترجمة: حسني زينة، **النزاعات الأهلية من منظور اجتماعي اقتصادي** ،(معهد الدراسات العراقية، 2003).

9- فليجة احمد نجم الدين، **إفريقيا دراسة عامة وإقليمية**، (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة،د ت).

10- صبور محمد صادق، **مناطق الصراع في إفريقيا**، (القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع، 2006).

11-عبد الغني سعودي محمد، **الجغرافيا السياسية دارسة جغرافية في العلاقات السياسية** ،(القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2010) .

12-غيبلبين روبيرث ، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، **الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية** ،(الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004).

13-فؤاد احمد ارسلان، **الصراع الدولي، دراسة وتطور الأسرة الدولية المعاصرة**،(القاهرة :مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986).

14-كلير مايكل ، ترجمة: عدنان حسن، **الحروب على الموارد الجغرافيا الجديدة**،(بيروت:دار الكتاب العربي،2002) .

15-مهدي محمد عاشور ، **التعددية الإثنية إدارة الصراعات و إستراتيجيات التسوية**،(القاهرة: المركز العالمي للدراسات السياسية،دت).

16-نصر محمد مهنا، **العلوم السياسية دراسة في الأصول و النظريات** ،(المكتب الحديث، د ط، 2005).

17-ناصيف يوسف حتي،**النظرية في العلاقات الدولية**،(بيروت: دار الكتاب العربي، ط1 ،1985).

المجلات

1- ابراهيم محمود احمد ، الحروب الاهلية و مشكلات اللاجئين في افريقيا،السياسةالدولية، ع 143،2003.

2- أبوبكر تبدا سلوى و أنس محمد عصمان، " السكان و البيئة"، مجلة السودان للعلوم الثقافية ، ع 173،2001.

3- إجلال رأفت، " السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء، السياسة الدولية، ع 145، 2001.

4- حنفي علي خالد، "انهيار السلام في كوت ديفوار، السياسة الدولية"، ع 15 ،2005.

5- حنفي على خالد ،" الشركات العالمية لعبة الصراع والموارد في إفريقيا، "السياسة الدولية، العدد 169، 2007

6-علاق جميلة ، "استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء، "مجلة العلوم الاجتماعية،ع، 19، 2014

7- وينهام جيسكا، تحديات النزوح الداخلي في غرب إفريقيا، قراءات افريقية، ع 69 ،2007.

الجرائد

1- عودة عبد المالك، "في الغرب الإفريقي..الصورة صناعة محلية والاطار الأجنبي"، الأهرام، ع 127 ،2001.

2- غانم يحي،" الصراع الدامي في ليبيريا ميراث عنصرية عبيد أمريكا المحررين"، الأهرام، ع 127، 2003.

3- فودة رندة ،"دور شركات الأمن الخاصة في الصراعات الداخلية في إفريقيا: دراسة عملية تكشف السيناريوهات المستقبلية لدور المرتزقة"، الحياة الجديدة، ،ع 5709 ،2011.

الموسوعات:

-عبد الفتاح اسماعيل عبد الكافي،الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية ،(القاهرة:دط، ددن).

الرسائل العلمية:

1- ايبدابير احمد، "التعددية الإثنية و الأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي"،(رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر 03).

2- بخوش سامي، "دور المنظمات الاقليمية في ادارة النزاعات في غرب افريقيا نمودج منظمة الايكواس في ليبيريا و كوت ديفوار"، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ،جامعة باتنة، 2012).

3- سمية بلعيد،"النزاعات الإثنية وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها،الكونغو الديمقراطية نمودجا"،(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،كلية الحقوق قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية جامعة قسنطينة،2010).

4- شاكر ظريف،"البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل و الصحراء الإفريقية، التحديات و الرهانات"، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية الحقوق،جامعة باتنة،2008).

5-عبد الرحمان احمد عثمان سلافة،"الصراعات في القارة الافريقية دراسة حالة السودان" ،(بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير العلوم في العلاقات الدولية ،كلية العلوم السياسية ،جامعة الخرطوم، 2005).

6-على مدوني، "قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا و انعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها"،(مذكرة لنيل شهادة دكتورا في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014).

المواقع الالكترونية:

1- ابراهيم الموصلي حامد، "من حول العالم العربي،استراتيجية للموارد المتجددة"، تم تصفح في 2016/03/28 في: www.scidev/net/mema/r-d/analysis-blof.

2-أبو زيد علي احمد، "إنتهاكات الحروب و النزاعات" ،تم تصفح الموقع في 2016/04/05 في: www.sudanyen.org/2014

3- أحمد هاني ابراهيم سيدي ،" فشل الدولة و تحول الدولة"، تم تصفح الموقع في 2016/04/24 في: http:site.google.com/site/comppolicticseg phd/presentation 2014.

4-آدم محمد،" ماهية الموارد الاقتصادية وأنواعها"، تم تصفح الموقع في 2016/04/12 في: www.annaba.org.

5-الأشقر هيثم،" إفريقيا من صراع الماس إلى حروب النفط"، تم التصفح الموقع 2016/03/30 في: .comwww.raya

6- بريك بورنان فريد، "شركات تجنيد المرتزقة.. سوق مربحة"، تم تصفح الموقع في 2016/04/30 في: www.swissi info.ch/aral.

7- بن سعيد الفطيسي محمد، " مستقبل النزاعات في ظل الازمات الاقتصادية"، تم تصفح الموقع في 20126/04/09 في www.alwatan.com

8- البربري محمد، " إستنزاف الموارد الطبيعية"، تم تصفح الموقع في 2016/04/10 في:.www.maspolitique.com /mas/index.php

9- بن عائشة محمد الامين، "افريقيا و سياسة ملأ البطون"، تم تصفح الموقع في 2016/04/03 في: http :democratcac.de/p=24830

10- أحمد هاني ابراهيم سيدي ،" فشل الدولة و تحول الدولة"، تم تصفح الموقع في 2016/04/24 في http:site.google.com/site/comppolicticseg phd/presentation 2014.

11 -جعفر محمد، " معضلة النمو السكاني- أزمة الموارد" جريدة الوطن البحرينية, 2010، تم تصفح الموقع في 2016/04/16 في -12ressourcecrisis.Com /population

12-جمال عرفة محمد، "المرتزقة بنادق مستأجرة بلا ضمير ولا أخلاق،" تم تصفح الموقع في http//www.alamat online. Net/ 13.php ?id

13-حسن محمد " بيان JAP عن السكان و الاستهلاك", تم تصفح الموقع في 2016/04/20 في: /file.aspwwww.underacademies.net

14-حتشبوت اميرة،" الحرب الأهلية"، تم تصفح الموقع في 2016/04/30 في:
- times.com/f.aspw,t=27802713www.star

15-حسين عبد الرحمن رانيا، "خلفيات الحروب الأهلية في إفريقيا"، تم تصفح الموقع في 2016/05/11 في: www.meshkat.net/node/14338

16-الخضر بن عبد الباقي محمد، "العوامل الداخلية لأزمة نيجيريا"، تم تصفح الموقع في: 2016/03/31 .net.www.aljazeera

17- دانيال كورين، الموارد الطبيعية في الصراع، تم تصفح الموقع في 2016/03/15 في: www.raqeb.com

18- دانيال كورين،" كيف يشعل ثراء موارد الحروب؟ راقب"، 2005، تم تصفح الموقع في: www.ral.com. 2014/04/13

19-رفعت ايمن، "لعنة الثروات تنهك افريقيا"، تم تصفح الموقع في 2016/03/30 في:
.www.alarab.co.vk
20-سمير قلاع الضروس، التصورات الدولية للأمن في منطقة الساحل الإفريقي، تم تصفح الموقع في
2016/04/26في: www.quiraat African.com /home/new
21-زكريا لونار،" الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا Ecowas"، تم تصفح الموقع في
2016/05/05 في: www.siyassa.Aoloum.org/té23topic/
22-عادل حسن ،"الشركات العسكرية وجرائمهم حول العالم،" ثم تصفح الموقع في 30.04.2016: في :
www.sasapost. Com/privote – mitary – companies
23-عبد الكريم عمرو، "الإستراتيجية الأمريكية في غرب إفريقيا"، ثم تصفح الموقع في 2016/04/26
في:.www.almoslim.net /node/85835
24-عيد احمد، "الصرارعات الاثنية و العرقية، المركز الديمقراطي العربي"، تم تصفح الموقع في
2016/02/22 في: www.democratic.com/index.php

25-قطب هيثم ،"صناعة الموت كيف سيطرة أباطرة السلاح على العالم"، 2015, تم تصفح الموقع في
2016/04/05 نقلا عن post.comwww.sasa
26- كلير مايكل،" الحروب على موارد العالم, أزمة الموارد"، تم تصفح الموقع في 2016/04/16 في
ressources crisis.com/population–grouther.
27-كمب جيفيري ،" الصراع على موارد العالم- ازمة الموارد"، تم تصفح الموقع في 2016/04/16 في
http://resource crsis.com/ future/world–ressources
28-كلير مايكل، " نذرة الموارد تقود الانفجار"، تم تصفح الموقع في 2016/04/16 قي resources
crisis.com /future/ scarcity–resourceses.
29-كريشان محمد، "جذور الصراع في ساحل العاج و صراع المصالح الاجنبية"، تم تصفح الموقع في
2016/04/30 في:
– t/current–issus/2005/01/10www.aljazera.ne
30- لويد جونسون,"توزيع الموارد", تم تصفح الموقع في 2016/03/30 في: www.alukah.net
31-المنصوري عمر، " النمو السكاني المتسارع و أثره على البيئة"، تم تصفح الموقع في: 2016/04/06
في ressource crisis.com/population–grouth
32- محمد علي البريري شريف، "الحرب الاهلية في سيراليون،, تم تصفح الموقع في 2016/03/30
في:.www.maspolitiques.com

33-نجم الدين عبد الحكيم ، " أسباب ظهور حركات العنف في غرب إفريقيا"، تم تصفح الموقع في:
www.quiraatafricain.com/home/new 16/05/2016 td
34-ولد ينهاني سيدي ،"ضرورة القيام بعملية الرقابة على لأسلحة بمناطق إفريقيا و العالم العربي"، 2008، تم التصفح للموقع في 2016/04/03 في: www.assecaa.org
35-توزيع الموارد، تم تصفح الموقع في 2016/03/30 في: netwww.alukah.
36-"نيجيريا ماذا وراء صراع الحكومة مع بوكوحرام"، تم تصفح الموقع في 2016/03/31 في:
comwww.sasapost.
37- "نيجيريا منطقة صراع جديد، مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية"،تم تصفح الموقع في:
2016/03/31 في: 105www.mcsr.net/news
38- "من وراء الأزمة في ليبيريا"، تم تصفح الموقع في:2016/10/10 في:
www.alasr.com /articles/vieu 4318
39-الموارد الطبيعية، تم تصفح الموقع في12-05-2016 في : في
http://dustour.org/main/content.php?alia
40-ليبريا، تم تصفح الموقع في 2016/05/11 في : www.quiraatafrican.com
41-مأساة المسلمين في ليبريا، تم تصفح الموقع في 2016/05/11 في:
http ://elaredaalra7man.ahlamtoda.com
42- من وراء الأزمة في ليبيريا، تم تصفح الموقع في:2016/10/10 في:
www.alosr.com/articles/vieu 4318
43-مأساة المسلمين في ليبيريا " تم تصفح الموقع في 2016/02/23 في
http://elaredaalra7man.ahlammontada.com
44-ميثاق منظمة الوحدة الافريقية، اديس ابابا ماي 1963، الفقرة الرابعة من المادة 53، المادة 19، تم تصفح الموقع في 2016/04/18 في
http//www.moqatel.com/openshare/behote/montanat3/wehdaopfri/mol,doc.htm
45-القمة العادية السادسة و العشرين لمنظمة الوحدة الافريقية(اديس ابابا 1991)، تم تصفح في 2016/04/18 في: http//www.africa-uniou.org/officiel-documents
46-القمة التاسعة و العشرون لمنظمة الوحدة الافريقية(القاهرة 1993)، تم تصفح الموقع في 2016/04/18 . في

htpp//www.africa-union.org /org/affricail documents
47-بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا ، تم تصفح الموقع في : 2016/04/24 في
www.un.org/ar/peace keeping /missions / unomil /background . html

المراجع الأجنبية:

Books

1- Abiodun alao, **natural resources and conflict in Africa, the tragedy of endowment** VSA,rechester studies in african history and diaspora,2007

2- Burtan john, **conflict resolution** : the humain dimension,(the international journal of peace studies, volume3, number1, london, 1998).

3- Ballentine Karen and heiko nitzschke,**the political economy of civil war and conflict transformation**, (berghof research center a constructive conflict management, 2005).

4- David malone and heiko nitzschke, **ecnomic agendas in civil war**,(world institule for development economics research discussion paper, n 7, 2005).

5- Emmanuel wekem kotia, **Liberia :history of the origins of war and profiles of actors**, (kennesaw state university, 2012).

6-Emmanuel Olatande Ojo , **the politics of conflcit and Internal displacemement : an assessment of the internal and external causes of the Liberia civil war**,(negeria : Department of history, Obafemi A wolowo university, Ile-Ile, osun state, 2001).

7- Janna Lipman, **charles Taylor's criminal Net Work : Ex ploiding Diamands and children**, (PUBP710 louise shelly, 2009).

8-James rupert, **diamond huters fuel African's brutal wars**, (washigton post foreign service,1999).

9- Luntumbue Michel, **coprendre la dynamiques des conflicts une lecture syntheque des facteurs des conflicts en afrique de l'ouest**, (brucselles, note danalyse du GRIP 2014).

10–Micheal charles and others, **war economies in a regional context: challenges of Trans– formation**, (London: lynne reinner publishers; Inc, 2004).

11– Silia hallfrom, **conflict to peace buildingthe role of natural ressources and environement**,(united nation environement programe, 2009).

13–Gilles olakounleyabi,**le role de cedeao dans la gestion des crisis politiques et des conflits, cas de la guinee bissau**,(a buja ; friedriche–ebert–stiftung,2010).

14–Michel luntumbue, **coprendre la dynamiques des conflicts une lecture syntheque des facteurs des conflicts en afrique de l'ouest**, (brucselles, note danalyse du GRIP2,2014).

Périodiques

1 – Hungo philip, l'economie des conflits en africain , Revue internation et stragedy,n 43 ,2001

2–Ethno– religions conflict and peace building in negeria, (academic journal of inter disciplinary studies, published by mcser–cemas sapienza of,volume2 number1.2013).

المواقع الالكترونية الاجنبية:

1–Andres perez, "sirra leone s diamond wars", in 07/05/2016 in https://mondediplo.com/200/06/02 siraleone.

2–Brester Ines ,"Mali why France is fighting for west Africa:" in:05/05/2016 , in www.the foreign report.com

3–Cheron marie," controverses sur les ressources naturelles,état des lieux propectif" , sur site internet: http // encyclopedia. dd.org /encyclopedie/tene/cotroverses sur les ressources.html. vue le 05/05/2016.

4– Departism as contagious the common,in 23/03/2016 in; http: orofs polici; incagil.cas / saideman Common.

5- Eyne okapanachi, ethno religious identity and conflict in north en Nigeria, 2012. In: www.ifra-nigeria.org › Publications › IFRA e-Papers

6-Dick shelly," liberia over vieu", le 17/06 / 2016 in www.forcemigration. alg.

7-Epple Aluforo, challenges and solutions to ethno- religious conflicts in negeria:case stydy of the jos crises,2003.in:

http://www.jsd-africa.com /Jsda/Vol13No5_Fall2011_A/PD.

8-Francois Barrot la cot d'iroire et le boomerang liberien ,2003,in 22/04/2016 in www.cyberscopie,info/pages/art16decryp html

9-Francis langumba Keili, "small arms and light weaponstransfer in west Africa: a stock taking" ,in 23-04-2016 in: www. Mercury. eth2. Ch

10-Posner Daniel," institution and ethnic politics in africa", cambridje university press, 2005, 05/05/2016 in : www.cambridje.org.

11-Godwin Emmy irob,"ethnic management in africa: a comparative case studies of negeria and south africa",2005. 05/05/2016, in,www.beyondinatcability,org/case/studies,negeria/shot africain-jsprid;6720

12-Nodé Fabrice ,"L'umanité épuise les ressources naturelles" ,le figaro economie, 2011 .sur site internet: www le figaro.fr

13-Nathon Jensen and leoned wenthekon, "resources weath and political regimes in africa", comparative political studies, foyer coming,12-05-2016 in:mercury.ethz.ch/serviceengine/Files/ISN/47026/.../AS03.pdf

14-Eyne okapanachi, ethno religious identity and conflict in north en Nigeria, 2012. In: www.ifra-nigeria.org › Publications › IFRA e-Papers

15 -Kalder Mary and james Vincent ",sierra leone evaluation of undep assistance to conflict affected contries,"2006 .In :www.undp.org /evalution/ document

16-Seyoung jang, "the causes of sirra leone civil war; underlying qirieense" and the role of the revolutionary united front", 2012. In : www .ir.undp/evalution/document /thematic.pdf.

17–Francis langumbeackeili, "small,arms and light weapons transfer "in: west africa. A stock taking, in 30/04/2001+ in mercery.ethz.ch.
18– Departism as contagious the common,in 23/03/2016 in; http: orofs polici; incagil.cas/ saideman Common.
19–Louise guillaune, "has the role of children in armed conflict changed؟.einiz.national realions studendes".2013. in 11–04–2016 in: www–e–r.info.
20– keem David, "the economic feunction of violence in civil wars",adelphi papers,n 320,1998.in 22–04–2016 .in :www.tandfonline.com /doi/pdf/10.1080/0567
21_"Executive outcomes",in ,30/04/2016 in: www.globals security.org/military/world/para/executive –out cones. Html.
22–Francois Barrot la cot d'iroire et le boomerang liberien ,2003,in 22/04/2016 in. www.cyberscopie,info/pages/art16decryp html
23– Sarah left, war in leberia, 26/04/2016 in www.theguardian.com/world/2003
24–Liberia first war _1989–1996 ; in www.globalsecurity.org/military/world/liberia_1989;html
25–"Cause and consequences", 15/05/016 in : www.forcedmigration.org/researor_ressources/expertguides/liberia
26–children at war in liberia and sena leane" in 29/04/2016 in: www.fesmitha.com
27– "The causes of conflict in africa, departement for international developement,2001. 2016–05–12in:www.transcend.org /tms/2011/02/
28–Western african", 18/04/2016 in: www.new worldency clopedia.org /western africa
29– mission des nations unis au libéria" , voir le 24/04/2016 ,sur site internet /fr/peacekeeping /missions /unimil /bacwww.un.org

30–Etho religions and the search for elusive peace and security africain . in www.africanews.com:In euscule,2013

الفهرس

الفهرس

فهرس الخرائط

الشكل رقم (1) خريطة اقليم غرب افريقيا.....ص42

الشكل رقم (2) خريطة ليبيريا.....ص88

الشكل رقم (3) خريطة توضح سيطرة الجماعات المتمردة على مناطق الموارد.....ص93

فهرس المحتويات

شكر و تقدير

إهداء

مقدمة.....أ- ل

الفصل الاول : مدخل تأصيلي لفهم الصراع على الموارد.....ص14

المبحث الأول : مقاربات تفسيرية للصراع على الموارد.....ص14

المطلب الأول : مقاربة الحرمان النسبي.....ص14

المطلب الثاني : المقاربة الوسائلية.....ص19

المطلب الثالث : مقاربة الاقتصاد السياسي.....ص22

المبحث الثاني :دور العوامل الدولية في ربط الموارد بالصراع الداخلي.....ص27

المطلب الاول: أهمية الموارد في الاقتصاد الدولي المعاصر.....ص27

أسباب الاهتمام الدولي بالموراد ص28

المطلب الثاني: موقع الموارد في الإستراتيجية الجديدة للقوى الكبرى.....ص31

-الإستراتيجية الاقتصادية الأمريكية.....ص34

- الإستراتيجية الاقتصادية الصينية.....ص36-37

- الإستراتيجية الاقتصادية الفرنسية.....ص39

ملخص الفصل الأول.....ص40

الفصل الثاني: الصراع على الموارد في غرب إفريقيا وتأثيره على أمن واستقرار الدولة....ص42

المبحث الأول: جغرافية الموارد والصراع في غرب إفريقيا..... ص43

المطلب الأول: جغرافية الموارد.....ص43

المطلب الثاني: جغرافية الصراعات.....ص47

الصراع في نيجيريا.....ص49

الصراع في سيراليون.....ص52

المبحث الثاني :العوامل المحركة للصراعات في غرب إفريقيا.....ص53

المطلب الاول: العوامل الداخلية المسببة للصراع.....ص53

العامل الاقتصادي ص54

العامل الاثني ص59

العوامل السياسية ونظم الحكم.....ص59

المطلب الثاني : العوامل الخارجية المسببة للصراع.....ص61

المبحث الثالث: انعكاسات الصراع على الموارد في غرب إفريقيا.....ص63

المطلب الأول: الانتشار الإقليمي للصراعات.....ص63

– دوافع الانتشار الإقليمي للحروب الأهلية في غرب إفريقيا.....ص64

– دور اللاجئين في إنتشار الصراعات في غرب إفريقيا.....ص67

المطلب الثاني: انهيار الأنظمة السياسية..... ص68

–حالات انهيار الأنظمة السياسة في غرب افريقيا.....ص73

المطلب الثالث :ظهور اقتصادات الحرب..... ص74

المطلب الرابع :انتهاكات حقوق الإنسان.....ص79

–أشكال انتهاكات حقوق الإنسان في دول غرب إفريقيا.....ص79

ملخص الفصل الثاني.....ص84

الفصل الثالث : واقع الصراع على الموارد في ليبيريا.....ص87

المبحث الأول: طبيعة الصراع في ليبيريا.....ص87

المطلب الأول: خلفية وتطور الصراع في ليبيريا..... ص88

المطلب الثاني: أسباب الصراع في ليبيريا.....ص94

–الأسباب الداخلية للصراع في ليبيريا.....ص98

–الأسباب الخارجية للصراع في ليبيريا.....ص98

المبحث الثاني : تعدد ا لقوى المتورطة في الصراع الليبيري.....ص100

المطلب الأول: ظهور لوردات الحرب وعلاقتها بالشركات متعددة الجنسيات.....ص100

المطلب الثاني: ظهور الشركات المرتزقة.....ص106

المطلب الثالث: تدخل الأطراف الخارجية في الصراع الليبيري.....ص107

المبحث الثالث : مساعي تسوية الصراع في ليبيريا.....ص114

المطلب الأول : مساعي الاطراف الإقليمية.....ص 115

أ- دور منظمة الوحدة الإفريقية في تسوية الصراع في ليبيريا.(OUA).....ص115

ب-دور منظمة الايكواس(Ecowas) في تسوية الصراع في ليبيريا.....ص116

المطلب الثاني : مساعي الاطراف الخارجية.....ص119

دور الأمم المتحدة في تسوية الصراع في ليبيريا.....ص119

ملخص الفصل الثالث.....ص125

خاتمة.....ص128

قائمة المراجع.....ص130

الفهرس.

ملخص المذكرة باللغتين العربية و الانجليزية.

Conflict over resources and its impact on the stability of the state in West Africa -Liberia as a model-

Abstract:

Most African countries have experienced, an increase in the severity of internal conflicts after the end of War Cold Which resulted in the lack of security and societal stability at the domestic level and the regional level and intersected with multitude ethnic, religious, tribal and Weak political systems, as well as the scarcity of resources and not distributed evenly among the constituent groups of the State.

The cause competition between the ethnic groups, the largest proportion of resources in West Africa possession in the bombing of a violent internal conflicts militarization of the economies of the West African countries as a result of the diversion of resources towards the purpose of arms instead of development to achieve military superiority at the expense of the rebel groups and competitors for that, they go throw force to dominate the resources To finance their militias and continued fighting. The rebel groups have engaged in an international network of brokers weapon states, businessmen, Trade Organization crime organizations precious resources such as diamonds gold timber and oil…

Surely, exploitation of resources for the war was not confined to the ruling elites and the rebel groups in West Africa, but included the involvement of neighboring countries and global security firms (mercenaries) which contributed to the escalation of internal conflicts and prolong the difficulty settled. Liberia is a model of internal wars in West Africa, where the precious resources play an important role in its outbreaks and continuity.

Key words : conflicts ,Natural ressources, ethnic groups,civil war ,Liberia.

ملخص:

الصراع على الموارد و تأثيره على استقرار الدولة في غرب إفريقيا –ليبيريا نموذجا–

لقد شهدت معظم الدول الإفريقية زيادة في حدة الصراعات الداخلية بعد نهاية الحرب الباردة، التي أدت إلى عدم الاستقرار الأمني و المجتمعي على المستوى الداخلي و الإقليمي و تقاطعت هذه الصراعات مع نظم سياسية ضعيفة و تعددية إثنية و قبلية و دينية و كذا ندرة الموارد و عدم توزيعها بطريقة متساوية بين الجماعات المكونة للدولة.

و تسبب التنافس بين الجماعات الإثنية لحيازة أكبر نسبة من الموارد في غرب إفريقيا في تفجير نزاعات داخلية عنيفة، نتج عنها عسكرة اقتصادات دول غرب إفريقيا نتيجة لتحويل الموارد نحو أغراض التسلح بدلا من التنمية لتحقيق تفوق عسكري على حساب الجماعات المتمردة و المنافسة لها، و لجأت هذه الأخيرة إلى السيطرة على الموارد بالقوة لتمويل مليشياتها و استمرارها في القتال و انخرطت الجماعات المتمردة في شبكة دولية تضم دول سماسرة سلاح رجال أعمال، منظمات الجريمة المنظمة للتجارة بالموارد الثمينة كالماس، الذهب ،الأخشاب، النفط.....إلخ.

إن استغلال الموارد لأغراض الحرب لم يقتصر على النخب الحاكمة و الجماعات المتمردة في غرب إفريقيا، بل شمل تورط دول الجوار و الشركات الأمنية العالمية(المرتزقة) مما ساهم في تصعيد الصراعات الداخلية و إطالة أمدها و صعوبة تسويتها، و تمثل ليبيريا نموذجا للحروب الداخلية في غرب إفريقيا التي تلعب فيها الموارد الثمينة دورا هاما في نشوبها و استمرارها.

الكلمات المفتاحية : الصراع، الحرب الأهلية ، الموارد الطبيعية ،الجماعة الإثنية، ليبيريا .